مباحث في علم الجرح والتعديل

دكتـــور

شعبان عبد الحميد رفاعي محمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين وعلوم القرآن

جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه – الإسلامية العالمية

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

المقدمة

الْحَمْدُ للهَّ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللهَّ من شُرُورِ أَنْفُسِنَا، من يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له وَمَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

" يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" (١).

"يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (٢).

يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٣).

أما بعد: فإِنَّ أَصْدَقَ الحديث كِتَابُ اللهَّ وَأَحْسَنَ الهدي هديُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلَّ ضَلَالَةٍ في النَّارِ (٤).

---

(١) سورة آل عمران الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب الآيتان (٧٠، ٧١)، **حديث صحيح**: وهذه خطبة الحاجة التي داوم عليها رسول الله ﷺ وقد أخرجها من حديث عبدالله بن مسعود:

- أبو داود في السنن: كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح (٢/ ٢٣٨ح رقم: ٢١١٨)، عن محمد بن سليمان الأنباري المعنى ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، **عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود**، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، لذا فقد روى له أبو داود مقرونًا بغيره.

(٤) **حديث صحيح**: أخرجه مسلم: ابن الحجاج أبو الحسين النيسابوري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢ح رقم: ٨٦٧) بلفظ مقارب.

فإن علم الجرح والتعديل من أهم أنواع علوم الحديث وأعظمها شأناً وأبعدها أثراً، إذ به يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، وهو من باب صيانة الدين والنصيحة للمسلمين.

وقد نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام، إذ كان لا بد لمعرفة الأخبار الصحيحة من معرفة رواتها، معرفة تمكن أهل العلم من الحكم بصدقهم أو كذبهم حتى يتمكنوا من تمييز المقبول من المردود. لذلك سألوا عن الرواة ، وتتبعوهم في مختلف أحوال حياتهم العلمية وعرفوا جميع أحوالهم، وبحثوا أشد البحث حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط مجالسة لما فوقه ممن كان أقل مجالسة. إلى جانب ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم فقد وصلنا كثير من أقوال الصحابة في هذا الباب، وتكلم بعد الصحابة في الرحال التابعون وأتباعهم وأهل العلم من بعدهم، وكانوا يبينون أحوال الرواه وينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله خدمةً للشريعة.

وانطلاقا من هذه المكانة لعلم الجرح والتعديل؛ فقد رأيت أن أقدم هذا الكتاب لطلاب كلية أصول الدين وعلوم القرآن متناولًا فيه بيان أهمية هذا العلم وفوائده، وكذلك بيان أسسه وضوابطه، في أسلوب سهل ميسور، مستعينا على توضيح كل قضية من قضايا هذا العلم، ومفردة من مفرداته بالإكثار من الأمثلة، مع الشرح والبيان.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء الصراط.

د. شعبان عبد الحميد رفاعي

٢٥ صفر ١٤٤٢هـ - ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠م

المبحث الأول: تعريف الجرح والتعديل، وأهميته، وبيان مشروعيته.

المطلب الأول: تعريف الجرح، والتعديل، والألفاظ ذات الصلة:

أولا: تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحًا:

الجَرح لغة: مصدرٌ مأخوذٌ من جَرَحَ يَجْرَحُ إذا أثَّر في الجِلد بسلاحٍ أو غيره فسال منه الدم، والذي يسيل منه الدم هو الجـــُـرح بضمِّ الجيم، مثلُ السَّجن - بفتح السين - وهو عملية الحبسِ في مكانٍ، والسِّجن - بكسر السين - هو المكان الذي يتم فيه الحبس، والاسم الجـــَرحُ ويأتي بمعنى الكسْب، كما في قوله تعالى:" وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" الأنعام:٦٠، أي كسبتم من الذنوب، وإنما سُمِّي اقترافُ الذَّنب جَرحًا لأن الذنوب تُقترَف بالجوارحِ. ومنه الاجتراح بمعنى الاكتساب، والتَّجْرِيحُ الشَّتْمُ باللّسان معنويًّا، وشَقُّ الجلد حسِّيًّا، يُقال: جَرَحَهُ بلسانهِ أي: شَتَمَهُ، والاسْتِجْرَاح طلبُ الجَرح، والجُرحانُ النُقْصَانُ، والعَيْبُ، والفسَادُ، وجَرَحَ الحاكمُ الشَّاهدَ: إذا عَثَرَ منه على ما تَسْقُط به عدالته من كَذبٍ وغَيْرِهِ. وربما قُصد بالْجُرْحِ - بالضمِّ - ما يكون في البدن بالحديدة ونحوها، وبالْجَـــرْحِ - بالفتح - ما يكون باللسان في المعاني والأَعْرَاضِ ونحوها[1].

---

(١) لسان العرب (٢ / ٤٢٢) مادة: جرح. وتهذيب اللغة: للأزهري (٤ / ٨٦)، ط: دار إحياء التراث العربي. وتاج العروس: للزبيدي (٦ / ٣٣٧) مادة: جرح، ط: دار الهداية.

والجَرح اصطلاحًا: وصفٌ متى التَحَقَ بالراوي، والشاهدِ سقطَ الاعتبارُ بقوله، وبطلَ العملُ بهِ"[١]، وقيل:" الجرح وصف الراوي بما يقتضي رد روايته، أو تليينه، أو تضعيفه"[٢].

تعريف العدالة لغة:

العَدْل ما قام في النفوس أَنه مُسْتقيم، وهو ضدّ الجَوْر، يقال: عَدَل عليه في القَضِيّة من باب ضَرَب فهو عادِلٌ، والعَدَالة: وُصِف بالمصدر معناه ذو عَدْلٍ. قال الله تعالى في موضعين ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ الطلاق، آية:٢، وقال تعالى:" يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ" المائدة، آية: ٩٥، ورَجُلٌ عَدْلٌ أي رِضًا ومُقْنَع في الشَّهَادة وهو في الأَصل مَصْدر. وقَوْمٌ عَدْلٌ، وعُدُول أيضًا، وهو جَمْع عَدْلٍ، وتَعْدِيلُ الشَّيْءِ تَقْوِيمُه. يقال عَدَّله تعديلًا فاعْتَدَل أي قَوَّمه فاستقام[٣].

ومن هنا يمكن القول بأن العدالة يراد بها: الاستقامة، وأن العدل هو مَنْ استقام سلوكه، وخُلُقُه على منهج الله تعالى فلم تظهر منه ريبة وهو المرضي سيرة عند الناس؛ بحيث يقبلون خبره، وشهادته، ويقتنعون بهما.

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول (ﷺ) لابن الأثير (١ / ١٢٦) ط: مكتبة الحلواني.

(٢) ضوابط الجرح والتعديل، للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف (ص٢١).

(٣) لسان العرب (١١ / ٤٣٠) مادة: عدل، ومختار الصحاح (ص ١٧٦) مادة ع د ل. والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ص ١٣٣٢)، ط: مؤسسة الرسالة، حرف العين باب العين والدال.

تعريف العدالة اصطلاحًا: العدالة في اصطلاح أهل العلم لها تعريفات عدة تدور في مجملها حول معاني: استقامة الدين، والتحلي بالتقوى، وسلامة المذهب، والسلامة من الفسق، والبعد عما يخل بالمروءة؛ فقد عرَّفَها أبوعبدالله الحاكم النَّيْسَابُورِيُّ (ت ٤٠٥ هـ) بقوله:" وأصل عدالة المسلم المحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلى بدعة، ولا يُعْلِن من أنواع المعاصي ما تسقط عدالته"(١).

ومن أفضل التعريفات وأشملها -وهو التعريف المختار – تعريف الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) بأنها اتباع أوامر الله تعالى والبعد عن نواهيه، بالإضافة إلى استقامة الدين، وسلامة المذهب والسلامة من الفسق فقال:" العدالة المطلوبة في صفة الشاهد، والمخبر هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، و سلامته من الفسق، وما يجري مجراه مما اتُّفِق على أنه مبطل للعدالة من أفعال الجوارح، والقلوب المنهي عنها. والواجب أن يقال في جميع صفات العدالة: أنها اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه مما يسقط العدالة، وقد عُلِم مع ذلك أنه لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب ومن ترك بعض ما أمر به حتى يخرج الله من كل ما وجب له عليه، وأن ذلك يتعذر، فيجب لذلك أن يقال: أن العدل هو من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به وتوقِّي ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرِّي الحقِّ والواجبِ في أفعاله، ومعاملته، والتوقِّي في لفظه مما يُثْلِم الدين والمروءة فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه"(٢).

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٣) النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل.

(٢) الكفاية في أصول علم الرواية (ص (٢) باب الكلام في العدالة وأحكامها.

التعديل لغة: تفعيلٌ من عدَّل الأشياء: إذا قام على تسويتها على نسقٍ واحد، وعدَّل الْحُكْمَ تعديلًا أي: أقامه، وعدَّل الميزان إذا سوَّاه، ويكون في المحسوسات فيُقال: عدَّل العود أي: جعله مستقيمًا ، وفي المعقولات فيُقال: عدَّل فلانا أي: زكَّاه، ويُقال رجلٌ عدلٌ أي: مقبول الشهادة، وتعديل الرجل أي: تزكيته[١].

التعديل اصطلاحًا وصف الراوي بما يدل على أنه عدل مقبول الرواية.

قال ابن الأثير (ت٦٠٦ه):"والتعديل وصفٌ متى التحق بهما-الراوي والشاهد- اعتُبر قولهما وأُخذ به"[٢].

وبناء على ما سبق فإنه يمكن **تعريف علم الجرح والتعديل** بأنه:" علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ"[٣].

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة:

من الألفاظ ذات الصلة بمصطلح الجرح والتعديل؛ لفظ (النقد) وفيما يلي تعريفه لغة واصطلاحًا وعلاقته بمصطلح الجرح والتعديل.

النقد لغة:

النقد في اللغة: أصله تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ومنه تسمية النقود.

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٩٠) في: عدل، ومختار الصحاح (ص١٧٦) في:ع د ل.

(٢) جامع الأصول (١/ ٧٠).

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة (١/ ٥٨٢)، ط: دار الكتب العلمية.

قال ابن منظور:" النَقْدُ خلافُ النَّسيئة والنَقْدُ والتّنْقادُ تمييزُ الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ منها[١].

النقد اصطلاحًا: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة جرحًا وتعديلًا [٢].

والعلاقة بين الجرح والتعديل وبين النقد ظاهرة فمعنى النقد هو تمييز وإخراج الجيد من الرديء، وهو بهذا المعنى موافق لمصطلح المحدثين، أي تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، وتمييز الأخبار من جهتين: الأولى جهة رواته توثيقًا وتجريحًا، والثانية جهة المروي، وهو متن الحديث إقرارًا بصلاحيته أو تعليله[٣].

المطلب الثالث: مشروعية الجرح والتعديل:

اجتهد العلماء ﷺ في بيان مشروعية الجرح والتعديل فذهبوا إلى جوازه بل ووجوبه عند الحاجة صونا للشريعة، وحفظًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه من الدين وليس من الغِيبة المحرمة التي نهى الله عنها، وأن الذين تكلموا في الرواة جرحًا وتعديلًا؛ إنما فعلوا ذلك ديانة، وانتصارا لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، وليس لهوى أو لغرض في نفوسهم، وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والآثار الواردة عن أهل العلم، فمن آيات

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٤٢٥) في: نقد.

(٢) منهج النقد عند المحدثين؛ نشأته وتاريخه: محمد مصطفى الأعظمي (ص ٥)، ط: مكتبة الكوثر.

(٣) منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتابه العلل: ليوسف بن جودة يس يوسف الداودي (ص ١٢٠) ط: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.

القرءان الكريم الدالة على جواز الجرح قول الله تعالى" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" الحجرات، أية: ٦. فهذه الآية الكريمة قاطعة في وجوب التثبت في قبول الأخبار، وهذا التثبت يقتضي معرفة حال الناقل من القبول والرد؛ فإن كان صالحا قُبل خبره، وإن كان فاسقا رُدَّ خبره، وقوله تعالى" وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ للهِ" الطلاق: آية ٢، فإذا كانت العدالة مطلوبة في الشهادة فهي في الرواية من باب أولى؛ لأن حفظ دين الله تعالى مقدم على حفظ حقوق الآخرين.

وقوله تعالى:﴿ مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[آل عمران: ١٧٩].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله" هذه الآية مِن كنوز القرآن، نبَّه فيها على حِكمته – تعالى – المقتضية تمييزَ الخبيث من الطيِّب، وأنَّ ذلك التمييز لا يقع إلاَّ برسله، فاجتبى منهم من شاء، وأرسله إلى عباده؛ فيتميَّز برسالتهم من الطيِّب، والولي من العدوّ، ومَن يصلح لمجاورته وكرامته ممَّن لا يصلح إلا للوقود، وفي هذا تنبيهٌ على الحِكمة في إرسال الرسل، وأنَّه لا بدَّ منه، وأنَّ الله – تعالى – لا يليق به الإخلال، وأنَّ مَن جحد رسله، فما قَدَرَه حقَّ قَدْره، ولا عَرَفه حق معرفته، ونسبَ إليه ما لا يليق به... فتأمَّل هذا الموضع حقَّ التأمل، وأعطِه حظه من الفِكر، فلو لم يكن في هذا الكتاب سواه، لكان من أجلِّ ما يُستفاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد"[1].

(١) بدائع التفسير(١/ ٥٣٦).

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥].

أي: نوضِّحها ونبينها، ونميِّز بين طريق الهُدى من الضلال، والغي والرشاد؛ ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبيَّن الحق الذي ينبغي سلوكُه؛ {وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} الموصلة إلى سخط الله وعذابه، فإنَّ سبيل المجرمين إذا استبانتْ واتضحت، أمكن اجتنابها، والبُعْد منها، بخلاف ما لو كانتْ مشتبهةً ملتبسة، فإنَّه لا يحصل هذا المقصود الجليل"(١).

ومن السنة المطهرة ما رواه الإمام البخاري من حديث السيدة عَائِشَة:" أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ على النبي صلى الله عليه وسلم فلما رَآهُ قال بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ وَبِئْسَ ابن الْعَشِيرَةِ، فلما جَلَسَ تَطَلَّقَ النبي صلى الله عليه وسلم في وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إليه، فلما انْطَلَقَ الرَّجُلُ قالت له عَائِشَةُ يا رَسُولَ اللهِ حين رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ له كَذَا وَكَذَا ثُمَّ تَطَلَّقْتَ في وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إليه، فقال رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم يا عَائِشَةُ مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟ إِنَّ شَرَّ الناس عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يوم الْقِيَامَةِ من تَرَكَهُ الناس اتِّقَاءَ شَرِّهِ. وعند مسلم" اتِّقَاءَ فُحْشِه"(٢).

---

(١) تفسير السعدي (صـ٢٥٨).

(٢) **متفق عليه**: أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب لم يكن النبي (ﷺ) فاحشًا ولا متفحشًا (٥ / ٢٢٤٤ ح رقم: ٥٦٨٥)، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يُتَقَى فُحْشُه (٤ / ٢٠٠٢ ح رقم: ٢٥٩١).

وجه الدلالة من الحديث: أنَّ النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – تكلَّم في ذلك الرجل على وجه الذمِّ لَمَّا كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خُلقه؛ ليحذرَه السامع.

قال الخطيب البغدادي:" ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل" بئس رجل العشيرة" دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجبه العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه، والله أعلم ، أن يبين للناس الحالة المذمومة منه وهي الفحش فيجتنبوها ، لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة، إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل لئلا يتغطى أمره على من لا يخبره ، فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة"[(١)].

ومن الأدلة أيضًا على وجوب بيان حال المسئول عنه حديث السيدة فاطمة بنت قيس (رضي الله عنها) فقد جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تستشيره فيمن تتزوج وقالت له: إنَّ مُعَاوِيَةَ بن أبي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فقال رسول اللهَّ صلى الله عليه وسلم: أَمَّا أبوجَهْمٍ فلا يَضَعُ عَصَاهُ عن عَاتِقِهِ[(٢)]، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ

(١) الكفاية (صـ ٣٨).

(٢) أي ضرَّاب للنساء، كما صرَّح به في رواية مسلم، وقيل معناه: كثير الأسفار.[صحيح مسلم كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (٢ / ١١١٩ ح رقم: ١٤٨٠)].

فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ له، أنكحي أُسَامَةَ بن زَيْدٍ فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قال أَنْكِحِي أُسَامَةَ فَنَكَحْتُهُ فَجَعَلَ الله فيه خَيْرًا وَاغْتَبَطْتُ"(١).

في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجتنب الرواية عنهم ، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر في أبي جهم" أنه لا يضع عصاه عن عاتقه وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له ، عند مشورة استشير فيها، لا تتعدى المستشير: كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام ، وإلى الفساد في شريعة الإسلام، أولى بالجواز وأحق بالإظهار، وأما الغيبة التي نهى الله تعالى عنها بقوله عز وجل (وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) [الحجرات: ١٢] وزجر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها بقوله:" يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم" – فهي ذكر الرجل عيوب أخيه يقصد بها الوضع منه والتنقيص له والإزراء به فيما لا يعود إلى حكم النصيحة، وإيجاب الديانة من التحذير عن ائتمان الخائن وقبول خبر الفاسق واستماع شهادة الكاذب ، وقد تكون الكلمة الواحدة لها معنيان مختلفان على حسب اختلاف حال قائلها ففي بعض الأحوال، يأثم قائلها وفي حالة أخرى لا يأثم"(٢).

وهناك رواياتٌ أخرى كثيرة في هذا المعنى، وكلها تدُلُّ دلالةً واضحة على أن ذكر عيوب الرجل على سبيل النصيحة والإبانة، وللحاجة والمصلحة ليس بغِيْبَة ولو

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (٢ / ١١١٤.

(٢) الكفاية (ص ٣٩).

كان هذا من باب الغِيبة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أعفُّ الناس لسانًا، وأطهرهم قلباً، وأصدقهم حديثًا.

أما الإجماع فقد قال به غير واحد من الأئمة منهم أبو الوليد الباجي، والخطيب البغدادي، والإمام النووي، وغيرهم. أما أبو الوليد الباجي (ت٤٧٤ه) فقد عقد بابًا في كتابه (التجريح والتعديل) عنون له بقوله:" باب في جواز الجرح، وأنه ليس من باب الغِيْبَة المنهي عنها؛ وإنما هو من الدين"، وادعى فيه إجماع المسلمين على جواز الجرح والتعديل[١]، وأما الخطيب(ت٤٦٣ه) فقد تناول هذه المسألة في بابين من كتابه (الكفاية) أولهما: باب (وجوب البحث والسؤال للكشف عن الأمور والأحوال)، وثانيهما: (باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه)[٢]، وقد بين فيهما إجماع أهل العلم على وجوب البحث والسؤال عن أحوال الرواة احتياطًا للدين، وحفظًا للشريعة، وأنه يجب على المزكِّي إظهار ما عنده من حال المسئول عنه فقال:" أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما، أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما؛ إذ لاسبيل إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفا في تزكيتهما فدل على أنه لابد منه ... فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين احتياطًا للدين، وحفظا للشريعة من تلبيس الملحدين"[٣]. وقال

---

(١) التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (١ / ٢٨٢).

(٢) الكفاية (ص ٣٧).

(٣) الكفاية (ص٣٤ - ٣٥).

الإمام النووي (ت٦٧٦ه):" اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه؛ لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغِيْبَة المحرمة بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك"(١).

الآثار الواردة عن أهل العلم في حكم الجرح والتعديل:

لقد كثرت أقوال أهل العلم وتعددت في جواز الجرح والتعديل وهذه نماذج منها:

قال بعض الصوفية لابن المبارك (ت١٨١ه) وقد سمعه يُضَعِّف بعض الرواة:" يا أباعبدالرحمن تغتاب؟ فقال له: اسكت إذا لم نبيِّن فمن أين يُعرف الحق من الباطل؟"(٢).

وعن محمد بن بشران السباك الجُرْجَانِي، قال:" قلت لأحمد بن حنبل يا أبا عبدالله إنه ليشتد عليَّ أن أقول فلان كذاب، وفلان ضعيف. فقال لي: إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا فمتى يَعْرِفُ الجاهِلُ الصحيح من السقيم؟"(٣)؛ فكانوا يرون أن بيان أحوال الرواة من باب النصيحة في الدين، وليس من الغيبة المحرمة. عن عبدالله

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١ / ١٢٤).

(٢) تدريب الراوي (٢|٣٦٩).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب (٢ / ٢٠٢) ط: مكتبة المعارف.

بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ) قال:" جاء أبو تراب النخشبي[١] إلى أبى فجعل أبي يقول فلان ضعيف فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتاب العلماء، فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة وليس هذا غِيْبَة"[٢]. ولما عتب أبوبكر بن خلاد (ت٢٤٠ه)على يحيى بن سعيد القطان قائلًا له:" أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خُصَمَاؤُك عند الله تعالى ؟ فقال له: لأن يكون هؤلاء خُصَمَائِي أحبَّ إليّ من أن يكون خَصْمِي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، يقول لي: لم حدَّثتَ عني حديثًا تَرَى أنه كَذِبٌ؟"[٣]. ولذلك كان شعبة يقول لأصحابه: "تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل"[٤] يعني أن جرح الرواة وإن كان ظاهره الغِيْبَة لكنه مشروع مرضٍ لله تعالى؛ لأنه السبيل الوحيد للحفاظ على السنة، والضامن لعدم الزيادة فيها.

وخالف قوم فقالوا بأن الجرح والتعديل من الغيبة المحرمة التي نهى الله عنها:

روي محمد بن الفضل العباسي، قال:" كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم ، وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي فقال له: يا أبا محمد ، ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ فقال: كتاب صنفته في

---

(١) عسكر بن الحصين أبوتراب النخشبي الزاهد كان من أهل الزهد والورع وأخباره في ذلك معروفة مشهورة، توفي في البادية قيل نهشته السباع سنة خمس وأربعين ومائتين. [تاريخ بغداد (١٢ / ٣١٥].

(٢) الكفاية (ص ٤٥).

(٣) التعديل والتجريح (١ / ٢٨٢).

(٤) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢|٤٩٤)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٣).

الجرح والتعديل. فقال: وما الجرح والتعديل؟ فقال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة ، فقال له يوسف بن الحسين: استحييت لك يا أبا محمد ، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة ، وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض ، فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب ، لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته " قال الخطيب: وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به ، وفى ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقا في روايته ، مع أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا وبضد قول من خالفنا"(١).

وروى محمد بن أبي خلف، قال:" كنا عند ابن علية فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سليم ، فقال بعض من حضر: وما تصنع بليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف الحديث؟ لم لا تسأله عن حديث لأيوب؟ قال: فقال: سبحان الله أتغتاب رجلا من العلماء؟ قال: فقال ابن علية:" يا جاهل نصحك إن هذا أمانة ليس بِغِيبَةٍ"(٢).

سمعت عثمان بن حميد الدبوسي ، يقول: قيل لشعبة بن الحجاج: يا أبا بسطام ، كيف تركت علم رجال وفضحتهم ، فلو كففت ، فقال:" أجلوني حتى أنظر الليلة فيما بيني وبين خالقي ، هل يسعني ذلك؟" قال: فلما كان من الغد خرج

---

(١) الكفاية (ص ٣٨).

(٢) الكفاية (ص ٤٣).

علينا على حمير له فقال:" قد نظرت فيما بيني وبين خالقي، فلا يسعني دون أن أبين أمورهم للناس والسلام"[١].

(١) الكفاية (ص ٤٣).

المبحث الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل، وأشهر المصنفات فيه.

المطلب الأول: نشأة علم الجرح والتعديل:

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية منذ صدر الإسلام، وبناء على الأحاديث السابقة؛ فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - هو أول من جرح وعدَّل، وفي عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - وجد الجرح والتعديل؛ فقد صدر توثيق بعضهم لبعض، والصحابة كلهم عدول، وكذلك أثنى بعض الصحابة على بعض التابعين، ووردت آثار عنهم في ذم بعضهم أيضاً، ثم بدأ الكلام في علم الجرح والتعديل يتناقل جيلا بعد جيل، فتكلم التابعون في الجرح، وكان كلامهم في ذلك قليلاً أيضاً؛ لقرب العهد بمنبع الوحي، رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن غالبهم ثقات وقل فيهم الضعيف ولا يُعرف فيهم الكذب إلا قليلًا، وعامة من تكلم فيه آنذاك إنما كان للمذهب، كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو الجهالة[١].

ومع تقادم الزمن كثرت الوسائط في الأسانيد وطالت، فاحتيج إلى بيان أحوال تلك الوسائط والتمييز بينها ولاسيما مع ظهور الأهواء السياسية المتعارضة والآراء المتعصبة المتدافعة مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها[٢].

وقد اختلف العلماء في أول من تكلم في الرواة وبيان أحوالهم بعد عصر الصحابة؛ فقيل: هو الإمام محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٦).

(٢) تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره (صـ ٦٥)، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (صـ٤٨).

قال الحافظ ابن رجب:" ابن سيرين رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم [١].

وقال يعقوب بن شيبة: "قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، أي: لا".

وقال أيضاً: "وسمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه، ثم كان أيوب (ت ١٣١ هـ) ، وابن عون (ت ١٥٠) ، ثم كان شعبة (ت ١٦٠ هـ) ، ثم كان يحيى بن سعيد – القطان – (ت ١٩٨ هـ) ، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨). قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عُيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال"[٢].

وقيل: إن أول من فتش عن الإسناد هو عامر بن شراحيل الشعبي، سيد التابعين (ت١٠٣هـ).

قال يحيى بن سعيد القطان:" أول من فتش عن الإسناد هو عامر الشعبي"[٣].

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): "فأول من زكَّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت ١٠٣ هـ)، وابن سيرين (ت ١١٠ هـ) ونحوهما، وحفظ عنهم توثيق أُناس وتضعيف آخرين فلما كان عند انقراض عامَّة التابعين في حدود

---

(١) شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٥٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٥٥).

(٣) المحدث الفاصل (صـ٢٠٨).

الخمسين ومئة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، كالأعمش (١٤٨ هـ) وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)[١].

وبعد أن ذكر ابن حبان تفتيش الصحابة عن الرجال قال:" ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعلي بن الحسين بن علي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعروة بن الزبير بن العوام، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزوم الدين، ووعوه على المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتحاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم، ومنهم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظًا وأوسعهم حفظًا وأدومهم رحلة وأعلاهم همة الزهري رحمه الله [٢].

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين، منهم سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة في جماعة

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (صـ ١٧٢).

(٢) المجروحين (١/ ٤٠).

معهم، إلا أن من أشدهم انتقاءً للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم، لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس، مالك والثوري وشعبة [١].

ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة: منهم عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى يجعله لهذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي [٢].

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين حتى صاروا أعلامًا يقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعةٌ، منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم، إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا على المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين [٣].

---

(١) المجروحين (١/ ٤١).

(٢) المجروحين (١/ ٤٩).

(٣) المجروحين (١/ ٥١).

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة، منهم محمد بن يحيى الهذلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، واظبوا على السنن والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة حتى أخذ عنهم من نشأ من بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتى أن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عدًا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعًا ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون بالسنن شأنهم جامعون [1].

في هذا النص يلخص لنا الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي رحمه الله تعالى (ت ٣٥٤ هـ)تلك المراحل التي مر بها هذا العلم الجليل الذي ميز الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الأمم، وهو علم الرجال أو الجرح والتعديل، وذلك من حين النشأة، وهو السؤال عن الإسناد والتثبت في الرواية في عصر الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ومروراً بتلك المراحل المختلفة من البحث والتحري عن أحوال الرواة وحفظ وضبط المروي في كل عصر إلى زمانه

(١) المجروحين (١/ ٥٤).

رحمه الله تعالى، وذلك مع الإشارة إلى ما امتاز به علماء ونقاد كل جيل من تلك الأجيال المتعاقبة، وتطور خدمتهم للسنة سنداً ومتناً رحمهم الله جميعاً[1].

وهكذا: فكما بذل المحدثون جهوداً عظيمة في جمع الأحاديث وحفظها، وتدوينها، وتأليف الكتب المسندة بأنواعها المتعددة، فقد بذلوا أيضاً جهوداً عظيمة في البحث عن أحوال الرجال الذين رووا تلك الأحاديث، والتفتيش عنهم، وسؤال أهل العلم عنهم، والسفر إلى البلدان لمشافهتهم والتعرف عليهم.

قال عبد الرحمن المعلمي رحمه الله: "ليس نقد الرواة بالأمر الهيّن، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث. ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا

---

(١) علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع: محمد مطر الزهراني (١/ ٣٠)، ط: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر"[١].

المطلب الثاني: المصنفات في الجرح والتعديل

سلك المؤلفون في الجرح والتعديل أساليب متعددة، فمنهم من أفرد الثقات بمصنفات خاصة، ومنهم من أفرد الضعفاء، ومنهم من جمع بين الثقات والضعفاء.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) :" "ولأهل المعرفة بالحديث فيه - الجرح والتعديل - تصانيف كثيرة؛ منها ما أفرد في الضعفاء: ككتاب "الضعفاء" للبخاري، و "الضعفاء" للنسائي، و "الضعفاء" للعقيلي وغيرها. ومنها في الثقات فحسب: ككتاب "الثقات" لأبي حاتم بن حبان.

ومنها ما جُمِع فيه بين الثقات والضعفاء: ككتاب "التاريخ" للبخاري، و "تاريخ ابن أبي خيثمة" وما أغزر فوائده، وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي[٢].

أولا: الكتب المصنفة في الثقات.

من أشهر المؤلفات التي أفردت بالرواة الثقات خاصة؛ ما يأتي:

١- معرفة الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ) .

٢- الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ) .

٣- الثقات لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ) .

---

(١) بلوغ الأماني من كلام اليماني (ص ٩٤).

(٢) علوم الحديث (ص: ٣٤٩).

٤- ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو موثق، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ).

٥- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ).

كتاب الثقات لابن حبان:

مؤلف الكتاب:

هو الإمام العلاّمة الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سهيد بن هديَّة بن مرة بن سعد بن يزيد التميمي الدارمي يعرف بابن حبان البستي، طلب العلم بنفسه فطاف البلاد ورحل إلى الآفاق طلباً للعلم والعلماء ، فشدَّ الرحال إلى البصرة ومصر والموصل ونسا وجرجان وبغداد ودمشق ونيسابور وعسقلان ، وبيت المقدس وطبرية وهراة ، وغيرها من المدن ، وقد بلغ مجموع شيوخه قرابة ألفي شيخ ، كما صرح في مقدمة كتابه " التقاسيم والأنواع " فقال:" لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية [(١)].

أبدع رحمه الله في شتى العلوم فإلى جانب تبحره في علم الحديث ، كانت له معرفة واسعة في علم الفقه ، مع القدرة الفائقة على استنباط المسائل والأحكام من النصوص ، وأبدع أيضاً في علم العربية وعلم الطب والنجوم وغيرها ، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الثروة العلمية الهائلة من المصنفات التي خلفها لنا. قال

(١) التقاسيم والأنواع ١/ ١٥٢.

فيه أبو سعد الإدريسي:" كان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدين ، وحفاظ الآثار عالماً بالطب وبالنجوم وفنون العلم" (١).

وقال الحاكم :" كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال" (٢). وقال الخطيب:" كان ابن حبان ثقة نبيلاً فهماً" (٣).

وقال ياقوت الحموي:" أخرج من علوم الحديث ما عجَزَ عنه غيره ، ومن تأمل تصانيفه تأمُّل منصف علم أنّ الرجل كان بحراً في العلوم" (٤).

آثاره العلمية:

يعد ابن حبان رحمه الله أحمد العلماء البارزين المكثرين في التصنيف ، إذ له عدد كبير من المصنفات ، يغلب عليها التصنيف في الحديث والجرح والتعديل ، وقد أبدع فيها ، شهد بذلك ياقوت الحموي كما مر إذ قال:" أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره" (٥).

وسأكتفي هنا بذكر بعض تلك المصنفات، فمنها:

١- أسامي من يعرف بالكنى، أنواع العلوم وأوصافها.

٢- التقاسيم والأنواع ، وقد طبع ترتيبه باسم الاحسان.

٣- الثقات.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٤.

(٢) مشاهير علماء الأمصار ص ١٣

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٨٤

(٤) معجم البلدان ٢/ ٣٢٩

(٥) معجم البلدان ٢/ ٣٢٩

٤- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء.

٥- علل أوهام أصحاب التواريخ.

٦- علل حديث مالك.

٧- علل مناقب الزهري.

٨- غرائب الأخبار.

٩- الفصل والوصل.

١٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.

١١- مشاهير علماء الأمصار، وغير ذلك من المصنفات ممّا ورد في كتب التراجم والأعلام.

وفاته: أجمعت المصادر على أنّ وفاة ابن حبان -رحمه الله - كانت سنة (٣٥٤هـ) في شهر شوال بسجستان بمدينة بُست [١].

منهجه في الثقات:

١- بدأ ابن حبان كتابه بذكر سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسلوب جديد وتتابع متناسق، ثم ذكر بعده الخلفاء الراشدين الصحابة رضوان الله عليهم إلى استشهاد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم ترجم لباقي الخلفاء حتى خليفة عصره.

---

(١) ينظر ترجمته في: الأنساب ١/ ٢٤٨، ومعجم البلدان ٢/ ٣٢٨، والكامل ٨/ ٥٦٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٢، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٢٠، وتاريخ الإسلام وفيات ٣٥٤، والعبر ٢/ ٩٤، والوافي بالوفيات ٢/ ٣١٧، والبداية والنهاية ١١/ ٢٤٨.

٢- ثم ذكر أصحاب الرسول صلى الله عليه مرتبين على حروف المعجم، فهو أول درجات الثقات عنده، إذ هم خير الناس قرنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدالتهم ثابتة بالكتاب والسنة.

٣- ثم ذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، باعتبارهم خير الناس بعد الصحابة، ورتبهم أيضا على حروف المعجم.

٤- ثم ذكر بعدهم أتباع التابعين ومن بعدهم إلى القرن الرابع الذي ينتهي إلى زمانه، وقد رتب هؤلاء أيضا على نسق من سبقهم.

قال رحمه الله تعالى: فَأول مَا أبدأ فِي كتَابنَا هَذَا ذكر الْمُصْطَفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومولده ومبعثه وهجرته إِلَى أَن قَبضه اللهَّ تَعَالَى إِلَى جنته ثمَّ نذْكر بعده الْخُلَفَاء الرَّاشِدين المهديين بأيامهم إِلَى أَن قتل على رَحمَه اللهَّ عَلَيْهِ ثم نذكر صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا على المعجم إذ هم خير الناس قرنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأقاليم كلها على المعجم إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنا ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين ثم نذكر القرن الرابع الذين هم أتباع التابعين على سبييل من قبلهم وهذا القرن ينتهى إلى زماننا هذا [١].

٥- ذكر شروط الرواة الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم، فقال:" ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم" [٢].

---

(١) الثقات (١/ ١٠).

(٢) الثقات (١/ ١١).

ثم بين هذه الشروط بقوله:" فكل من أذكره في هذا الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس[١].

وهذه الخصال أو الشروط هي:

- أن يكون فوق الشيخ المترجم له في الإسناد راو ضعيف لا يحتج بخبره.
- أن يكون دون المترجم له في الإسناد رجل واه لا يحتج بخبره.
- أن يكون الخبر مرسلا لا تقوم به الحجة.
- أن يكون الخبر منقطعا.
- أن يكون في الإسناد راو مدلس لم يصرح بالسماع[٢].

٦- اشترط لقبول رواية الراوي المبتدع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون ثقة في الحديث ولا تؤثر بدعته على روايته.

الثاني: ألا يكون داعية إلى بدعته.

الثالث: ألا يبغض أهل السنة والجماعة.

قال في ترجمة داود بن الحصين مولى عبد الله بن عمرو بن عثمان:" وكان يذهب مذهب الشراة وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال فمن انتحل نحلة بدعة ولم يدع إليها وكان متقنا كان جائز الشهادة محتجا بروايته فإن وجب ترك حديثه وجب ترك حديث عكرمة لأنه كان يذهب مذهب الشراة مثله [٣].

---

(١) الثقات (١/ ١١).

(٢) الثقات (١/ ١١).

(٣) الثقات (٦/ ٢٨٤).

وقال في ترجمة: جعفر بن سليمان الضبعي الجرشي:" وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم وكانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون[١].

٧- اعتبار حديث الراوي وبيان ما يميزه عن غيره من الرواة.

ويريد بالاعتبار قبول حديث الراوي لوجود المتابعات والشواهد، وبعدم الاعتبار: عدم القبول لأن الراوي انفرد برواية الحديث.

قال في ترجمة: عبد الواحد بن زيد العابد:" يعتبر بحديثه إذا كان دونه وفوقه ثقات ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار فإن سعيدا يأتى بما لا أصل له عن الإثبات [٢].

٨- **العناية بذكر بيانات الراوي الشخصية**، وذلك لتمييزه عن غيره وتحديده تحديدا دقيقا لا يقبل الخطأ.

فيذكر اسم الراوي، وكنيته، ولقبه، وموطنه، ونسبه، وأمه، وقد يقارن بينه وبين الأسماء المتشابهة معه، فيلتمس كل ما يؤكد شخصية الراوي ويميز بينه وبين غيره، ويذكر الخلاف في اسمه إذا كان ثمة خلاف، ثم يرجح الصواب.

٩- بيان من اختلط من الرواة :

---

(١) الثقات (٦/ ١٤٠).

(٢) الثقات (٧/ ١٢٤).

وبعد أن ينتهي من عناصر الترجمة، يبين حال الراوي من حيث الاختلاط؛ فيذكر سنة اختلاطه ومكانه، ودرجة اختلاطه، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده، ومدة اختلاطه وغير ذلك.

١٠- يجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل في ترجمة الراوي.

وكان رحمه الله ينقل في ترجمة الراوي ما يقف عليه من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ويناقش هذه الأقوال ويعتمد منها ما يراه صوابا، ويرد ما يراه غير صواب بالحجة والبرهان.

ثانيا: الكتب المصنفة في الضعفاء

لقد أكثر العلماء في هذا الباب، بيانا للضعفاء، وكشفا لأمرهم وتحذيرا للناس من شرهم وخطرهم.

ومن أشهر المصنفات في الضعفاء ما يأتي:

١- الضعفاء الصغير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ).

٢- الضعفاء والمتروكون لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ).

٣-كتاب المجروحين من المحدثين لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ).

٤- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ).

٥-الضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) .

٦- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ).

٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

٨- المغني في الضعفاء.

٩- ديوان الضعفاء والمتروكين.

١٠- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، وأربعتهم لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) .

١١- لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .

كتاب الكامل في ضعفاء الرجال

أولا: التعريف بصاحب الكتاب:

هو: الإمام، الحافظ، الناقد، الجوال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وأول سماعه كان في سنة تسعين، وارتحاله في سنة سبع وتسعين.

ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ ابن عساكر:" كان ثقة على لحن فيه"، وقال حمزة بن يوسف:" سألت الدارقطني أن يصنف كتابا في الضعفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: بلى. قال: فيه كفاية، لا يزاد عليه"، وقال حمزة السهمي:" كان ابن عدي حافظا متقنا، لم يكن في زمانه أحد مثله، تفرد برواية أحاديث وهب منها لابنيه عدي وأبي زرعة فتفردا بها عنه"، وقال أبو الوليد الباجي: ابن عدي حافظ لا بأس به"، وقال الذهبي:" جرح وعدل وصحح وعلل، وتقدم في هذه الصناعة على لحن فيه، يظهر في تأليفه"، مات سنة خمس وستين وثلاث مائة"[1].

(١) ينظر في ترجمته: تاريخ جرجان: ٢٢٥ - ٢٢٧، تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٤٠ - ٩٤٢، العبر: ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨، دول الإسلام: ١ / ٢٦٦، البداية والنهاية: " ١١ / ٢٨٣.

التعريف بالكتاب:

أولاً: موضوع الكتاب:

يعتبر كتاب الكامل من أهم الكتب المطولة في الجرح والتعديل، فذكر فيه كل من تُكُلِّمَ فيه، وإن كان من رجال الصحيحين، وتفرد عن كتب الضعفاء بذكر حديث أو أكثر من الغرائب والمناكير عند ترجمة كل راو مسته يد الجرح، أو أشهر في وجهه سيف الذب عن عرض رسول الله> بكذب أو افتراء أو وضع أو نسيان من أحد المغفلين أو ممن اختلط بآخره.

ثانياً: قيمة الكتاب.

قال السهمي في تاريخه: "سالت أبا الحسن الدار قطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين؟ فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: نعم، قال فيه كفاية لا يزاد عليه"، وقال الخليلي : "له تصنيف في الضعفاء، ما صنف أحد مثله"، وقال الذهبي:" ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك"، وقال السبكي: "وكتاب الكامل طابق اسمه معناه ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجح المتقدمون والمتأخرون"، وقال حاجي خليفة: "هو أكمل كتب الجرح والتعديل وعليه اعتماد الأئمة" [1].

ثالثاً: منهجه في ترتيب الكتاب:

قسمه إلى ثلاثة أقسام وهي:

---

(١) تاريخ جرجان (٢٢٦)، البداية والنهاية (١١/ ٢٨٣)، طبقات الشافعية (٣/ ٣١٥ / ١٢)، لسان الميزان ١/ ١٦٩.

القسم الأول: مقدمته: بدأ كتابه بمقدمة نفسية ومفيدة.

القسم الثاني: فصل في ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال وقبل الناس قولهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقة طبقة إلى زمانه رحمه الله، وذكر فضائلهم والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال وتسليم الأئمة لهم بذلك.

القسم الثالث: سرد تراجم الرواة وكان ترتيبه لهذه التراجم على حروف المعجم ولم يراع في هذا الترتيب إلا الحرف الأول من أسماء الرواة.

منهجه في التراجم :

١- ذكر ترجمة مستوفاة للراوي: فيذكر اسم الراوي ونسبه، ولا يطيل في ذكر الأسباب، وغالباً ما ينسب الرواة إلى الأمصار أو القبائل أو المهن، ثم يعرف بصفاتهم الخلقية مثل (حميد الأعرج)، وأحياناً يبين أحوال الرواة الاجتماعية والعلمية، ويذكر القرابة بين الرواة إن وجدت، وينص على بعض شيوخ الرواة وتلاميذهم، وقد يورد تواريخ وفاتهم.

٢- يذكر نماذج من روايات الراوي الضعيفة وفي الغالب حديث أو حديثين ويذكر ما فيها من علة.

٣- يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي بالأسانيد ويسوق الجرج مفسراً.

٤- يرجح الجرح أو التعديل بكل دقة، وأمانة لا يحمله على ذلك عصبية ولا هوى بل تمحيصاً للحق وإزهاقاً للباطل.

٥- ليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوع يضعفهم بل منهم ثقات ولكنه أوردهم لأنه التزم إخراج كل من تكلم فيه بجرح فقد ترجم مثلاً لخليفة بن خياط أحد شيوخ البخاري وذكر ما قيل فيه من الجرح ثم رد الجرح ووثقه [1].

ثالثا:- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء، وهي أنواع:

أـ الكتب العامة غير المقيدة بكتاب معين، منها:

١- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ) .

٢- التاريخ الكبير.

٣- التاريخ الأوسط: كلاهما لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) .

٤- المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ) .

٥- التاريخ الكبير لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت٢٧٩هـ).

٦- التاريخ لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت٢٨١هـ) .

٧- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) .

٨- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت٤٤٦هـ) .

٩- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ليوسف بن حسن ابن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ) .

ب ـ كتب السؤالات:

---

(١) ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل (ص ١٥٦).

وهي أن يقوم أحد التلاميذ بسؤال شيخه عن مجموعة من رواة الحديث ثم يدون أجوبته في كتاب، ومن هذه الكتب:

١- التاريخ عن يحيى بن معين، رواية عباس بن محمد الدوري.

٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين.

٣- معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية أحمد بن محمد بن محرز.

٤- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين.

٥- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق.

٦- تاريخ أبي سعيد الطبراني، عن أبي زكريا يحيى بن معين.

٧- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل.

٨- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله.

٩- من كلام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية أبي بكر المرّوذي، وأبي الحسن الميموني، وأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل.

١٠- من سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل.

١١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل.

١٢- أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة أبي عثمان البرذعي.

١٣- سؤالات أبي عبيد الآجُرّي أبا داود السجستاني.

١٤- سؤالات البرقاني للدارقطني.

١٥- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، (وهي غير الأولى).

- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل.

١٧- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل.

١٨- سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَمي للدارقطني في الجرح والتعديل.

١٩- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني.

٢٠- سؤالات مسعود السجزي لأبي عبد الله الحاكم مع أسئلة البغداديين له عن أحوال الرواة.

٢١- سؤالات الحافظ السِّلَفي لخميس الحَوْزي عن جماعة من أهل واسط.

جـ- كتب التواريخ المحلية:

فهي تلك الكتب التي اعتنت بتراجم الرجال في مدينة معينة كـ "تاريخ بغداد" للخطيب (ت ٤٦٣ هـ) ، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) ، أو في عدة مدن كـ "طبقات ابن سعد" (ت ٢٣٠ هـ) ، و"مشاهير علماء الأمصار" لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) ، و"الإرشاد" للخليلي (ت ٤٤٦ هـ) ، ومنها ما هو مرتب على الطبقات كـ "طبقات المحدِّثين بأصبهان" لأبي الشيخ ابن حيان (ت ٣٦٩ هـ) ، أو على الحروف كـ "تاريخ بغداد" للخطيب، و "أخبار أصبهان" لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) [1].

من أهم المصنفات في تواريخ الرجال المحلية:

١- طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب محمد بن أحمد القيرواني (ت ٣٣٣هـ) .

---

(١) علم الرجال، نشأته وتطوره ص ١٧٠.

٢- تاريخ الرقة، لمحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤هـ) .

٣- طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأنصاري (ت ٣٦٩هـ) .

٤- تاريخ داريا، لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني (ت ٣٧٠هـ) .

٥- تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد ابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)

٦- تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ) .

٧- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم احمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) .

٨- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) .

٩- القَند في ذكر علماء سَمرقَند، لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ).

١٠- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ) .

وغيرها من الكتب.

ومِمَّا تتميَّز به التواريخ المحلية أنَّ مؤلفيها هم من أهل تلك البلدان التي ترجموا لرجالها، فهم أعرف بهم من غيرهم، ولذلك فإنَّ معلوماتهم عن علماء تلك البلدان - في الغالب - أدق وأكثر شمولاً واستقصاء، ولهذا لقيت تلك الكتب اهتماماً كبيراً من أهل العلم، وكان لها أثر كبير في معرفة أحوال كثير من الرواة جرحاً وتعديلاً.

د ـ الكتب المقيدة بكتاب أو كتب معينة:

الكتب المتعلقة بصحيحي البخاري ومسلم منها:

١- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت٣٩٨هـ) .

٢- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ)

٣- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) .

٤- تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد ابن إسحاق ابن منده (ت٣٩٥هـ) .

٥- أسامي شيوخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ).

٦- رجال مسلم لأبي بكر أحمد بن علي ابن منجويه (ت٤٢٨هـ) .

٧- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري ومسلم ... ، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) (٢) .

٨- الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) .

٩- البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ) .

الكتب المتعلقة بالكتب الستة وهي:

صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، منها:

١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ) .

٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) .

٣- إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢هـ) ، (طبع منه ١٢ مجلداً) .

٤- نهاية السول في رواة الستة الأصول، لبرهان الدين سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) .

٥- تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .

٦- تقريب التهذيب، له أيضا.

٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي (القرن العاشر) .

٨- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبَل، لأبي القاسم علي ابن الحسن ابن عساكر (ت٥٧١هـ) . في أسماء شيوخ أصحاب الكتب الستة.

٩- تسمية شيوخ أبي داود لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨هـ) .

١٠- التذكرة بمعرفة رجال العشرة لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت٧٦٥هـ) وهو في رجال الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة للحارثي.

*** مصنفات في رجال كتب أخرى:**

١- التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال، لأبي عبد الله محمد ابن يحيى ابن الحذاء (ت٤١٦هـ) .

٢- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) .

٣- أسماء شيوخ الإمام مالك بن أنس، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت٦٣٦هـ).

٤- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت٧٦٥هـ) .

٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في تراجم رجال موطأ الإمام مالك، ومسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام أحمد، ومسند الإمام أبي حنيفة - رواية ابن خسرو- ممن لم يُترجم لهم في تهذيب الكمال.

٦- ذيل الكاشف لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ) . ذكر فيه من لم يترجم لهم الذهبي في "الكاشف" من رجال "تهذيب الكمال"، وأضاف إليهم رجال مسند الإمام أحمد ممن ليس في "تهذيب الكمال".

٧- الإيثار بمعرفة رواة الآثار، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في رجال كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني.

٨- مغاني الأخيار في رجال شرح معاني الآثار لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) وشرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ) .

٩- كشف الأستار عن رجال معاني الآثار لأبي تراب رشد الله السندهي وهو مختصر "مغاني الأخيار" للعيني.

١٠- تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار لمحمد أيوب المظاهري (ت: ١٤٠٧هـ) .

١١- رجال مستدرك الحاكم لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت١٤٢٢هـ) .

١٢- تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم، له أيضاً.

١٣- زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة للدكتور يحيى بن عبد الله الشهري.

المبحث الثالث: شروط الجارح والمعدل

اشترط العلماء فى الجارح والمعدل شروطًا لابد من تحققها، فإذا انتفى شرط من هذه الشروط ردّ قوله، ولا يقبل منه جرح ولا تعديل، وهذه الشروط هي:

١- أن يكون الجارح والمعدل عدلًا فى دينه؛ فإذا فقد شرط العدالة صار مجروحًا في نفسه؛ فلا تقبل له روايته، فمن باب أولى لا يُقبل منه جرح ولاتعديل. قال الخطيب الحافظ (ت٤٦٣ه):" إن كان الذي يُرْجَعُ إليه في الجرح عدلًا مرضيًا في اعتقاده وأفعاله، عارفا بصفة العدالة والجرح وأسبابها، عالما باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك قبل قوله فيمن جرحه مجملا، ولم يسأل عن سببه"[١].

٢- أن يكون ضابطًا لحفظه؛ لأن غير الضابط لاتقبل روايته، فمن باب أولى ألاَّ يقبل جرحه ولا تعديله. قال ابن حجر (ت٨٥٢ه):" تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف، وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ"[٢].

٣- أن يكون عالمًا عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، والخلاف فى ذلك.

وهذا الشرط من أهم ما يجب ملاحظته أو توفره في الناقد؛ فلا يقبل الجرح والتعديل من جاهل بأسبابهما، لأنه قد يعدل أو يجرح بأسباب غير معتبرة عند العلماء، فيكون كلامه في الرواة من باب الغِيْبَة المحرمة؛ وهذا ما عليه الأئمة وكلامهم ناطق بذلك. قال الإمام النووي (ت٦٧٦ه):" إنما يجوز الجرح لعارف

---

(١) الكفاية (ص ١٠٠).

(٢) نزهة النظر (ص١٣٨) مراتب الجرح والتعديل .(بتصرف).

به مقبول القول فيه؛ أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة، أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غِيْبَة محرمة "[١]. وقال الذهبي (ت٧٤٨ه):" والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع"[٢].

٤- ألاّ يكون الجارح والمعدل متعصبًا لمذهب أو لغيره.

فإذا عرف الجارح والمعدل بالتعصب رد قوله، ولم يقبل جرحه ولا تعديله، ذلك لأن التعصب فإن التعصب حمل جماعة فجرّحوا قومًا من الأئمة العدول لا لطعن فى ضبطهم، أو عدالتهم، إنما حملهم على ذلك التعصب فردت أقوالهم ولم يعبأ بها. قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه):" والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله"[٣].

٥- أن يكون عالمًا بالمذاهب الفقهية، ومدى الخلاف الذى وقع بين الفقهاء؛ ذلك أن جهل الجارح والمعدل بالمذاهب الفقهية، وما وقع بين الأئمة من خلاف قد يترتب عليه أن يكفر مسلمًا، أو يفسقه أو يبدّعه بأمرٍ يراه حرامًا وليس بحرام، أو هو من المسائل المختلف فيها بين الفقهاء، ولا يصح أن ينكر المسلم على المسلم أمرًا مختلفًا فيه، فضلا عن أن يكفره أو يبدعه أويجرحه.

٦- أن يكون الجارح والمعدل تقيّا ورعًا؛ لأن الورع والتقوى ومراقبة الله تعالى هو الذى يحمل العبد على الإنصاف، وعدم مجاوزة الحد فى سره وعلانيته.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١ / ١٢٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٥ / ٦٠ ترجمة رقم: ٥٥٣٨) عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي .

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث: للذهبي (ص ٨٢)، ط: دار السلام للطباعة والنشر ط.

قال الشيخ اللكنوي (ت١٣٠٤ه): "يشترط في الجارح والمعدل: العلم، والتقوى، والورع،والصدق، والبعد عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح، والتزكية ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية"(١). ولقد كان الورع في النقد من أهم الصفات التي عرف بها أئمة الجرح والتعديل، حتى حملهم الورع على تضعيف أقرب الناس إليهم، ولم تمنعهم صلة الأبوة أو الأخوة من قول الحق، ولم تحملهم على المجاملة في دين الله تعالى. سئل علي بن المديني (ت٢٣٤ه) عن أبيه فقال:" اسألوا غيري، فقالوا سألناك، فأطرق ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين. أبي ضعيف"(٢).

٧- **ألاّ يكون الجارح والمعدل من المتشددين**، كالإمام يحيى بن سعيد القطان، والإمام النسائي وغيرهم ممن عُرفوا بالتشدد في الحكم على الرجال؛ فهؤلاء إذا وثقوا راويًا وجب أن يعض على توثيقهم بالنواجز، أما إذا جرح أحدهم راويًا فلا يُعتبر بجرحه إلاَّ إذا انضم إليه ووافقه عليه أحد الأئمة المعتدلين، اللهم إلاّ إذا لم نجد فيه جرحًا ولا تعديلًا إلاَّ من هذا المتشدد فيؤخذ حينئذ بقوله.

قال علي ابن المديني:" إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإن اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد"(٣).

---

(١) الرفع والتكميل: لعبد الحي اللكنوي (ص ٦٧)، ط: دار السلام للطباعة والنشر مصر.

(٢) المجروحين (٢ / ١٥) ترجمة: عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني.

(٣) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٤٣ ترجمة رقم: ٥٣٦٦) ترجمة: عبدالرحمن بن مهدي.

٨- ألاَّ يكون بين الجارح ومن جرحه عداوات شخصية، أو منافسات علمية، ويكون ذلك بين المتعاصرين غالبًا ، فإن وجد شيء منه بين الجارح ومن جرّحه، لايقبل الجرح مطلقًا. ومثال ذلك ما وقع بين أبي نعيم الحافظ وابن مَنْدَه؛ فقد ذكره الذهبي (ت٧٤٨ه) فقال:" أقذع الحافظ أبونعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه، واتهمه، فلم يُلْتَفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فلقد نال ابن مَنْدَه من أبي نعيم، وأسرف أيضًا"[1].

فهذه الشروط يجب أن تتوفر في الجارح والمعدل حتى يأتي حكمه على الرجال صحيحًا، سليمًا، خاليًا من أسباب الطعن عليه، وعدم قبوله؛ فإن تخلف شرط من هذه الشروط رد قول الناقد فلم يعبأ به، أو تُوُقِّف فيه. والله أعلم.

٩- أن يكون واسع الاطلاع عارفا بأحوال الرواة السابقين:

قال عبد الشيخ المعلمي رحمه الله: "ليس نقد الرواة بالأمر الهيّن، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث. ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

---

(١) ميزان الاعتدال (٦ / ٦٦ ترجمة رقم: ٧٢١٩) ترجمة ابن مَنْدَه .

ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر"[١].

المبحث الرابع: من يقبل قوله في الجرح والتعديل

ينبغي لطالب العلم أن يعرف أن الأئمة الذين تكلموا في الرجال على أربعة مراتب؛ متشددون، معتدلون مع بعض التشدد، ومعتدلون مع بعض التساهل، ومتساهلون.

وقبل الحديث عن هذه المراتب وبيان من يقبل قوله ومن يرد؛ لابد من التعريج سريعا على بيان معنى التشدد، والتساهل والاعتدال.

المطلب الأول: تعريف التشدد والتساهل والاعتدال لغة واصطلاحا

أولًا: مفهوم التَّشَدد:

التَّشَدد لغةً: الشِدَّة في اللغة هي: الصلابة، وهي: نقيض اللين، وتكون في الجواهر والأعراض، والتشديد خلاف التخفيف"[٢].

---

(١) بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني (صـ ٩٤).

(٢) لسان العرب (٣/ ٢٣٢مادة: شدد).

والتَّشَدد اصطلاحًا:" الإسراف والتّعنُّت في الجَرْح؛ بحيث يجرح الناقد الراوي ويرد رواياته من أجل هفوة يسيرة، أو ذنب صغير، أو خلاف سائغ في المُعتقد أو الأحكام؛ فيجرح المتشدد الراوي بأدنى جرح، ويُطلق عليه ما لاينبغي إطلاقه"[١].

ثانيًا: مفهوم التَّسَاهُل:

التَّسَاهُل لغةً: السَّهْلُ: نَقيضُ الحَزْن، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ مَائِل إِلى اللِّين وقِلة الْخُشُونَةِ، والتَّسْهِيلُ: هو التَّيْسِيْر، والتَّسَاهُل هو: التَّسَامُح"[٢].

التَّسَاهُل اصطلاحًا: عدم مراعاة القواعد والضوابط التي وضعها العلماء لتوثيق الرواة بالتسامح في تطبيقها، والاعتِدَال هو فضيلةٌ بين نقيضين، فمن زاد على هذه القواعد فقد تشدَّد وأسرف، ومن تهاون في تطبيقها، أو اصطلح على قواعد أخف منها خالف بها جمهور العلماء فقد تساهل وتسامح، وكلاهما لايعتبر به [٣].

ثالثًا: مفهوم الاعتِدَال:

الاعتِدَال لغةً: الْعَدْلُ ضِدُّ الْجَوْرِ وهو مَا قامَ فِي النُّفُوسِ أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ وقيلَ هو الأَمْرُ المُتَوَسِّطُ بينَ الإِفْراطِ والتَّفْرِيطِ[٤].

الاعتِدَال اصطلاحًا: هو التوسط، والإنصاف في الحكم، وعدم الجَرْح إلا ببينة ودليل.

---

١) الجرح والتعديل نشأته وقواعده ومناهج المتكلِّمين فيه للدكتور أيمن محمود مهدي (ص ٤٩).

(٢) لسان العرب (١١/ ٣٤٩ مادة سهل).

(٣) الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق، للدكتور أيمن محمود مهدي (ص٩١) بدون.

(٤) تاج العروس (٢٩/ ٤٤٣) في ع د ل.

المطلب الثاني: مراتب أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل، وأشهر الموصوفين بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل أو الاعتِدَال.

لا شك أن قضية تصنيف النقاد من حيث التَّشَدد، أو الاعتِدَال، أو التَّسَاهُل قضية هامة؛ حيث إن تصنيف الأئمة النقاد على هذا النحو يجعل طالب العلم على درايةٍ حسنة بمنازل أقوالهم، ومراتب أحكامهم، وموقف العلماء منها. كما أن هذا التصنيف يفيد عند تعارض الجَرْح والتَّعْدِيل، لذلك فقد أولاها العلماء قديمًا مزيدًا من العناية والاهتمام؛ فبينوا المتشدد من المعتدل من المتساهل.

والذي يطالع كتب الحديث عمومًا وكتب الرجال خصوصًا يجد كثيرًا من العبارات المنتشرة في ثنايا هذه الكتب تدور حول وصف بعض النقاد بأنه متشدد، وبعضهم بأنه متساهل. ولعل أقدم من أثر عنه وصف الأئمة بالتَّشَدد والتَّسَاهُل هو الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤ ه)؛ فقد ورد على لسانه وصف الإمام يحيى بن سعيد القَطَّان بالتَّشَدد، فقال:" إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما **وكان في يحيى تشدد**"[1].

كذلك تكلم في وصف الأئمة النقاد بالتَّشَدد والتَّسَاهُل الإمام النَّسَائِيّ(ت ٣٠٣ ه)؛ فقد روي عنه:" لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فإذا وَثَّقَه ابن مهدي وضَعَّفَه يحيى القَطَّان مثلًا فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد"[2].

---

١) تهذيب تهذيب التهذيب (٦ / ٢٥٢ ترجمة ابن مهدي رقم: ٥٥٢).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٨٢).

أما أشهر من تكلم في هذه المسالة فهو الإمام الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ ه)؛ فقد فصل القول فيها وبسطها بسطًا حسنًا فقال:" إعلم هداك الله أن الذين قَبِل الناس قولهم في الجَرْح على ثلاثة أقسام:

• قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

• وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك، وشعبة.

• وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة، والشافعي.

والكل أيضًا على ثلاثة أقسام:

قسم متعنت في الجرح، متثبت في التَّعْدِيل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه. فهذا إذا وثق شخصًا فعض عليه بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وَثَّقَه أحد فهو الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلَّا مفسرًا؛ يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلًا هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وَثَّقَه. فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحُسن أقرب، وابن معين، وأبوحاتم، والجوزجاني متعنتون.

وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرعَة، وابن عَدِي معتدلون منصفون[1].

وقال أيضًا:" فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومنهم من هو معتدِل، ومنهم من هو متساهل.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧١).

فالحادُّ فيهم: يحيى بنُ سعيد، وابنُ معين، وأبوحاتم، وابنُ خِراش، وغيرُهم.

والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبوزُرعَة.

والمتساهلُ كالترمذيِّ، والحاكم، والدَّارَقُطنِيّ في بعض الأوقات.

وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافَقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصمةُ للأنبياءِ الصديقين، وحُكَّام القِسْط، ولكنَّ هذا الدين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه على ضلالةٍ، لا عَمْدًا ولا خطأً، فلا يَجتمِعُ اثنانِ على توثيقِ ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة، وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتبِ القُوَّةِ، أو مراتبِ الضعف. والحَاكمُ منهم يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحد، والله الموفق[1].

ثم جاء بعده الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ ه) فقسم الأئمة أيضًا إلى مراتب فكان مما أثر عنه في هذه القضية:" ذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

فمن الأولى: شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبوحاتم، والبخاري، وأبوحاتم أشد من البخاري"[2].

وعليه فيمكن تقسيم الأئمة النقاد من حيث التَّشَدد والتَّسَاهُل والاعتِدَال إلى أربع مراتب على النحو الآتي:

---

(١) الموقظة (ص ٨٢) آداب المحدث.

(٢) النكت على ابن الصلاح (١ / ٤٨٢) طبقات النقاد.

أولًا: الأئمة الموصوفون بالتَّشَدد.

١ - شعبة بن الحجاج بن الورد أبوبسطام العتكي (ت ١٦٠ ه).

نعته بالتَّشَدد الإمام مالك، روى الحافظ المزي بسنده عن أبي سليمان قرة بن سليمان الجَهْضَمِيّ، قال لي مالك:" شُعْبَتُكم تشدد في الرجال"[١].

والحافظ السخاوي فقال (ت٩٠٢ه):" من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر الإمام أحمد، وبقي بن مخلد، وحريز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك، ويحيى بن سعيد القَطَّان وذلك في شعبة على المشهور؛ فإنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروى إلا عن ثبت"[٢].

٢ - يحيى بن سعيد القَطَّان (ت ١٩٨ ه).

وقد وصفه بالتَّشَدد كلٌ من: علي بن المديني وقد مر بنا قوله:" إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد"[٣].

والذهبي (ت٧٤٨ه) فقال:" يحيى متعنت جدًا في الرجال"[٤].

وابن حجر (ت٨٥٢ه) قال في ترجمة أبي سلمة البصري:" ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القَطَّان عنه مع تعنته في الرجال"[٥].

---

(١) تهذيب الكمال (١٣ / ٥٠٣ ترجمة عاصم بن عبيد الله رقم: ٣٠١٤).

(٢) فتح المغيث (١/ ٣١٦) في معرفة من تقبل روايته ومن ترد.

(٣) تهذيب تهذيب التهذيب (٦ / ٢٥٢ ترجمة ابن مهدي رقم: ٥٥٢) .

(٤) ميزان الاعتدال (٣ / ٢٤٧ ترجمة:سفيان بن عيينة رقم: ٣٣٣٠).

(٥) تقريب تهذيب التهذيب (ص٥٩١ ترجمة رقم: ٧٥٥٧)، فتح الباري (١١ / ٤٤١).

٣ - أبوحاتم الرازي: محمد بن إدريس (ت ٢٧٥ ه).

من الموصوفين أيضًا بالتَّشَدد وقد نص على تشدده ابن تيمية (ت٧٢٨ه) فقال:" و أما قول أبي حاتم"**يكتب حديثه، ولا يحتج به**"، فأبوحاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التَّعْدِيل صعب، و"الحجة" في اصطلاحه، ليس هو"الحجة" في اصطلاح جمهور أهل العلم"[١].

كذلك نص على تشدده الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ه) حتى وصف تشدده بالتعنت؛ فقال:" قد علم تعنت أبي حاتم في الرجال"[٢]، وأكثر الذهبي في كتبه من وصف أبي حاتم بالعنت في الجَرْح والتَّعْدِيل.

أما الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ه) فقد ترجم له في (التقريب) فقال:" أحد الحفاظ" ووصفه بالتَّشَدد في (الفتح) فقال:" وأبوحاتم عنده عنت"[٣].

٤ - يعقوب بن سفيان أبويوسف الْفَسَوِيّ (ت ٢٧٧هـ).

نص على تشدده ابن حجر(ت٨٥٢ه) فقال:" زيد بن وهب تكلم فيه يعقوب بن سفيان بعنت"[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤ / ٣٥٠) كتاب الجنائز باب زيارة القبور.

(٢) تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٢٠ ترجمة يحيى بن بكير رقم: ٤٢٥).

(٣) تقريب تهذيب التهذيب (ص ٤٦٧ ترجمة رقم: ٥٧١٨)، هدي الساري مقدمة فتح الباري (١ / ١٤٤) كتاب البيوع.

(٤) هدي الساري مقدمة فتح الباري (١ / ٤٦٢) الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب.

قلت: وهذه العبارة تفرد بها ابن حجر ولا تعني أن الْفَسَوِيّ متشدد دائمًا؛ غاية ما تفيده أن الْفَسَوِيّ تشدد في زيد بن وهب المذكور والله أعلم.

٥ - أبومحمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد المعروف بابن خِرَاش (ت ٢٨٣ ه).

نص على تشدده الذهبي كما سبق، وقال السخاوي (ت٩٠٢ه):" له مصنف في الجَرْح والتَّعْدِيل، قوي النفس كأبي حاتم"[١].

وقد نقل عبارة السخاوي طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨ه) فقال:" ثم من بعد جماعة منهم عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش البغدادي وله مصنف في الجَرْح والتَّعْدِيل، وكان كأبي حاتم في قوة النَّفَس"[٢].

قلت: وابن خراش وافقه جمهور غفير من الأئمة النقاد على جرحه وتعديله فالله أعلم[٣].

٦- أبوعبد الرحمن النَّسَائِيّ: أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣ ه).

نص على تشدده الحافظ الذهبي، ومن أقواله في ذلك:

ما جاء في ترجمة: عبد الله بن وهب، قال الذهبي:" وعبد الله حجةً مطلقًا، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنَّسَائِيّ وتعنته في النقد؛ حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثًا منكرًا"[٤].

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٥٣) معرفة الثقات والضعفاء.

(٢) توجيه النظر في أصول الأثر (١ / ٢٧٨).

(٣) ينظر(ص٦٩٣ ترجمة رقم: ٨)، و(٧١٤ ترجمة رقم: ٣٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (٩ / ٢٢٨ ترجمته رقم: ٦٣) الطبقة التاسعة.

كذلك نص على تشدده ابن حجر ووصفه بالمتعنت في الرجال؛ فقال في ترجمة أحمد بن عيسى التَّسْتُرِيّ:" عاب أبوزُرعَة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبين سبب ذلك وقد احتج به النَّسَائِيّ مع تعنته"[1].

٧ – العُقَيْلِي: أبوجعفر محمد بن عمر بن موسى (ت ٣٢٢ ه).

وصفه بالتَّشَدد الذهبي(ت٧٤٨ه) فقال في ترجمة علي بن المديني:" ذكره العقيلي في (كتاب الضعفاء) فبئس ما صنع؛ فقال:" جنح إلى ابن أبي داود، والجَهْمِيَّة[2]، وحديثه مستقيم إن شاء الله"، ثم رد كلام العُقَيْلِي مبينًا تعنته في صنيعه؛ فقال:" أفما لك عقل يا عُقَيْلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولِنُزَيِّفَ ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (١ / ٣٨٧) الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب.

(٢) تنسب الجهمية إلى جهم بن صفوان أبي محرز مولى بني راسب يلقبه بعضهم بالترمذي، والبعض الآخر بالسمرقندي المتوفى سنة ٢١٨هـ. وأتباعه يعرفون بالجهمية نسبة إليه، وقد صار لقبًا على معطلة الصفات باعتبار أن الجهمية هي أول من قالت به، ولها بدع أخرى غير هذه البدعة منها: القول بأن الإيمان هو معرفة الله تعالى فقط والكفر هو الجهل به، والقول بالجبر حيث زعمت أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور على أفعاله.[الفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (١/ ١١٤)، ت: نعيم زرزور، ط: المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م].

يتابع عليه؛ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديثٍ كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها"[١].

٨ - ابن حبان: محمد بن حبان أبوحاتم البستي (ت ٣٥٤ ه).

وابن حبان متشدد في الجَرْح متساهل في التَّعْدِيل .

نص على تشدده الذهبي(ت٧٤٨ه) فقال في ترجمة محمد بن الفضل السَّدُوسي المعروف بعَارِم:" قال الدَّارَقُطنِيّ تغير بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة"... فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النَّسَائِيّ مثله. فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسَّاف المتهوِّر في عارم؟! فقال اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة؛ فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشيء منها. ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثًا منكرًا فأين ما زعم؟"[٢].

وقال أيضًا:" فانظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن (الدَّارَقُطنِيّ). فأين هذا من قول ذاك الخَسَّاف المتفاصِح أبي حاتم ابن حبان في عارم؟!"[٣].

وقال المعلمي اليماني:" ولكن ابن حبان تشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا"[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥ / ١٦٨ ترجمة علي بن المديني رقم: ٥٨٨٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٦ / ٢٩٨ ترجمته رقم: ٨٠٦٣)، تاريخ الإسلام (١٦|٣٧٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦٧).

(٤) التنكيل (١ / ١٦٣).

٩ - الأَزْدِي: أبوالفتح محمد بن الحسين (ت ٣٧٤ ه).

نص على تشدده الذهبي (ت٧٤٨ه) فقال:" له مصنفٌ كبير في الضعفاء، وهو قوي النَّفَس في الجَرْح، وَهَّاهُ جماعة بلا مستند طائل"[١].

وفي ترجمة: أبان بن إسحاق المدني:" ذكر قول أبي الفتح الأزدي:" متروك"، ثم تعقبه قائلاً: لا يترك؛ فقد وَثَّقَه أحمد، والعِجْلِي، وأبوالفتح يُسْرف في الجَرْح"[٢].

١٠ - ابن القَطَّان الفاسي: أبوالحسن علي بن محمد الحميري (ت ٦٢٨ ه).

وصفه الحافظ الذهبي بالتَّشَدد فقال:" طالعت كتابه المسمى (بالوهم والإيهام) الذي وضعه على (الأحكام الكبرى) يدل على حفظه، وقوة فهمه؛ لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف؛ بحيث إنه أخذ يُلَيِّن هشام بن عروة ونحوه"[٣].

١١- عفان بن مسلم والفضل بن دُكَيْن.

قال ابن المديني(ت٢٣٤ ه):" عفان، وأبونعيم لا أقبل قولهما في الرجال؛ لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه"[٤]. وقد فسر الذهبي(ت٨٤٧ه) عبارة ابن المديني فقال:" يعني أنه لا يختار قولهما في الجَرْح لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحدًا فناهيك به"[٥].

ثانيًا: المعتدلون مع شيء من التشدد:

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٦٧ ترجمته رقم: ٩٠٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١ / ١١٧ ترجمة رقم: ١).

(٣) تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٠٧ ترجمته رقم: ١١٣٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٠) الطبقة الحادية عشر، ترجمة عفان بن مسلم رقم ٦٥.

(٥) المرجع السابق (١٠ / ٢٥٠) الطبقة الحادية عشر، ترجمة عفان بن مسلم رقم ٦٥.

١ - عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ ه).

وصفه بالاعتِدَال علي بن المديني (ت ٢٣٤ ه) فقال:" إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد"(١).

وكذلك أبوعبد الله أحمد بن حنبل (ت٢٤١ه) فقال:" كان عبد الرحمن أولا يَتَسهّل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعدُ كان يروى عن جابر يعنى الجُعْفِي ثم تركه"(٢).

أي أن غالب حاله الاعتِدَال، ويتشدد في الضعفاء؛ لذلك قال الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ه):"عبد الرحمن بن مهدي وكان هو ويحيى القَطَّان قد انْتُدِبَا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةٌ، ونبلٌ، وعلمٌ، وفضلٌ؛ فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جُرْحُه، ومن وثقاه هو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجْتُهِدَ في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقًا كثيرًا، وضعفا آخرين"(٣).

٢ - أبوزكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ ه).

نص على تشدده الحافظ الذهبي عند تقسيمه للنقاد كما سبق، فقال:" فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبوحاتم، وابن خِراش، وغيرهم"(٤).

---

(١) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٤٣ ترجمة رقم: ٥٣٦٦).

(٢) الكفاية (ص ٩٢) فصل إذا قال العالم كل من أروى لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث.

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٨٠) الطبقة الثالثة.

(٤) الموقظة (ص ٨٢) آداب المحدث.

٣ – علي بن المديني (ت ٢٣٤ ه).

معتدل وصفه بالتَّشَدد أبوزُرعَة الرازي (ت٢٤٦ه) فقال في ترجمة: فُضَيْل بن سليمان النُمَيْري:" لين الحديث، روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين"[١].

وهذا النص هو الوحيد في وصف ابن المديني بالتَّشَدد، وهو في الحقيقة لا يدل على تشدد ابن المديني المطلق، ولا على تعنته في النقد؛ إذ النص وارد في جواب أبي زُرعَة على ما ورد من طعن بعض النقاد في أحد رجال البخاري؛ فكأن الحافظ يريد أن يقوي حال هذا الرجل الذي روى عنه أصحاب الكتب الستة بحجة أن الإمام على بن المديني روى عنه فلم يقصد بالتَّشَدد التَّشَدد المعروف الموسوم بالتعنت؛ وإنما أراد ما هو معروف عند ابن المديني من تثبته في الرواية فيمن يروي عنهم[٢].

٤ – أبوزُرعَة الرازي (ت ٢٤٦ ه).

قال الذهبي (ت٧٤٨ه):" يعجبني كثيرًا كلام أبي زُرعَة في الجَرْح والتَّعْدِيل؛ يَبِينُ عليه الورع والمُخْبَرَة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جَرَّاح"[٣].

وقد علق الدكتور سعدي الهاشمي على كلام الحافظ الذهبي فقال:" أبوزُرعَة شديد المنهج، لا يتهاون، ولا يتسامح في التجريح والتَّعْدِيل، وعلى الرغم من وصف الذهبي له بقوله: (يعجبني كثيرًا كلام أبي زُرعَة في الجَرْح والتَّعْدِيل، يبين

---

(١) الجرح والتعديل (٧ / ٧٢ ترجمة رقم: ٤١٣).

(٢) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (ص ٤٩٢) بتصرف، وقد ساق صاحب البحث من الأدلة مايفيد اعتدال ابن المديني.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٨١) الطبقة الرابعة عشر.

عليه الورع، والمُخْبَرَة)؛ فقد جرح بعض الأئمة والحفاظ بسبب أو آخر، ولم يلتفت أو يراعي منزلتهم بين الحفاظ وعامة الناس، وهذا يرجع إلى تأثره بمدرسة شعبة بن الحجاج، ويحيى القَطَّان، وابن معين وغيرهم من المتشددين"[١].

٥ - الإمام البخاري: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبوعبد الله الجعفي(ت ٢٥٦ ه).

قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه):" وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرعَة، وابن عدي معتدلون منصفون"[٢].

ثالثًا: المعتدلون مع شيء من التساهل:

١ – أبوعبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ ه).

كان الإمام أحمد يتشدد فيما يتعلق بالحلال والحرام، ويتساهل فيما لا يتعلق بذلك فقال:" إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام، والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكمًا، ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[٣].

وقد وصفه بالاعتِدَال الذهبي(ت٧٤٨ه) فقال:" والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل"[٤].

---

(١) أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (ص١٠٢٥-١٠٢٧) ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩ م.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٢).

(٣) الكفاية (ص ١٣٤) باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال.

(٤) الموقظة (ص ٢٠).

٢ - ابن عَدِي: عبد الله بن عَدِي أبوأحمد الجُرْجَانِي (ت ٣٦٥ ه).

قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه):" يذكر في الكامل كل من تُكُلِّم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا، أو أحاديث مما استُنْكِر للرجل، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده"(١).

٣ - الدَّارَقُطنِيّ: أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ ه).

قال الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ه):" والدَّارَقُطنِيّ متساهل في بعض الأوقات"(٢).

ووصفه ابن حجر بالتعنت، فقال في ترجمة: بدل بن المحبر التميمي البصري:" وَثَّقَه أبوزُرعَة، وأبوحاتم وغيرهما، وضَعَّفَه الدَّارَقُطنِيّ في روايته عن زائدة؛ وذلك بسبب حديثٍ واحد خالف فيه حسين بن علي الجُعْفِي صاحب زَائِدَة ... قلت: هو تعنت"(٣).

والخلاصة: أن الإمام الدَّارَقُطنِيّ معتدل، لكنه يتساهل في بعض الأحيان، أما وصف ابن حجر له بالتعنت فهو خاص بتضعيفه لهذا الراوي، وليس مطردًا.

قال الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرُّحَيْلي:" وكان الدَّارَقُطنِيّ معتدلًا في الجَرْح والتَّعْدِيل؛ فليس هو بالمتشدد، ولا بالمتساهل في ذلك، ولم أعلم له قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيل، ولا في التصحيح والتضعيف معلومة الفساد؛ لأنه كان بصيرًا بالأمور الجارحة والمعدلة للراوي، فكان يميز بين الجَرْح المطلق، والجَرْح المقيد في كلامه

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥ / ١٥٦) الطبقة العشرون ترجمة ابن عدي رقم ١١.

(٢) الموقظة (ص ٢٠).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري (١ / ٣٩٢) الفصل التاسع.

في الرواة دائمًا؛ فلم يقع فيما وقع فيه بعض المحدثين، وأَسْتَدِلُّ على أن الأئمة قد اعتبروا الدَّارَقُطنِيّ معتدلًا في الجَرْح والتَّعْدِيل بثلاثة أمور هي:

الأمر الأول: اعتمادهم لأقواله في الرواة، ونقلهم لها، وعدم استدراكهم عليه بإنكار تشدد أو تعصب أو نحو ذلك. ولم أرى أحدًا منهم حكم عليه بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل في ذلك سوى أقوال متأخرة، ذكرت فيه من غير دليل قيلت فيه لأسباب تسقط حكم قائليها في هذا الإمام الجليل.

الأمر الثاني: ذكر بعضهم له في المعتدلين، وممن عدّ الدَّارَقُطنِيّ في المعتدلين: الإمام الذهبي.

الأمر الثالث: نتيجة مقارنة أقواله في الرواة بأقوال غيره[1].

رابعًا: المتساهلون من الأئمة النقاد.

١ - دُحَيْم: عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي(ت ٢٤٥ ه).

من الأئمة المعتبرين في الجَرْح والتَّعْدِيل، خاصةً في أهل الشام لأنه أعرف الناس بهم، وقد أثنى عليه غير واحد من الأئمة، فقال الخليلي(ت٤٤٦ه):" عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ويلقب ب" دحيم"، أحد حفاظ الأئمة، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، روى عن أصحاب الأوزاعي وأصحاب مالك، وروى عن ابن عيينة، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم"[2].

وقال الذهبي (ت٧٤٨ه):" عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الحافظ الفقيه

---

(١) الإمام أبوالحسن الدارقطني وآثاره العلمية (ص١٤٠).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٤٥٠ترجمة رقم: ١٨٧).

الكبير أبوسعيد الأموي مولاهم الدمشقي، الأوزاعي المذهب، محدث الشام...وكان من الأئمة المتقنين لهذا الشأن"[١].

وقد وصفه الشيخ المعلمي بالتَّسَاهُل في باب التوثيق، وأرجع السبب في تساهله إلى نظره واعتباره سيرة الرجل دون النظر في حديثه، فقال:" توثيق دُحَيْم لا يعارض توهين غيره من أئمة النقد، فإن دحيمًا ينظر إلى سيرة الرجل، ولا يمعن النظر في حديثه"[٢].

٢ - العِجْلِي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١ ه).

قال المعلمي (١٣٨٦ه):"وتوثيق العِجْلِي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان، أو أوسع"[٣].

وفي أثناء كلامه عن قصة صلاة عمر ﷺ ببيت المقدس، ذكر قصة الصخرة التي رواها الإمام أحمد من طريق حماد بن سلمة عن أبي سِنَانٍ عن عُبَيْدِ بن آدَمَ، قال: سمعت عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ﷺ يقول لِكَعْبٍ:" أَيْنَ تَرَى أن أصلي؟ فقال: إن أَخَذْتَ عَنِّى صَلَّيْتَ خَلْفَ الصَّخْرَةِ فَكَانَتِ الْقُدْسُ كُلُّهَا بين يَدَيْكَ. فقال عُمَرُ ﷺ: ضَاهَيْتَ الْيَهُودِيَّةَ. لاَ. وَلَكِنْ أصلي حَيْثُ صلى رسول اللهِ ﷺ، فَتَقَدَّمَ إلى الْقِبْلَةِ فَصَلَّى، ثُمَّ جاء فَبَسَطَ رِدَاءَهُ، فَكَنَسَ الْكُنَاسَةَ في رداءه، وَكَنَسَ الناس"[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٨٠ ترجمة رقم: ٤٩٤).

(٢) الفوائد المجموعة (ص٤٩٩).

(٣) الأنوار الكاشفة (ص ٧٠) ط: عالم الكتب – بيروت سنة ١٩٨٢ م.

(٤) مسند الإمام أحمد (١ / ٣٨ ح رقم: ٢٦١) مسند عمر بن الخطاب ، وذكره الهيثمي في المجمع كتاب الحج باب باب الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي (ﷺ) وبيت المقدس (٤ / ٦) ثم قال:"

ثم قال المعلمي:" وعبيد هذا لم يُذكر له راوٍ إلا أبو سِنَان، وأبو سِنَان ضَعَّفَه الإمام أحمد نفسه، وابن معين و غيرهما، وقال أبوزُرعَة(ت ٢٤٦ ه):" مخلط، ضعيف الحديث"، ولا ينفعه ذِكرُ ابنِ حبانَ في الثقات؛ لما عرف من تساهل ابنِ حبانَ، ولا قولُ العِجْلِي:" لا بأس به"؛ فإن العِجْلِي قريبٌ من ابنِ حبانَ أو أشد، عرفتُ ذلك بالاستقراء"[١].

٣ – أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ ه).

وصفه الإمام الذهبي (ت٧٤٨ه) بالتَّسَاهُل ففي ترجمة: يحيى بن يمان العِجْلِي ذكر حديث" عن عطاء عن ابن عباس: **أن النبي ﷺ دخل قبرًا ليلًا، فأُسْرِج له سراج**"[٢].

ثم قال الذهبي:" حسنه الترمذي، مع ضعف ثلاثة فيه فلا يُغتَرّ بتحسين الترمذي، فعند المحاقَقَةِ غالبُها ضعاف"[٣].

وقال أيضًا:" جامعه "سننه" قاضٍ له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدّد ونفَسهُ في التضعيف رَخو"[٤]، وقال أيضًا:" والترمذي يتساهل في الرجال"[١].

رواه أحمد وفيه عيسى ابن سنان القسملي وثقه ابن حبان وغيره وضعفه أحمد وغيره وبقية رجاله ثقات".

(١) الأنوار الكاشفة (ص ١١٥).

(٢) سنن الترمذي كتاب الجنائز باب ما جاء في الدفن بالليل (٣ / ٣٧٢ ح رقم: ١٠٥٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٧ / ٢٣١ ترجمة يحيى بن يمان العجلي رقم: ٩٦٦٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٧٤) الطبقة الرابعة عشر.

٤ - ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبوحاتم البُسْتي (ت ٣٥٤ ه).

متساهل في التوثيق على الرغم من تشدده في الجَرْح؛ وذلك لاعتماده منهجًا خاصًا في الحكم على الرواة جرحًا وتعديلًا يتلخص في أن الأصل في الراوي أنه عدل ثقة ما لم يجرح ذلك؛ لأن الأصل في الإنسان هو العدالة، أما الجَرْح فهو أمر طارئ؛ فالراوي الذي لم يذكر بجرحٍ، ولم يأت بمتنٍ منكرٍ، وإن لم تعرف حاله فهو ثقة عنده.

وقد ذكر ابن حبان ذلك في مقدمة كتابه فقال:" لأن العدل من لم يعرف منه الجَرْح؛ إذ الجَرْح ضد التَّعْدِيل؛ فمن لم يعرف بجرح فهو عدلٌ حتى يتبين ضده إذلم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم"[٢].

وبناء على هذه القاعدة فإن ابن حبان يوثق الراوي مجهول الحال شريطة ارتفاع جهالة عينه بأن يروي عن ثقة، ويروي عنه ثقة.

قال الحافظ السيوطي (٩١١ه):" وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه، والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله"[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام (١٠ / ٣٥٢) الطبقة السابعة عشر ترجمة:عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزَّهري.

(٢) الثقات (١ / ١٣).

(٣) تدريب الراوي (١ / ١٠٨) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

وقد وصفه بالتَّسَاهُل من هذه الناحية الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه)، فقال في ترجمة عمارة بن حديد:" وعمارة مجهول، كما قال الرازيان. ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف"[١].

وقد تعجب الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢ه) من مذهب ابن حبان هذا، فقال:" وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه؛ مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه؛ فإنه يذكر خلقًا ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره"[٢].

قلت: وعليه فإنه يجب ألا يؤخذ تساهل ابن حبان على إطلاقه، بل يفرق بين ذكره للمستورين في كتابه الثقات وبين من نص على توثيقهم؛ فذكره للمستورين في كتابه مع سكوته عنهم هذا تساهل يؤخذ عليه أما من نص على أنه ثقة فليس متساهلًا في الحكم عليه والله أعلم.

٥ - أبوعبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُورِيّ (ت ٤٠٣ ه).

نص على تساهله الحافظ الذهبي كما مر سابقًا[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥ / ٢١١ ترجمة رقم: ٦٠٢٦).

(٢) لسان الميزان (١ / ١٤) المقدمة.

(٣) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في التجريح والتعديل (ص ١٧٢).

لكن الواضح من أقوال أهل العلم: أن وصف أبي عبد الله الحاكم بالتَّسَاهُل خاصٌ بكتابه (المستدرك على الصحيحين)، أي خاصٌ بتصحيح أحاديث ذلك الكتاب، أما كتبه الأخرى أو أحكامه في الجَرْح والتَّعْدِيل فلم يغمزه بها أحد.

وقد تنبه الخطيب – رحمه الله – لذلك فقال:" أنكر الناس على الحاكم أبي عبد الله أحاديث جمعها، وزعم أنها صحاح على شرط الشيخين"(١).

وقال الحافظ ابن الصلاح(ت٦٢٣ه):" وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"(٢).

وقال ابن تيمية (ت٧٢٨ه):" إن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التَّسَاهُل والتسامح في باب التصحيح، حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي، والدَّارَقُطنِيّ وأمثالهما بلا نزاع، فكيف بتصحيح البخاري ومسلم؟ بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر ابن خزيمة، وأبي حاتم ابن حبان البُسْتي وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مُختارته خيرٌ من تصحيح الحاكم؛ فكتابه في هذا الباب خيرٌ من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث، وتحسين الترمذي أحيانًا رغم تساهله الشديد يكون مثل تصحيحه، أو أرجح، وكثيرًا ما يُصَحِّحِ الحاكمُ أحاديثَ يُجْزَمُ بأنها موضوعة لا أصل لها"(٣).

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١ / ٢١٤) النوع الأول.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٢) معرفة الصحيح من الحسن.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢ / ٤٢٦).

وقال الزيلعي: الحاكم عرف تساهله، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة"[١].

وقال أيضًا:" وتصحيح الحاكم لا يعتد به سيّما في هذا الموضع، فقد عرف تساهله في ذلك"[٢].

قلت: وهذه بعض الأحاديث التي أخرجها أبوعبد الله الحاكم، وحكم بصحتها على حين أنها ضعيفة أو موضوعة:

۞ الحديث الأول:

"إِذَا أَكَلْتُمْ فَاخْلَعُوا نِعَالَكُمْ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لِأَبْدَانِكُمْ"[٣].

أخرجه الحاكم بسنده؛ فقال:"حدثني أبوالقاسم الحسن بن محمد بن الحسن بن عقبة بن خالد السكوني بالكوفة حدثني أبي عن أبيه الحسن بن عقبة عن أبيه عقبة بن خالد السَّكُونِيّ ثنا موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أنس بن مالك ﷺ ثم قال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وقد تعقبه الحافظ

---

(١) نصب الراية كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة (١ / ٣٦٠).

(٢) نصب الراية كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة (١ / ٣٤٤).

(٣) **إسناده ضعيف جدًا**، فيه موسى بن محمد بن إبراهيم؛ منكر الحديث، **والحديث أخرجه**:

- **الدَّارِمِيّ في السنن**، كتاب الأطعمة، باب في خلع النعال عند الأكل (٢/ ١٤٨)، من طريق محمد بن سعيد عن عقبة .. به.

- **الطبراني في الأوسط** (٣|٢٩٥ح٣٢٠٢) من طريق نعيم بن حماد عن عقبة بن خالد ...به.

- **وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد**، كتاب الأطعمة، باب خلع النعل عند الأكل، (٥/ ٢٣)، وقال:" ورجال الطبراني ثقات إلا أن عقبة بن خالد السَّكُونِيّ لم أجد له من محمد بن الحارث سماعًا.

الذهبي(ت٧٤٨ه) فقال: أحسبه موضوعًا، وإسناده مظلم، وموسى تركه الدَّارَقُطنِيّ[١].

قلت: وموسى بن إبراهيم ضَعَّفَه ابن معين، وقال البخاري حديثه مناكير، وقال أبوزُرعَة، والنَّسَائِيّ، وابن حجر: منكر الحديث[٢].

۞ الحديث الثاني:

"يَا عَلِيُّ، اطْلُبُوا الْمَعْرُوفَ مِنْ رُحَمَاءَ أُمَّتِي تَعِيشُوا فِي أَكْنَافِهِمْ، وَلَا تَطْلُبُوهُ مِنَ الْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ فَإِنَّ اللَّعْنَةَ تَنْزِلُ عَلَيْهِمْ يَا عَلِيُّ، إِنَّ اللهَّ تَعَالَى خَلَقَ الْمَعْرُوفَ وَخَلَقَ لَهُ أَهْلًا فَحَبَّبَهُ إِلَيْهِمْ وَحَبَّبَ إِلَيْهِمْ فِعَالَهُ وَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ طُلَّابَهُ كَمَا وَجَّهَ الْمَاءَ فِي الْأَرْضِ الْجَرِيبَةِ لِتُحْيِيَ بِهِ وَيَحْيَى بِهَا أَهْلُهَا يَا عَلِيُّ، إِنَّ أَهْلَ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ"[٣].

---

(١) المستدرك (٤/ ١٣٢ ح رقم: ٧١٢٩).

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٢٩٤ ترجمة رقم: ١٢٥٩)، الجرح والتعديل (٨/ ١٥٩ ترجمة رقم: ٧١٠)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٩٥ ترجمة رقم: ٥٥٦)، تقريب تهذيب التهذيب (ص ٥٥٣ ترجمة رقم: ٧٠٠٦).

(٣) **إسناده ضعيف جدًا**، فيه الأَصْبَغ بن نُبَاتَة واهٍ، وحبان بن علي متروك، وسعد بن طريف ضعيف جدًا، والحديث ذكره:

- **المتقي الهندي** في كنز العمال (٦/ ٢٢٠) وعزاه إلى الحاكم، وقال المناوي:" قال الحاكم في مستدركه صحيح ورده الذهبي بأن فيه الأصبغ بن نباتة واهٍ جدًا، وحبان بن علي ضعفوه.[فيض القدير (١/ ٥٤٥)].

أخرجه الحاكم بسنده عن حبان بن علي عن سعد بن طريف عن الأَصْبَغ بن نُبَاتَة عن علي ﷺ ثم قال:" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[١].

وقد تعقبه الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه) فقال:" الأَصْبَغ بن نُبَاتَة واهٍ، وحبان بن علي ضعّفوه[٢].

قلت: وفيه أيضًا سعد بن طريف الإسكافي أقل ما يقال فيه أنه ضعيف جدًا؛ فقد قال البخاري في ترجمته: ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن معين:" ليس بشيء"، وقال ابن حجر:"متروك"، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً[٣].

فهذان الحديثان وغيرهما من الأحاديث دليلٌ على تساهل أبي عبد الله الحاكم في التصحيح، وفي نسبته الحديث إلى شرط الشيخين، ولا يعني ذلك أن ثمة خلل وقع في روايته للحديث أو في أحكامه بالجَرْح أوالتَّعْدِيل.

قال الشيخ المعلمي (ت١٣٨٦ه):" لكن الحاكم مع هذا كله لم يقع خلل ما في روايته؛ لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه في كل حديث في (المستدرك)؛ فقد سمعه الحاكم كما هو، هذا هو القدر الذي تحصل به الثقة، فأما حكمه بنسبته إلى شرط الشيخين، أو أنه صحيح، أو أن فلانًا المذكور فيه صحابي، أو أنه هو فلان بن فلان، ونحو ذلك، فهذا قد وقع فيه كثير من الخلل، هذا وذكرهم للحاكم بالتَّسَاهُل إنما يخصونه (بالمستدرك)، فكتبه في الجَرْح

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٤/ ٣٥٧ ترجمة رقم: ٧٩٠٨).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٤/ ٣٥٧ ترجمة رقم: ٧٩٠٨).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٥٩ ترجمة رقم: ١٩٥٦)، تقريب تهذيب التهذيب (ص ٢٣١ ترجمة رقم: ٢٢٤١).

والتَّعْدِيل لم يغمزه أحدٌ بشيء مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في (المستدرك)، وبكلامهم فيه لأجله إن كان لإيجاب التروي في أحكامه التي في (المستدرك) فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير (المستدرك) في الجَرْح والتَّعْدِيل ونحوه فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأٌ فنادر، كما يقع لغيره، والحكم في ذلك اطّراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه"[1].

(١) التنكيل (٢ / ١٨٤).

المطلب الثالث

التَّشَدد والتَّسَاهُل بين النسبية والاطراد

إن وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل لا يمكن أن يكون أمرًا مطردًا أو صفة لازمة له؛ في كل الأحوال، وإنما يكون ذلك باعتبار الغالب من حال الناقد وأقواله وأحكامه على الرجال.

وذلك أن بعض المتشدِّدين قد يعتدل أو يتساهل، وبعض المُعتدلين قد يتشدَّد أو يتساهل، وبعض المُتساهلين قد يتشدَّد أو يعتدل، وإنما يُوصف الراوي بأحد هذه الأوصاف باعتبار الأغلب الأعم من أحكامه، ولذلك كان التعامل مع أحكام العلماء على الرواة عسِر، ولا يكمُل له إلا القليل من علماء هذا الفن[1].

كما أن وصف الناقد بالتَّشَدد المطلق، أو بالتَّسَاهُل المطلق يتنافى مع أقوال أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل وتطبيقاتهم العملية، التي أثبتت عدم اطراد قاعدة التشدد، والتساهل، ومن خلال ممارستهم وتطبيقاتهم يمكن القول بأن تشدد الناقد أو تساهله أمر نسبي راجعٌ إلى منهجه الذي يسير عليه في حكمه على الرجال جرحًا وتعديلًا.

ومما يدل على أن وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل أمرٌ نسبيٌ وليس مطردًا ما يأتي:

١- توثيق المتَّشَددين لبعض من جرحه المتساهلون أو المعتدلون.

---

(١) الجرح والتعديل، نشأته وقواعده (ص٤٩).

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة: غالب بن خُطَّاف أبي سليمان البصري القَطَّان.

فقد قال فيه أحمد بن حنبل:" ثقةٌ ثقة"، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين وأبوعبد الرحمن النَّسَائِيّ:" ثقة"، وقال أبوحاتم:" صدوقٌ صالح"، وقال ابن عدي:"وغالب الضَّعف على أحاديثه بيِّن"[١].

قلت: غالب القَطَّان إمامٌ ثقة، حديثه في الصحيحين والسنن الأربعة[٢]، وَثَّقَه يحيى بن معين، والنَّسَائِيّ؛ وهما في عداد المتشددين، وجَرَحَه ابن عَدِي وهو في عداد المتساهلين، ولو كان التَّشَدد والتَّسَاهُل أمرًا مطردًا لكان ابن عَدِي أولى بتوثيقه من جرحه.

٢- جرح المتساهلين لبعض من وثقهم المعتدلون أو المتشددون.

مثال ذلك ما جاء في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة فقد وَثَّقَه أحمد، وابن معين، وأبوزُرعَة والنَّسَائِيّ والدَّارَقُطنِيّ، وأخرج حديثه البخاري، ومسلم[٣]، ومع ذلك قال عنه ابن حبان:"**كان ممن يخطئ ويهم كثيرًا**"[٤].

وبالنظر في هذه الترجمة يلاحظ أن عبد الرحمن بن سليمان وَثَّقَه جماعة من المتشددين، والمعتدلين، بينما ضَعَّفَه ابن حبان وهو في عداد المتساهلين، فلو كان التَّشَدد والتَّسَاهُل قاعدةً مطردةً في جميع الأحوال لكان الأَوْلَى أن يجرحه ابن معين

---

(١) الكامل (٦/ ٨/ ١٥٥٣)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٤/ ٤٦٧٨).

(٢) تقريب التهذيب (٤٤٢ ترجمة رقم: ٥٣٤٦).

(٣) ينظر صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب من من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد (١/ ٣١٤ /ح ٨٨٥)، وصحيح مسلم باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام (١/ ٤٥/ ح ١٦).

٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٩/ ١١٣٤).

والنَّسَائِيّ بسبب التَّشَدد، ويوثقه ابن حبان بسبب التَّسَاهُل لكن الواقع على خلاف ذلك.

٣- إخراج الأئمة الكبار أمثال البخاري ومسلم لرواة تكلم العلماء فيهم.

ولا شك أن إخراجهم لهؤلاء دليل قبول لهم؛ فقد أخرج البخاري لبيان بن عمرو البخاري[١]،وقد قال فيه أبوحاتم: مجهول[٢]. وكذلك وقع لمسلم فهل يعتبر عمل البخاري ومسلم هذا من باب التَّسَاهُل أم أن ذلك راجعٌ إلى منهج كل منهم واجتهاده؟.

بل إن الإمام النَّسَائِيّ الذي كاد العلماء أن يجمعوا على تشدده، والذي تجنب إخراج حديث جماعة من رواة الصحيحين، كما قال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢ه):" فكم من رجلٍ أخرج له أبوداود والترمذي تجنب النَّسَائِيّ إخراج حديثه كالرجال الذين ذكرنا، قيل أن أبا داود يخرج أحاديثهم وأمثال من ذكرنا بل تجنب النَّسَائِيّ إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين"[٣].

ومع هذا التَّشَدد الذي عرف به الأمام النَّسَائِيّ إلا أنه أخرج في سننه لجماعة من الضعفاء منهم **الحارث بن عبد الله الْهَمْدَانِيّ الأعور**[٤].

---

(١) ينظر صحيح البخاري كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها (٢/ ٥٧٤/ ح ١٥٠٩).

٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٥).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٨٣).

(٤) قلت: وثقه أحمد بن صالح المصرى فقيل له، قول الشعبى:" حدثنا الحارث وكان كذابًا"، فقال أحمد:" لم يكن بكذاب، وإنما كان كذبه فى رأيه"، وقال ابن معين:" مازال المحدثون يقبلون حديثه"، وقال ابن سيرين:" أدركت أهل الكوفة وهم يقدمون خمسة: من بدأ بالحارث، ثنى بعبيدة السلمانى، ومن بدأ بعبيدة ثنى بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شك فيه، ثم مسروق، ثم شريح"، وقال ابن

لذلك عندما ترجم له الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ه) قال في ترجمته:" وحديث الحارث في السنن الأربعة، **والنَّسَائِيّ مع تعنته في الرجال**؛ فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشَّعْبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم"[1].

فهل يوصف الإمام النَّسَائِيّ بالتَّشَدد والحال كذلك أم أن العقل والمنطق يقولان بوصفه بالتَّسَاهُل؟.

٤- اختلاف قول الناقد في الراوي الواحد جرحًا وتعديلًا:

إن اختلاف كلمة الناقد في الراوي الواحد جرحًا وتعديلًا - إذا ثبت هذا الاختلاف - لا يعني اختلاط الناقد أو وقوع الوهم والخطأ في أحكامه بل هو أمر طبيعي اقتضته طبيعة المنهج، ومثل النقاد في ذلك مثل الفقهاء في اختلافهم في الحكم على القضية الفقهية الواحدة.

قال الحافظ المنذري (ت٦٥٦ه):" واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص اجتهد في أن ذلك

شاهين بعد أن ذكر كلام الشعبى فى الحارث الأعور:" وفى هذا الكلام من الشعبى فى الحارث نظر؛ لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث على"، وقال ابن معين فى موضع آخر:" ضعيف"، وقال النسائى" ليس بالقوى"، وقال ابن حجر:" كذَّبه الشعبى فى رأيه، ورمى = = بالقدر، وفى حديثه ضعف، وليس له فى النسائى سوى حديثين"، مات فى خلافة ابن الزبير.[الضعفاء الكبير (١/ ٢٠٩)، تاريخ ابن معين رواية الدورى (٣/ ٣٦٠) ط مركز البحث العلمى – مكة المكرمة. المجروحين (١/ ٢٢٢)، لسان الميزان (٢/ ١٥٣)، التقريب (١٤٦)].

(١) ميزان الاعتدال (٢ / ١٧٢ ترجمته رقم:١٦٢٩).

القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح اجتهد فيه هل هو مؤثرٌ أم لا"[١].

على أن كل اختلاف في الحكم على الراوي الواحد من الناقد الواحد لا يجب اعتباره اختلافًا حقيقيًا؛ فقد يكون الاختلاف ظاهريًا فقط، وبالرجوع إلى مراد الناقد من أقواله المختلفة، ودراسة الظروف والملابسات التي اطلقت فيها تلك الأحكام يزول هذا الاختلاف.

وعليه فإن هناك أمورًا يجب التنبه إليها عند اختلاف قول الناقد الواحد في الراوي الواحد منها:

أ- أهلية الناقد لقبول قوله:

فإن كان الناقد عدلًا ضابطًا عارفًا بأسباب الجَرْح والتَّعْدِيل غير متعصب اعتبر قوله ونظر فيه، وإن لم يكن كذلك فلا عبرة بقوله.

قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه):" والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ من الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ وعِلَلِه، ورجالِه"[٢].

وعليه فإن اختلفت كلمة الناقد في الراوي الواحد جرحًا وتعديلًا، نظرنا في حال هذا الناقد، فإن كان أهلًا للنقد بحثنا سبب الاختلاف، وعملنا بالراجح من أقواله، وإن لم يكن أهلًا للنقد، فلا حاجة لاقواله.

ب- التحقق من صدور الجَرْح والتَّعْدِيل في حق الراوي الواحد من الناقد المعين.

---

(١) رسالة في الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ص ٤٧)، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط: مكتبة دار الأقصى - الكويت – ط: الأولى ١٤٠٦ه.

(٢) الموقظة (ص٨٢).

فقد ينسب إلى الناقد مالم يقله كما هو الحال بالنسبة للإمام يحيى بن معين فقد نُسِبَت إليه بعض الأقوال في حق بعض الرواة ولم تصح.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي أبي شبل المدني[١].

فقد تعددت فيه أقوال ابن معين؛ فقد روي عنه أنه قال فيه:" ليس بذاك، لم يزل الناس يَتَوَقَّون حديثه"[٢]، و"مضطرب الحديث"، و"ليس حديثه بحجة"، و"ليس حديثه بحجة، وهو وسهيل[٣] قريب من السَّواء"[٤]، و"ليس به بأس. قيل: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف"[٥]، وغير ذلك من عبارات التضعيف التي صحت نسبتها لابن معين، غير أن هناك رواية أخرى ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات بإسناده إلى أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) أنه قال:" سمعت يحيى بن معين يقول: وسئل عن العلاء بن عبد الرحمن، فقال: أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله؟ فقال: أرجو لي وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثًا"[٦].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبرى (١|٣٣٠)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٦ ترجمة رقم: ٢٢٣)، تهذيب الكمال (٢٢|٥٢٠ ترجمة رقم: ٤٥٧٧)،تاريخ الإسلام (٨|٤٩٦)، تقريب التهذيب (ص٤٣٥ ترجمة رقم: ٥٢٤٧).

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٧/ ١٩٧٤.

(٣) هو: سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان.

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٧/ ١٩٧٤).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدَّارِمِيّ (ص ١٧٣/ ٦٢٣).

(٦) الموضوعات (١/ ٣٣٩).

لكن الرواية الأخيرة لا تصح نسبتها لابن معين للأسباب الآتية:

• - لم يعرف العلاء برواية الموضوعات، ولم يذكر أحد ممن ترجموا له أنه روى حديثًا واحدًا موضوعًا فكيف بوضعه سبعين حديثًا في فضائل عليﷺ؟

• - شهادة الحافظ الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام - إذ قال:"قلت لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه"[1].

• - أخرج له مسلم والأربعة، وقال ابن حجر(ت٨٥٢ه):" صدوق ربما وهم"، وقال أيضًا:" أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ"[2].

فمن تحقق من أقوال ابن معين في العلاء عرف أن هذه الرواية الأخيرة المنسوبة إليه لا تصح، وبذلك تصبح تهمة العلاء بالكذب غير واردة على لسان بن معين.

ج- اعتبار آخر قولي الناقد في الراوي:

إذا روي عن الناقد الواحد قولين مختلفين أو أكثر في راوٍ واحد فالمعول عليه آخر القولين شريطة أن يكون الراوي عنه واحد.

مثال ذلك ما جاء في ترجمة: زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك أبي يحيى القُرَظِي.

فقد اختلفت فيه كلمة ابن معين بين الجَرْح الشديد والتَّعْدِيل ، والذي روى عن ابن معين هذه الأقوال المختلفة راو واحد وهو عباس بن محمد الدوري [1].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢/ ١٨٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ١٨٧)، تقريب التهذيب (ص٤٣٥ ترجمة رقم: ٥٢٤٧)، اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (١/ ٤٢).

ففي روايةٍ عنه قال:" سمعت يحيى يقول زكريا بن منظور ليس بشيء فراجعته فيه مرارًا فزعم أنه ليس بشيء قال: وكان طُفَيْلِيًا"[٢].

وقال أيضًا:" سمعت يحيى بن معين يقول كان زكريا بن منظور قد ولي القضاء، فقضى على حماد البربري فلذلك حمله هارون إلى الرقة بسبب ذلك وليس بثقة"[٣].

وفي رواية أخرى قال:" سئل يحيى عن زكريا بن منظور فقال لا بأس به. فقلت: قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي أو نحو هذا من الكلام. فقال:" ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طُفَيْلِيًا"[٤].

فهذه روايات ثلاث عن يحيى بن معين في حق هذا الراوي والراوي عن ابن معين واحد لذلك فالمعول عليه من هذه الأقوال آخرها، وهو قوله" لا بأس به".

وهذا القول تؤيده رواية الدَّارِمِيّ فقد روي عنه أنه قال:" قلت- لابن معين - فزكريا بن منظور كيف حديثه فقال:" ليس به بأس" [٥].

وعليه: فلا يمكن نسبة ابن معين إلى الوهم أو الاختلاط أو الخطأ في حكمه على هذا الراوي وإنما مرجع ذلك اختلاف منهجه في الحكم على الرواة، فينظر من أقواله آخرها، والله أعلم.

---

(١) عباس بن محمد بن حاتم الدوري أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ.[ترجمته في: الثقات (٨|٥١٣ ترجمة رقم: ١٤٧٤٩)، تاريخ بغداد (١٢| ١٤٤ ترجمة رقم: ٦٥٩٩)، تقريب التهذيب (ص٢٩٤ ترجمة رقم:٣١٨٩)].

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/ ١٦٠/ ٦٨٣).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/ ١٧٧/ ٧٨٦).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/ ٢١٩/ ١٠١١).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدَّارِمِيّ(ص١١٢/ ٤٣٠).

هذا ولم ينفرد ابن معين بهذا الأمر فكم من ناقد وصف بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل اختلفت كلمته في الراوي الواحد جرحًا وتعديلًا، وممن أكثر ذلك الإمام أبوحاتم ابن حبان فقد ذكر قومًا من الرواة في كتابه (المجروحين)، ثم أعاد ذكرهم في كتابه (الثقات) ومن هؤلاء: إسماعيل بن محمد بن جُحَادَة.

ذكره في المجروحين فقال في ترجمته:" كان يحيى بن معين سيء الرأى فيه وقد رآه كان يخطىء، خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد"(١)، ثم أعاد ذكره في الثقات (٢).

فالإمام ابن حبان إمام كبير له منهجه في جرح الرجال وتعديلهم لا يمكن أن ننسبه إلى التناقض بحال من الأحوال. كذلك فإن نسبته إلى التَّشَدد دائمًا أو التَّسَاهُل دائمًا لا يستقيم مع ما ذكر؛ بل إننا في هذه الحالة نحتار في توصيف حاله فلا نستطيع الحكم بتشدده مطلقًا؛ إذ لو كان كذلك لما ذكر هؤلاء الضعفاء في كتابه الثقات، ولا نستطيع أن نحكم بتساهله مطلقًا؛ إذ لو كان كذلك ما وضع هؤلاء الضعفاء في كتابه المجروحين بداية، إذا لا نستطيع إلَّا القول بأن ابن حبان إمام له قدره، وله منهجه في جرح الرجال وتعديلهم، يعرف متى يحكم على الراوي بالجَرْح أو التَّعْدِيل على أن ذلك لا ينفي عنه صفة التَّسَاهُل وإنما ينفي كونها وصفًا لازمًا له(٣).

---

(١) المجروحين (١/ ١٢٨/ ٤٨).

(٢) الثقات (٨/ ٩٦/ ١٢٤٠٦). قلت: روى له الإمام الترمذي.

(٣) ينظر: ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد (ص ٤). لأمين محمد القضاة، بحث منشور بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد (١) لسنة ٢٠٠٥ م.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن تشدد الناقد أو تساهله ليس أمرًا مطردًا أو وصفًا لازمًا؛ فالناقد قد يتشدد في موضع التَّسَاهُل ويتساهل في موضع التَّشَدد وذلك راجع إلى منهجه، وقواعده وأسسه التي يسير عليها، وسبره لحديث الراوي وغير ذلك.

المطلب الرابع

أثر وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل في قبول أحكامه.

إن وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل لا يترتب عليه سقوط أحكامه، فلا يمكن إهدار تضعيف الناقد كليةً لمجرد وصفه بالتَّشَدد، ولا يمكن إهدار توثيقه كليةً لمجرد وصفه بالتَّسَاهُل، كما أنه لا يمكن اعتماد أحكامه مطلقًا لمجرد وصفه بالاعتِدَال والإنصاف؛ وإنما فائدة هذه الأوصاف الرجوع إليها عند تعارض الجَرْح والتَّعْدِيل [1].

(١) ينظر الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين – محمد طاهر الجوابي (ص ٤٥٢) بتصرف، ط:الدار العربية للكتاب.

ذلك أن الناقد بشرٌ يصيب ويخطئ، وقد يتشدد حينًا ويتساهل أحيانًا حسب أحوال وقرائن مختلفة؛ فإذا انفرد المتشدد بالجَرْح ولم يخالف فالظاهر اعتماده بخلاف المتساهل، ويرد كلام المتشدد والمتساهل اذا عارضه معتدل، ولم يظهر دليل على جرحه أو تساهله.

قال الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ه):" ونحن لا ندَّعي العصمة في أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل، لكنهم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافًا وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ، فتمسك به واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عِبْرة به"[١].

وقال الشيخ المعلمي(ت١٣٨٦ه):" ما اشتهر أن فلانًا من الأئمة مسهِّل، وفلانًا مشدِّد، ليس على إطلاقه، فإنَّ منهم من يُسهِّل تارةً، ويُشدِّد أُخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفةُ هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلاَّ باستقراءٍ بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام"[٢].

ومما يدل على أن وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل لا يسقط أحكامه كلية ما يأتي:

١- أن تشدد النقاد أو تساهلهم في الأحكام لم يكن صادرًا عن هوى في نفوسهم؛ وإنما راجع إلى تفاوت مناهجهم في نقدهم للرواة أو المتون، بحسب ما ارتضى كل واحد منهم من قواعد لذلك، سواء كان ذلك في الجَرْح أو التَّعْدِيل، فمنهم من وضع ضوابط شديدة في التوثيق والجَرْح معًا، والعكس، ومنهم من شدد في الجَرْح وتساهل في التوثيق، والعكس، ومن ثم قال المعلمي

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١ / ٨٢) الطبقة الثانية عشر، ترجمة يحيى بن معين.

(٢) مقدمة الفوائد المجموعة (١ / ٧).

اليماني(ت١٣٨٦ه):"ومن الأئمة من لا يوثِّق من تقدمه حتى يطَّلِع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر، حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكةً لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجَرْح إنما هو على سبر حديث الراوي"[١].

٢- قبول الأئمة لأقوال المتَّشَددين أو المتَّسَاهُلين في الحكم على الأحاديث والرواة.

فقد قبل العلماء أقوال الموصوفين بالتَّشَدد وعملوا بها ولم يهملوها.

فالإمام النَّسَائِيّ: أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣ ه) معروفٌ بتشدده في الجَرْح والتَّعْدِيل ، كما نص عليه غير واحد من العلماء.

ومع ذلك فقد قبل الذهبي – وهو ممن نص على تشدده – قوله في الحارث بن عبد الله الْهَمْدَانِيّ الأعور؛ فقال في ترجمته:" وحديث الحارث في السنن الأربعة، **والنَّسَائِيّ مع تعنته في الرجال**؛ فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم"[٢]. فالذهبي وصف النَّسَائِيّ بالتَّشَدد لكن ذلك لم يمنعه من إعمال قوله في هذا الراوي.

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٥٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٢ / ١٧٢ ترجمته رقم:١٦٢٩).

المطلب الخامس

الأمور التي يجب مراعاتها قبل وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل

هناك بعض الأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل الحكم على الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل ومن هذه الأمور:

١- أن وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل قد يكون منشؤه الحسد والغيرة، والخلافات الشخصية.

كما هو الحال في كلام بعض الأقران في بعض، فالمعاصرة حجاب، ولا شك أن للمعاصرة دور في التنافس الذي تترتب عليه المشاحنات، والتي تصل إلى العداوات في بعض الأحيان.

وعليه فلا ينبغي وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل لمجرد كلامه في أقرانه واعتبار ذلك وصفًا لازمًا له؛ فربما كان مع غير أقرانه خلاف ذلك.

وقد رد غير واحد من العلماء كلام الأقران بعضهم في بعض،ولم يعبئوا به ولم يبنو عليه حكمًا، خاصةً إذا كان دافعه العصبية والحسد، وخلا عن الدليل والبرهان.

قال الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ه):" كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطْوَى ولا يُرْوَى، ويُطْرح ولا يجعل طعنا"[١].

وقال أيضًا:" كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية، لا يلتفت إليه بل يُطْوَى ولا يُرْوَى، كما تقرر عن الكف عن كثيرٍ مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين"[١].

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص ٢٤.

وقال أيضًا:" كلام الأقران يُطْوَى ولا يُرْوَى، فإن ذكر تأمله المحدث فإن وجد له متابعًا وإلا أعرض عنه"[٢].

وقد أكثر الحافظ الذهبي من إيراد كلام الأقران بعضهم في بعض في كتبه، ثم أتبعه بتعليقات جياد تدل على ورعه وعدم بنائه على أقوالهم حكمًا عامًا.

وليس معنى هذا إهدار كلام الأقران بعضهم في بعض جملةً وتفصيلًا، بل على العكس فقد يكون كلام القرين في قرينه من أدق صور النقد، وذلك لما بينهما من المعاصرة التي توجب القرب والاطلاع.

فإذا استند الناقد في جرحه لقرينهِ إلى علةٍ ظاهرةٍ، ودليلٍ واضحٍ، وفسر جرحه وبيَّنَهُ؛ اعتبر قوله، وعمل به، وإذا لم يستند في قوله إلى علة ظاهرة، وثبتت الخصومة بينه وبين قرينه؛ فهذا من يجب الاحتياط في قبول قوله، والأولى ترك الاحتجاج به.

ومن أمثلة الجَرْح المردود بسبب كلام الأقران ماذكره الحافظ الذهبي في ترجمة أحمد بن صالح أبي جعفر المصري[٣] فقد ذكر قول النَّسَائِيّ فيه" ليس بثقة" ثم تعقبه بقوله:" لقيه البخاري والكبار واحتجوا به، وأما كلام النَّسَائِيّ فيه فكلام موتور لأنه آذى النَّسَائِيّ وطرده من مجلسه فقال فيه ليس بثقة"[٤].

٢- أن وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل قد يكون منشؤه الخلاف في المذهب.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧٤).

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٩٨.

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٣).

لاشك أن الخلاف في المذهب حمل بعض النقاد على اطلاق الجَرْح على مخالفه دون بينةٍ، أو دليل، وأن بعض النقاد كان نفسه فيما وافق مذهبه ألف بكثير منه فيما كان بخلاف ذلك [١].

وقد تكلم بعض النقاد في بعض بكلامٍ مقذعٍ شديد يخالف الحقيقة والواقع، فلم يُعبَأ به، ولم يتخذ دليلًا على تشدد الناقد، أو تساهله.

ومن ذلك ما وقع بين أبي نُعَيم وابن مَنْدَه؛ فقد نال كل منهما من الآخر. وقد ذكر ذلك الحافظ الذهبي فقال في ترجمة ابن مَنْدَه – بعد أن ذكر كلام أبي نعيم فيه- لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة،كما لا نسمع أيضًا قوله فيك فلقد رأيت لابن مَنْدَه حطًا مقذعًا على أبي نعيم، وتبديعًا، وما لا أحب ذكره، وكل منهما فصدوق في نفسه، غير متهم في نقله بحمد الله" [٢].

وقال أيضًا:" كان أبوعبد الله بن مَنْدَه يقذع في المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبونعيم أيضًا من أبي عبد الله في تاريخه، وقد عرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السماح"[٣].

٣- وقد يكون سبب وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل موقفه من الرواية في الحلال والحرام.

---

(١) الموقظة (ص ٨٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٢).

فإن من النقاد من يتحرى في أحاديث الحلال والحرام فلا يقبلها، إلا ممن توفرت فيه أعلى شروط الضبط والإتقان، بينما يتجاوز في أحاديث فضائل الأعمال.

وقد عقد الخطيب بابًا في الكفاية بعنوان:"باب التَّشَدد في أحاديث الأحكام، والتجوز في فضائل الأعمال" صدَّره بقوله:" قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئًا من التهمة، بعيدًا من الظنة، وأما أحاديث الترغيب، والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ"[1].

وقال أيضًا:" وينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام؛ فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة، والحفظ، وذوي الإتقان، والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال، وما في معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ"[2].

وعليه فلا بد من معرفة عرف ذلك الإمام، وموقفه من الرواية في الحلال والحرام، قبل الحكم عليه بالتَّشَدد، أو التَّسَاهُل، وألاَّ يكون وصفه بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل أمرًا مطردًا لا يتخلف أبدًا، وإنما يجب أن تعرض هذه الأوصاف على أنها أمرٌ نسبي قد يصدق على الراوي في حال، ولا يصدق عليه في حال أخرى.

٤- قد يكون وصف الناقد بالتَّشَدد راجع إلى مبالغته في تجريح أهل الأهواء والبدع، ويوصف بالتَّسَاهُل بسبب قبول حديثهم.

---

(١) الكفاية (ص ١٣٣).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٩١).

فقد كان بعض الأئمة شديدًا على المبتدعة، معتدلًا مع أهل السنة، كما هو الحال بالنسبة لشيخ الإسلام حماد بن سلمة بن دينار، فقد عرف بشدته على أهل الأهواء والبدع، فلم يفضِ ذلك إلى الحكم بتشدده مطلقًا.

قال ابن حبان(ت٣٥٤ه):" ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل، والدين، والعلم، والنسك، والجمع، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري، أو مبتدع جهمي، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة"[١].

وقال حنبل بن إسحاق:" قلت لأبي عبد الله: وُهَيب[٢]، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة؟ قال: وُهَيب وُهَيب كأنه يوثقه، وحماد بن سلمة لا أعلم أحدًا أروى في الرد على أهل البدع منه، وحماد بن زيد حَسْبُك به"[٣].

لذلك دافع عنه الإمام أحمد (ت٢٤١ه) مبينًا أنه لا ينتقصه إلّا مبتدع ضال، فقال" إذا رأيت الرجل يغمز حمّاد بن سلمة فاتَّهمة على الإسلام، فإنّه كان شديدًا على المبتدعة"[٤].

٥- قد يكون وصف الناقد بالتَّشَدد أو التَّسَاهُل راجع إلى منهجه في كتابه.

كالإمام الحاكم فقد وصفه غير واحد بالتساهل، لكن الخطيب وابن الصلاح وغيرهما[١]، أرجعوا تساهل الحاكم إلى منهجه في الحكم بالتصحيح في كتابه

---

(١) الثقات (٦/ ٢١٧ ترجمة رقم: ٧٤٣٤).

(٢) مولى زيد بْن ثابت الانصاري.

(٣) تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٨ ترجمة رقم: ١٤٨٢).

(٤) تاريخ الإسلام (١٠/ ١٤٨).

المستدرك، وهو اتجاه قوي كما قرره الشيخ الجديع في تحرير علوم الحديث[٢]. أما أحكامه بالجرح والتعديل، فقد قواها الشيخ المعلمي وقال:" فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها"[٣].

وكلام الشيخ اليماني مردود عليه بأن التساهل في الأحكام لا بد أنه ناشىء عن التساهل في التوثيق، لذلك فقد قال بتساهل الحاكم في التعديل غير واحد:

فقد وعده الحافظ الذهبي من المتساهلين في التعديل[٤]، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى:" تصحيح الحاكم وحده وتوثيقه وحده لا يوثق به"[٥] وقال بتساهله في الجرح والتعديل الشيخ مصطفى السباعي[٦]، وقال الشيخ الألباني:" ابن حبان متساهل في التوثيق فإنه كثيرًا ما يوثق المجهولين حتى الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو ولا من أبوه؟ ... ومثله في التساهل الحاكم كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال فقولهما عند التعارض لا يقام له وزن"[٧].

إذا فالإمام الحاكم متساهل في التصحيح والتوثيق معًا، والله أعلم.

---

(١) نظر (ص٧١٠).

(٢) (١|٣٣٤).

(٣) التنكيل (٢|١٨٤).

(٤) ذكر من يعتمد قوله(ص١٧٢).

(٥) الفتاوى (٢|١٨٤).

(٦) السنة ومكانتها في التشريع (ص١١٢).

(٧) السلسلة الضعيفة (١|٨٠).

وخلاصة القول: يجب أن توضع هذه الأمور وغيرها في الاعتبار قبل الحكم على الناقد بالتَّشَدد، أو التَّسَاهُل؛ فربما كان تشدده أو تساهله راجع إلى أمر من تلك الأمور والله أعلم.

المبحث الخامس: تفسير الجرح والتعديل وإبهامهما

أو تقديم الجرح على التعديل

التعديل وكذا الجرح قد يكون مفسرا وقد يكون مبهما فالأول ما يذكر فيه المعدل أو الجارح السبب والثاني ما لا يبين السبب فيه.

وقد اتفق المحدثون على قبول الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل المفسرين، واختلفوا في قبولهما مبهمين على أقوال:

أصح هذه الأقوال وأشهرها: أنه يقبل التعديل المجمل من غير ذكر سببه، ولو من عدل واحد للأسباب الآتية:

١- أن أسباب التعديل كثيرة، وهي مما يشق ذكره لأن ذلك يضطر المعدل إلى أن يقول عن الراوي: لم يفعل كذا، ولم يفعل كذا .... الخ.

٢- لأصل في الراوي العدالة ولا يلجأ لغيرها إلا بسبب ظاهر فيجب الصيرورة إليها ولا يجب استفسار المعدل بكسر الدال وتشديدها عما صار عنده به الراوي عدلاً، وإلا لترتب على ذلك إساءة الظن بالمعدل وهو حرام.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا مبينًا لسبب الجرح؛ لأن الجرح يحصل بأمرٍ واحدٍ فلا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح؛ فيطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحًا وليس بجرح في نفس الأمر، فلابد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا[١].

---

(١) ينظر الكفاية (ص ١٠٨) باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أم لا ؟.

وأمثلة هذا النوع كثيرة منها:

ما رواه الخطيب أنه قيل لشعبه لم تركت حَدِيث فلَان قَالَ رَأَيْته يرْكض على برذون فتركته [١].

وَمِنْهَا: أنه أَتَى شُعْبَةُ الْمنْهَالَ بن عَمْرو فَسمع صَوتا أَي صَوت الطنبور من بَيته أَو صَوت الْقِرَاءَة بألحان فَتَركه. وَمِنْهَا : أنه سُئِلَ الحكم بن عتيبة لم ترو عَن زَاذَان قَالَ كَانَ كثير الْكَلَام [٢]، ومن المعلوم أن كل ما ذكر ليس من الجرح القادح الموجب لترك هؤلاء الرواة.

وممن قال بهذا الرأي من الأئمة؛ إمام أهل السنة والجماعة أبوعبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١ه) فقد ثبت عنه أنه قال:" كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه"[٣].

والإمام محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠ه):" لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ؛لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"[٤].

---

(١) الكفاية ص١١٠.

(٢) الكفاية ص١١٢.

(٣) تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧/ ٢٧٣) ، ط: دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤ ه.

(٤) هدي الساري (ص ٤٢٨) الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم.

وهذا الرأي هو الذي اختاره الحافظ الخطيب البغدادي فقال:" وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النَّيْسَابُورِيّ وغيرهما؛ فإن البخاري قد احتج بجماعةٍ سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، وكإسماعيل بن أبى أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين. وهكذا فعل مسلم بن الحجاج؛ فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره، واشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم. وسلك أبوداود السِّجِسْتَانِيِّ هذه الطريق وغير واحد ممن بعده فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، وذكر موجبه"(١).

وأكتفى به الإمام النووي (ت٦٧٦ه) فقال:" يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب"(٢).

وقال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢ه):"ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسرًا"(٣).

واختاره الحافظ ابن كثير(ت٧٧٤ه) فقال:" والتعديل مقبول من غير ذكر السبب؛ لأن تعداده يطول فقبل إطلاقه بخلاف الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا لاختلاف الناس فيه في الأسباب المفسقة؛ فقد يعتقد ذلك الجارح شيئًا مفسقًا

---

(١) الكفاية (ص١٠٨) باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أم لا ؟.

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٠٥) النوع الثالث والعشرون صفة من تقبل روايته وما يتعلق به ينظر.

(٣) الرفع والتكميل (ص ٩٧- ٩٨) فيما يقبل من الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل وفيما لا يقبل.

فيضعفه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر أو عند غيره؛ فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح"[١].

وقرر هذا القول محقق المحدثين ومحدث المحققين الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ه) كما في هدي الساري مقدمة فتح الباري[٢].

وهذا الذي اختاره الشيخ المحدث أحمد شاكر (ت١٣٧٧ه) في الباعث الحثيث[٣].

وعليه سار أكثر العلماء في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، ومن ذلك ما جاء في ترجمة: دِعْبِل بن علي عبد الله بن بُدَيل بن ورقاء أبي علي الخزاعي الشاعر.

فقد ضعَّفه الخطيب البغداي جدًا ثم فسر سبب تضعيفه فقال:" وكان خبيث اللسان قبيح الهجاء، وقد روي عنه أحاديث مسندة عن مالك بن أنس وعن غيره وكلها باطلة؛ نراها من وضع بن أخيه إسماعيل بن علي؛ فإنها لا تعرف إلا من جهته"[٤].

وترجم له الحافظ الذهبي فقال:" الشاعر المفلق رافضيٌ بغيضٌ سبّاب، هرب من المتوكل وعاش نحوًا من تسعين سنة، وله عن مالك مناكير"[٥].

---

(١) الباعث الحثيث (١/ ٢٨٥) النوع الثالث والعشرون – معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل.

(٢) ينظر (ص ٤٠٣).

(٣) ينظر (١/ ٢٨٧) وما بعدها.

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٣٨٢ ترجمة رقم: ٤٤٩٠) .

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٤ ترجمة رقم: ٢٦٧٦).

وفي ترجمة: مكحول الشامي، أبي عبد الله الدمشقي؛ حكى الإمام الذهبي قول أبي عبيد مولى سليمان، قال: ما سمعت رجاء بن حيوة يلعن أحدا إلا رجلين: يزيد بن المهلب، ومكحولا. ثم قال الحافظ الذهبي عقبه:" أظنه لأجل القدر" [١].

وهذا من الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى تفسير وبيان لعلة اللعن، وهو مأخوذ مما حكاه إبراهيم بن أبي عبلة، قال: وقف رجاء بن حيوة علي مكحول، وأنا معه، فقال: يا مكحول، بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر، والله لو أعلم ذلك لكنت صاحبك من بين الناس، قال: فقال مكحول: لا والله، أصلحك الله، ما ذاك من شأني، ولا قولي، أو نحو ذلك" [٢].

ونظائر ذلك كثيرة جدًا.

القول الثاني: يجب بيان أسباب التعديل، ولا يجب بيان أسباب الجرح؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها؛ فيجب بيانها بخلاف أسباب الجرح.

قال الحافظ السخاوي (ت٩٠٢ه):" والقول الثاني عكسه؛ فيشترط تفسير التعديل دون الجرح؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها؛ فيتسارع الناس إلى الثناء على الظاهر. هذا الإمام مالك مع شدة نقله وتحريه قيل له في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المُخارق[٣] فقال غَرّني بكثرة جلوسه في المسجد، يعني لما ورد من كونه بيت كل تقي"[١].

---

(١) السير ٥/ ٤٧٧.

(٢) موسوعة أقوال الإمام أحمد ٣/ ٣٩٤.

(٣) عبد الكريم بن أبى المخارق، أبوأمية البصرى، روى عن: مجاهد بن جبر، ضَعَّفَهُ ابن معين، وأحمد، وابن حجر، وقال النسائى والدارقطنى: متروك، من السادسة، مات سنة ست

القول الثالث: لا يقبلان إلا مَفَسَّرَين.

قال الإمام السيوطي(ت٩١١ه):" حكاه الخطيب والأصوليون لأنه كما قد يَجْرَحُ الجَارحُ بما لا يقدح، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة، كما روى يعقوب الفسوي قال:" سمعت إنسانًا يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيفٌ،

وعشرين ومائة، استشهد به البخارى، وروى له مسلم فى المتابعات، وأبوداود فى كتاب المسائل، والباقون. [التاريخ الكبير(٦/ ٨٩ ترجمة رقم:١٧٩٧)، والضعفاء الكبير (٣/ ٦٢ ترجمة رقم: ١٠٢٧)، والكامل فى الضعفاء (٥/ ٣٣٨ ترجمة رقم: ١٤٩٦)، تقريب التهذيب (ص٣٦١ ترجمة رقم: ٤١٥٦)].

(١) فتح المغيث (١/ ٣٠٤) في معرفة من تقبل روايته ومن ترد. وحديث" المسجد بيت كل تقي **إسناده حسن بمجموع طرقه،**" أخرجه الطبراني في الكبير بإسناده عن أبي عُثْمَانَ قال كَتَبَ سَلْمَانُ إلى أبي الدَّرْدَاءِ يا أَخِي لِيَكُنِ الْمَسْجِدُ بَيْتَكَ فَإِنِّي سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول الْمَسْجِدُ بَيْتُ كل تَقِيٍّ وقد ضَمِنَ اللَّهُ عز وجل لِمَنْ كانت الْمَسَاجِدُ بُيُوتَهُ الرَّوْحَ وَالرَّحْمَةَ وَالْجَوَازَ على الصِّرَاطِ. [المعجم الكبير (٦/ ٢٥٤ حديث رقم:٦١٤٣) وذكره الهيثمي في المجمع وقال:"رواه الطبراني في الكبير وفيه صالح المزى وهو ضعيف.[مجمع الزوائد (٢/ ٢٢) باب لزوم المساجد]، وفي الأوسط بإسناده عن قيس بن أبي حازم قال سمعت أبا الدرداء وهو يقول لابنه يا بني ليكن المسجد بيتك فإن المساجد بيوت المتقين سمعت رسول الله (ﷺ) يقول من يكن المسجد بيته ضمن الله له الروح والرحمة والجواز على الصراط إلى الجنة. وقال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عمرو بن جرير".[المعجم الأوسط (٧/ ١٥٨ حديث رقم: ٧١٤٩). قال الهيثمي:" رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبزار وقال إسناده حسن قلت ورجال البزار كلهم رجال الصحيح" [مجمع الزوائد (٢/ ٢٢)].

قال:" إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، لو رأيت لحيته وهيئته لعرفت أنه ثقة. فاستدل على ثقته بما ليس بحجة لأن حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره"[١].

القول الرابع: لا يجب بيان أو ذكر السبب في واحد منهما؛ بل يقبلان مجملين بشرط كون الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل.

قال الإمام السيوطي (ت٩١١ه):" لا يجب ذكر السبب في واحد منهما إذا كان الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل، وهذا اختيار القاضي أبي بكر[٢]، ونقله عن الجمهور واختاره إمام الحرمين، والغزالي، والرَّازِيّ، والخطيب، وصححه الحافظ أبو الفضل الْعِرَاقِيّ، والبُلْقِينِيّ في محاسن الاصطلاح[٣].

القول الخامس: قبول التعديل مبهمًا، والتفصيل في قبول الجرح على النحو التالي:

١- إن كان من جرح مجملًا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحدٍ كائنًا من كان إلا مفسرًا؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمرٍ جلي.

---

(١) فتح المغيث (١/ ٣٠٤) في معرفة من تقبل روايته ومن ترد.

(٢) الباقلاني: محمد بن الطيب بن محمد القاضي المتكلم على مذهب الأشعري، صنف التصانيف المشهورة في علم الكلام وغيره، وثقه الخطيب، مات سنة ثلاث وأربعمائة.[تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩ ، وفيات الأعيان(٤/ ٢٦٩].

(٣) تدريب الراوي (١/ ٣٠٨)، وينظر: الكفاية (ص ١٠٧) باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أم لا ؟.

٢- وإن كان من جرح جرحًا مبهما قد خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله"[١].

(١) تدريب الراوي (١/ ٣٠٨)، وينظر: الكفاية (ص ١٠٧)، ضوابط الجرح والتعديل د: عبد العزيز العبد اللطيف (ص ٦٢).

المبحث السادس

تعارض الجرح والتعديل

قد تتعارض أقوال أهل العلم في الراوي، فيوثقه بعضهم ويجرحه آخرون، وحينئذٍ لا يخلو الأمر من حالين:

أولا: أن يمكن الجمع بين كلام الموثق وكلام الجارح في ذلك الراوي، وذلك بأن يحمل التوثيق على أمر خاص، والتجريح على أمر خاص آخر، ولذلك صور:

١- أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن أهل بلده، والجرح له في روايته عن غير أهل بلده، وذلك مثل إسماعيل بن عياش الحمصي؛ فإنه إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

٢- أن يكون التوثيق للراوي في وقت من عمره، والتجريح في وقت آخر من عمره، وذلك في حق الرواة المختلطين، فيؤخذ من حديث هؤلاء ما روي عنهم قبل أن يختلطوا، ويضعف من حديثهم ما روي عنهم بعد الاختلاط.

ومن أمثلة هذا النوع عطاء بن السائب، وسعيد بن أبي عروبة، وصالح بن نبهان مولى التوأمة، هذا فيما إذا استمر المختلط في التحديث بعد اختلاطه، فأما إن

توقف عن التحديث أو حجب عنه الناس - كما في شأن جرير بن حازم وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي - فإن حديثه مقبول ولا يضره اختلاطه.

٣- أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن بعض شيوخه، والجرح في روايته عن شيوخ معينين. ومثال ذلك حماد بن سلمة؛ فإنه ثقة، وخاصة في روايته عن ثابت البناني، ولكن روايته عن قيس بن سعد لا يحتج بها، قال الإمام أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطئ. ومثل هشام بن حسان الأزدي؛ فإنه ثقة مشهور، لكن تُكُلِّم في روايته عن بعض شيوخه، قال يحيى بن معين: يُتَّقَى من حديثه عن عكرمة، وعن عطاء وعن الحسن البصري.

ثانيًا: أن يتعذر الجمع بين الجرح والتعديل، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الجرح مقدم مطلقا ولو كان المعدلون أكثر. نقله الخطيب عن جمهور العلماء، وصححه ابن الصلاح، والامام فخر الدين الرازي، والآمدي، وغيرهما من الأصوليين لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، ولأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدل، فعنده زيادة علم فيقدم قوله ولكنَّ ذلك بشروطٍ ثلاثة:

١- أن يكون الجرح مفسَّرًا.

٢- أن لا يكون الجارح متعصبًا على المجروح أو متعنتًا في جرحه.

٣- أن لا يبين المعدل أن الجرح قد انتفى عن ذلك الراوي بدليل صحيح، وذلك مثل أن يجرحه الجارح بأمر مفسق فيبين المعدل أنه قد تاب من ذلك العمل[1].

---

(١) الرفع والتكميل ص١١٧ بتصرف.

قال الإمام السيوطي:" وإذا اجتمع فيه، أي الراوي جرح مفسر، وتعديل، فالجرح مقدم، ولو زاد عدد المعدل، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء ؛ لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ؛ ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به، عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر، عن أمر باطن خفي عنه" (١).

وثانيها: إن كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل. حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب المحصول فان كثرة المعدلين تقوي حالهم وقلة الجارحين تضعف خبرهم قال الخطيب وهذا خطأ ممن توهمه لان المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي(٢).

وثالثها: أنه يتعارض الجرح والتعديل فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح. حكاه ابن الحاجب كذا فصله العراقي في شرح ألفيته والسيوطي في التدريب وغيرهم (٣).

قال الشيخ اللكنوي:" فالحاصل ان الذي دلت عليه كلمات الثقاب وشهدت به جمل الاثبات هو انه ان وجد في شان راو تعديل وجرح مبهمان قدم التعديل وكذا ان وجد الجرح مبهما والتعديل مفسرا قدم التعديل وتقديم الجرح انما هو اذا كان مفسرا سواء كان التعديل مبهما او مفسرا فاحفظ هذا فانه ينجيك من المزلة والخطل ويحفظك عن المذلة والجدل" (٤).

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٣٦٤.

(٢) الكفاية ص ١٠٧.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٥.

(٤) الرفع والتكميل ص١٢٠.

المبحث السابع

شروطُ قبولِ الراوي.

أجمعَ أئمةُ الفقه والحديث، على أنه يشترطُ لقبولِ الراوي شرطان: العدالة، والضبط.

الشرط الأول: العدالة:

تعريف العدالة لغة: العدل خلاف الجور، وهو القصد في الأمور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، مِن عَدَلَ يَعْدِلُ فهو عادل من عُدولٍ وعَدْلٍ، يقال: عَدَلَ عليه في القضية فهو عادِلٌ. وبسط الوالي عَدْلَهُ [١].

تعريف العدالة اصطلاحا: تعددت أقوال العلماء في تعريف العدالة والعدل وكلها يراد بها معنىٰ واحد وهو أن يكون صاحبها مرضي القول والعمل. وذلك لاستقامته في دينه ومروءته، وفيما يلي بيان لأهم أقوالهم:

قال الإمام الشافعي في تعريف العدل:" من ترك الكبائر ، وكانت محاسنه أكثر من مساوئه [٢]، وقال ابن حبان:" من كان الأغلب في حقه الطاعة ، أو من كان أكثر أحواله طاعة لله [٣]، وقال الحافظ ابن حجر:" من كانت له مَلَكَةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة" [٤].

وقال الإمام الصنعاني:" من قارب وسدّد ، وغلب خيرُهُ شرَّه"[٥].

وقال ابن الصلاح:" المسلم ، البالغ، العاقل ، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة"[٦].

---

(١) لسان العرب ١١/ ٤٣٠. القاموس المحيط للفيروزآبادي ص١٠٣٠

(٢) ثمرات النظر ص ٧٢ – ٧٣.

(٣) صحيح ابن حبان ١ / ٢٥٠.

(٤) نزهة النظر ص ٨٣.

(٥) ثمرات النظر في علم الأثر ص ٥٨.

(٦) التقييد والإيضاح " (ص ١٣٦).

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن العدالة: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والتقوى هي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات، أما المروءة فهي آداب نفسانية تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات.

وأن العدل: هو المسلم البالغ العاقل الخالي من أسباب الفسق وخوارم المروءة [١].

قال الحافظ الذهبي:" لاتُشترط العدالة حالة التحمل ، بل حال الأداء ، فيصح سماعه كافرًا ، وفاجرًا ، وصبيًّا ، فقد روى جبير – رضي الله عنه –أنه سمع النبي– صلى الله عليه وعلى آله وسلم – يقرأ في المغرب بـ" الطور " فسمع ذلك حال شِرْكه ، ورواه مؤمنًا"[٢].

كيفية إثبات عدالة الراوي:

تثبت عدالة الراوي بواحد من عدة أمور، منها ما هو متفق عليه بين العلماء، ومنها ما هو مختلف فيه.

أما ما كان متفقاً عليه فهو ما يأتي:

١- **التنصيص**: وذلك أن ينص إمام أو اثنان، أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل على أن فلانًا عَدْل، أو ما يقوم مقام هذا القول من العبارات، فيُقْبَل هذا التعديل: سواء كانت التزكية من تلميذ المزَكَّى أو من غيره، شريطة أن يكون التلميذ أهلا لذلك، ولم تقع منه محاباة في التعديل لشيخه، وهذا هو الأصل؛ لكونه عدلا، خلافا لمن رد تزكية التلميذ بناء على احتمال المحاباة للشيخ ، وهذا قول مردود؛ إذ

---

(١) الوسيط في علوم الحديث ص ٨٥.

(٢) الموقظة ص ٦١.

لو أن التلميذ حابى شيخه، وعَدَّله - وهو يعلم عنه خلاف ذلك - لسقطت عدالة التلميذ في هذا الموضع، والفرض أنه عَدْلٌ رضى [١].

٢- **الاستفاضة والشهرة**، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن التنصيص على عدالته، وذلك كسفيان الثوري، وابن عيينة، ومن كان على منوالهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فمن كانت هذه صفته لا يسأل عن عدالته[٢].

فقد سئل أحمد بن حنبل عن اسحاق بن راهويه، فقال:" مثل إسحاق يسأل عنه؟!" [٣].

أما ما كان مختلفاً فيه فهو ما يأتي:

١- تخريج أصحاب المصادر التي تنتهج إيراد الأحاديث الصحيحة لروايته وبخاصة البخاري ومسلم؛ فإن من خرجا لروايته فقد جاز القنطرة، وهو إطلاق غير مقبول؛ لاحتمال أنهما ما أخرجا له إلا ما علما صحة حديثه، أو أخرجا له في الشواهد، ونحو ذلك، ومما يضعف ذلك القول أيضا: الكلام على بعض الرواة في هذه المصادر [٤].

٢- **تخريج من أعلن عن نفسه بأنه لا يروي إلا عن الثقات**، لحديث ذلك الراوي سواء سماه أو اكتفى بقوله: حدثني الثقة. وخولف في هذا بعدم كفاية ذلك إلا أن

---

(١) الجواهر السليمانية ص٦١.

(٢) فتح المفيث (٢/ ٩)، علم الرجال نشأته وتطوره (ص ٨٣).

(٣) الشذا الفياح (١/ ٢٣٩).

(٤) الجواهر السليمانية ص ٤٣.

رتبة التوثيق قد ثبتت له وهي نافعة عند الترجيح إذا لم يعد له غيره، إلا أن توثيقه له لا يعتد به بإطلاق لجواز إطلاع غيره على ما يجرحه وعليه فإنه يجب البحث عن حالة عنده غيره من الأئمة.

٣- **عدالة كل من يحمل علم الحديث** استناداً إلى قول الرسول ﷺ "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالبين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين" وهو مذهب يوسف بن عبد الله بن عبد البر.

وخولف في هذا: بأن المراد من الحديث هو، ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، لأن الواقع يدل على هذا لوجود بعض من يحمله ولا يتصف بالعدالة وبخاصة في الأعصار المتأخرة [١].

٤- **اختبار الأحوال، وتتبع الأفعال** التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة. قاله الخطيب [٢].

٥- وتُعرف عدالة الراوي ـ أيضًا ـ بروايته عن أبيه، أو عن شيخ قد اشتهر الراوي بالأخذ عنه، ومع ذلك يروي عنه تلميذه مرة بواسطة، ومرة يقول: وجَدْتُ في كتاب أبي كذا، ومرة يروي عنه بلا واسطة، فما الذي يحمله على النزول في الإسناد عن شيخه، مع إمكان العلو، ولو علا في الإسناد، وروى عنه مباشرة؛

---

(١) الموقظة (ص ٧٩) ، فتح المغيث (٢ / ٢٠)، إتحاف النبيل(١ / ١٧٣)، توضيح الأفكار (٢ / ٣١).

(٢) الكفاية (ص١٤١).

لم يتعقبه أحد؛ لاشتهاره بالأخذ عنه؟ ولكن الدين هو الذي يجعله ينزل مع إمكان العلو، والنزول غير مرغوب فيه عند المحدثين في الجملة [١].

قال الجرجاني : فسألت يحيى بن معين عن سماع أبي بكر بن أبي شيبة من شريك ؟ فقال: أبوبكر عندنا صدوق ، وما يَحْمله أن يقول : وجَدْتُ في كتاب أبي بخطه ؟ وقال : فتأمل كيف عرف أن أبا بكر صدوق ، وأن ذلك بسبب نزوله مع أنه لو علا ما أنكر عليه أحد ، ولكنها الأمانة العلمية ، والأمانة في البلاغ ، والأمر دين. وحُدِّثْتُ عن روح بن عبادة بحديث الدجال ، وكنا نظنه سمعه من أبي هشام الرفاعي [٢].

٦- اشتهار الراوي بالعلم والعناية به ، واتساع رحلته ، مالم يُجرَّح ، فمثل هذا يحتج به عدالة وضبطًا ؛ إذ لو كان فيه ما ينقض ذلك ؛ لما سَلِمَ من كلام الأئمة ، فإن الهمم متوافرة للكلام في المشاهير الذين يوجد منهم ما يقتضي الجرح [٣].

٧- ومما يرفع الجهالة عن الشيخ كثرة رواية الراوي المشهور أو المصنف عن هذا الشيخ ، أو وصْفه بغير الحديث : كالقضاء ، والغزو ، والقراءة ، وغير ذلك ، أو تحديد مكان وزمان أخذ الراوي عنه ، فكل هذا يساعد في رفع الجهالة ، لكن الاحتجاج بحديث من كان كذلك فيه تفصيل [٤].

---

(١) الجواهر السليمانية ص٤٤.

(٢) السير ٩/ ١٥٧.

(٣) فتح المغيث (٢/ ٢٠)، وإتحاف النبيل (١/ ١٧٣).

(٤) الجواهر السليمانية ص ٤٥.

٨- وتعرف عدالة الراوي أيضا: إذا روى عنه من ينتقي في شيوخه، ولا يروي إلا عمن كان ثقة عنده ؛ فإنه يكون ثقة عنده بذلك ، ومن ثَمَّ يكون ثقة عند غيره؛ لقبول خبر العدل، وفي هذا المقام تفصيل يرد هذا الإطلاق، وليس هذا موضعه [١].

إلى غير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره، وفيما ذكرنا كفاية.

المبحث الثاني: الضبط

الشرط الثاني من شروط قبول الراوي؛ الضبطُ، ويعنون به: أن يكون الراوي غير سيء الحفظ، ولا فاحشَ الغلطِ، ولا مخالفًا للثقاتِ، ولا كثير الأوهام والغفلة [٢].

المطلب الأول: تعريف الضبط لغة واصطلاحا

أولا: تعريف الضبط لغة: الضَّبْطُ: لُزُومُ الشَّيْءِ وحَبْسُه، ضَبَطَ عَلَيْهِ وضَبَطَه يَضْبُط ضَبْطاً وضَباطةً، وَقَالَ اللَّيْثُ: الضّبْطُ لزومُ شَيْءٍ لَا يُفَارِقُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وضَبْطُ الشَّيْءِ حِفْظُه بِالْحَزْمِ، وَالرَّجُلُ ضابِطٌ أَي حازِمٌ[٣].

ثانيا: تعريف الضبط اصطلاحا:

تعددت أقوال العلماء في تعريف الضبط نذكر منها ما يأتي:

قال الإمام الشافعي:" أن يكون الراوي حافظا إن حدث من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث منه عالما بما يحيل معاني الحديث إن حدث على المعنى، وإذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافقهم" [١].

---

(١) إتحاف النبيل (٢/ ٨١).

(٢) المنهل الروي (ص ٦٣).

(٣) لسان العرب ٧/ ٣٤٠.

وقال الجرجاني في التعريفات:" إسماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظ ببذل والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره [٢].

وقال ابن الأثير:" أن الضبط عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم، فلو سمع ولم يعلم ، أولم يفهم ، لم يكن ضابطًا، وكذا إذا شك في الحفظ بعد العلم أو السماع"[٣].

وقال الإمام أبو شهبة:" الضبط: وهو إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظا لما يروي، غير مغفل وذلك بأن يكثر صوابه على خطئه وغفلته، حافظا لروايته إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، عالما بما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى"[٤].

وتعريف أبي شهبة رحمه الله تعالى هو التعريف المختار؛ لأنه جامع مانع.

المطلب الثاني: أهمية الضبط والآثار المترتبة على اختلاله.

إن توفر الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديّناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في الأخذ والرواية. ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي.

---

(١) الرسالة للشافعي ، ص ٣٧٠ ، ط : دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م

(٢) التعريفات للجرجاني ، ص ١٤٠.

(٣) جامع الأصول في أحاديث الأصول ، لابن الأثير (١/ ٣٥)

(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبي شهبة ، ص ٩١

قال الإمام ابن الصلاح – رحمه الله –: " لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن لا يحدث بأصل مقابل صحيح ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه.. ولا تقبل رواية من عرف بالسهو في رواياته إذ لم يحدث من أصل صحيح. وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وضبطه" (١).

المطلب الثالث: مراتب الرواة من حيث الضبط:

إن رواة الحديث ليسوا على درجة واحدة من حيث الضبط والإتقان، ففيهم من هو في الذروة العالية في الحفظ عديم الإتقان والضبط. وبينهما رواة وسط، وهؤلاء منهم من يقترب من الطبقة الأولى وفيهم من ينزل إلى الطبقة الدنيا، لكن أحسن منهم حالاً.

وقد بيّن الإمام ابن رجب الحنبلي ذلك فقال:" إن الرواة ينقسمون أربعة أقسام:

أحدهم: من يتهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.

والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم، ولا يغلب عليه.

والرابع: الحفاظ الذين يندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل.

فأما القسم الأول فمتفق على تركه وعدم الاحتجاج به. وأما القسم الأخير فمتفق على الاحتجاج به. وأما القسم الثاني فأكثر المحدثين لا يحتجون بهم. ووقع

---

(١) المقدمة ص ١٠٧.

الخلاف في القسم الثالث، فقد روى عن يحي بن معين أنه لا يحتج بهم، وعن ابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضاً رأى سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره، وعلى هذا المنوال نسج أبو داود والنسائي والترمذي. مع أنه خرج لبعض من هو دون هؤلاء وبين ذلك ولم يسكت عنه، وإلى طريقة يحي بن سعيد يميل على ابن المديني وصاحبه البخاري" [١].

المطلب الرابع: أقسام الضبط، وطرق معرفة كل قسم.

وينقسم الضبط إلى قسمين: ضبط صدر، وضبط كتاب.

١- **ضبط الصدر**: وهو أن يحفظ ويثبت ما سمعه فى حفظه، بحيث يبعُد زواله عن القوة والحافظة، ويتمكن من استحضاره متى شاء، وصونه من الوهم، والغفلة والنسيان.

٢- **ضبط الكتاب**: هو أن يحفظ كتابه الذى كتب فيه المرويات التى سمعها أو قرأها أو نحو ذالك، بنفسه، أو عن طريق ثقة، وصونه عن تطرق التزوير، والتغيير، والتصحيف، التحريف إليه من وقت سماعه إلى أن يؤدي منه [٢].

أ- طرق معرفة ضبط الصدر:

١- استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، وهذه الصورة هي أعلى الصور في هذا الباب.

٢- تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه.

---

(١) شرح العلل ص ٩٢.

(٢) نزهة النظر ص١٩.

٣- سَبْر روايات الراوي، ومقارنتها بروايات غيره من الثقات؛ لينظر هل يوافقهم أم يخالفهم؟ ويُحْكَم على حديثه بعد ذلك بما يستحق، كما قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله [١].

قال ابن الصلاح:" يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلاف ضبطه ولم يحتج بحديثه " [٢].

٤- إذا نصُّوا على أن الراوي ثقة، وليس له كتاب، فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره.

٥- ومن ذلك قول الراوي عن نفسه:" ما كتبت سوداء في بيضاء " أو " ما يضُرُّني أن تُحْرَق كتبي" ونحو ذلك مما يدل على إتقانه لحديثه [٣].

٦- امتحان الراوي: ومعناه أن يدخل النقاد على من أرادوا اختباره ما ليس من حديثه فإن حدث به عرفوا كذبه، أو يلقنونه فيحدث به فيعلم غلطه ووهمه، وقد يكون حافظا مستحضرًا لكل محفوظاته ومكتوباته بحيث يَصعب تخطئته[٤].

---

(١) تحرير علوم الحديث (١/ ٢٦٥).

(٢) المقدمة ص١٠٨.

(٣) المحدث الفاصل (٣٨٠).

(٤) دراسات في منهج المحدثين (ص ٣١٩).

صور امتحان الراوي:

أ – أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عَرَفَ أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددا ونوعا؛ احتملوها له إذا كان مكثرا، وإلا طُعِن فيه [١].

ب – أن يُدْخِل الإمام منهم في حديث الراوي ما ليس منه، ثم يقرأ عليه ذلك كله،موهمًا أن الجميع حديثه، فإن أقره وقبله، مع ما أُدخل فيه؛ طعن في ضبطه، وإن ميز حديثه من غيره؛ علم أن الرجل ضابط.

مثاله: ما رواه الخطيب بسنده عن أبي زكريا يحيى بن معين، قال:" أبو المغيرة شيخ قدم علينا ها هنا كان حسن اللحية، حسن الهيئة وكان يحدث بحديث: " أن النبي (– صلى الله عليه وسلم –) نهى عن كسر الألوية" فكانوا يسألونه عنه، فذهبت يومًا إليه أنا وعامر أخو عرفجة، فقال لي عامر تعال حتى نصنع له أحاديث ننظر حين يحدث بها، فجعل عامر يلقنه أحاديث يضعها له، وهو يمر فيها كلها عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ" أن الصَّنِيْعَة لا تَنْفَعُ إِلاَّ عِنْدَ ذِيْ حَسَبٍ" [٢].

---

(١) الكفاية (ص ١٥٠).

(٢) حديث موضوع، والحمل فيه هنا على أبي المغيرة، فهو مع جهالته كذاب يضع الحديث

ج – أن يلقن الإمام منهم الراوي بقصد اختباره شيئا في السند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويميز؛ فيرد ما لُقِّنَه، أو لا يميز؛ فيقبل ما أُدخل عليه، فإن ميز؛ فهو ضابط، وإلا فغير ضابط.

ومن ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن الْوَاقِدِيّ، قال:" خرجت في فتية إلى العقيق، أتنزه، فرأينا قُلَّةً على جدارٍ فقال بعضنا لبعض نَتَحَذَّفُها وللنَّاضِلِ سَبْقٌ، قال فتحاذفناها، قال: فقلت لهم هذا الكلام يشبه الحديث فمُروا بنا حتى ندخل على إبراهيم بن أبي يحيى قال: فدخلنا عليه قال: فقلت له أحدثك صدقة بن يسار عن ابن عمر" أن فتية خرجوا الى العقيق فرأوا قُلَّة على جدار فَتَحَاذَفُوهَا ولِلنَاضِل سبق؟ قال: فقال حدثني صدقة بن يسار عن ابن عمر" [١].

٧- وكذلك يُعرف الضبط بالمذاكرة: وهي المجالس التي يجتمع فيها المحدثون لا لقصد الرواية، وإنما لقصد مراجعة محفوظهم، أو لإفادة بعضهم بعضًا غرائب الأحاديث وعواليها ومستحسناتها، أو لحصر أحاديث الأبواب، أو التراجم [٢].

قال أبوعبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ ه):" هذا النوع من هذه العلوم مذاكرة الحديث والتمييز بها والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره فإن المجازف في المذاكرة يجازف في التحديث، ولقد كتبت على جماعة من أصحابنا في المذاكرة أحاديث لم

---

(١) الكفاية (ص ١٥٠) باب رد حديث من عرف بقبول التلقين.

(٢) نصائح منهجيه لطالب علم السنة النبوية (ص ٣٥)، شرح الموقظة للحافظ الذهبي (ص ١٧٠).

يخرجوا من عهدتها قط وهي مثبتةٌ عندي، وكذلك أخبرني أبوعلي الحافظ وغيره من مشايخنا أنهم حفظوا على قوم في المذاكرة ما احتجوا بذلك على جرحهم" (١).

قال شعبة:" ذاكرت قيس بن الربيع حديث أبي حصين فلوددت أن البيت وقع عليَّ وعليه حتى يموت من كثرة ما كان يُغْرِب عليَّ" (٢).

٨- **بالنظر في كتاب الراوي**: لاشك عند أهل العلم بالحديث أن كتاب الراوي - أصوله التي دَوَّنَ فيها مسموعاته - له أثر كبير جداً في الحكم عليه بالجرح أو التعديل، وبالتالي الحكم على حديثه بالقبول والرد.

فمتى ماكان كتاب الراوي صحيحًا سليمًا خاليًا من التبديل والتغيير والتلاعب والتعديل صح الوثوق به، واعتبر صاحبه ضابطًا لحفظه، ضابطًا لكتابه، ومتى امتدت إليه يد التلاعب حكم على صاحبه بعدم الضبط؛ خاصة إذا حدث من كتابه، وقد أولى الأئمة كتاب الراوي (أصوله) عنايةً فائقةً، وعولوا كثيرًا على النظر فيه قبل إصدار أحكامهم على الرواة جرحًا وتعديلًا.

ومن خلال النظر في كتاب الراوي يُعرف اختلاطه، بل يُعلم هل هو مدلِّس أم لا ؟ فإن كانت رواياته التي صرح فيها بالسماع عن الثقات مستقيمة، والتي يعنعن فيها مضطربة، وكذا التي قد يُظهر فيها واسطة ضعيفة، عُلم بذلك تدليسه، فمن خلال النظر في الكتاب يُعلم ضبط الراوي وعدمه، والله أعلم.

---

(١) معرفة علوم الحديث (١/ ١٤٠)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤١ ترجمة رقم:١٥٨٦)

ونظرًا لأهمية أصول الراوي، ودورها في قبوله أو طرحه فقد قال عبد الرحمن بن مهدي:" لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت تفسير كل حديث إلى جنبه، ولأتيت المدينة حتى أنظر في كتب قومٍ قد سمعت منهم" (١).

والناظر في مصنفات الأئمة يجد كثيرًا من العبارات التي تبين مدى اهتمامهم بأصول الراوي إلى درجة كبيرة، ومن هذه العبارات قولهم في الراوي" صحيح الأصول- كتابه صحيح - أصله صحيح - إذا حدث من كتابه فصحيح وإذا حدث من حفظه فَيَهِم - سمع لنفسه تسميعًا طريًا - يلحق السماع بخطه - كتابه محكوك - صحيح الكتاب" وغيرها من العبارات.

سُئِلَ عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان عن الصباح بن محارب فقال:" رأيت كتابه وكان صحيح الكتاب" (٢).

ب -كيف يتم معرفة ضبط الكتاب؟.

يُعْرف ذلك بعدة أمور:

١- التنصيص من إمام على أن فلانًا صحيح الكتاب، أو أن كتابه هو الحَكَم بين المحدثين، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه.

ومن ذلك قوله في ترجمة محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبي الحسن المعروف بالمطرز:" كتبت عنه شيئًا يسيرًا وكان صدوقًا صحيح الأصول" (٣).

---

(١)الجرح (١/ ٢٦١/ باب ما ذكر من كثرة علم عبد الرحمن بن مهدي).

(٢) الجرح (٤/ ٤٤٢ ترجمة رقم:١٩٤٣) - الصباح بن محارب.

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٤١٨ ترجمة رقم:٤٢١).

٢- التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدِّث منه مُقَابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه.

قال الخطيب رحمه الله:" يجب على من كتب نسخةً من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع"(١).

٣- أن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون. **قال يحيى بن معين:**" إبراهيم بن أبي الليث كذابٌ لا حفظه الله سرق الحديث، اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصلٍ عتيق؛ فهذه أحاديث حماد بن سلمة لم يشركه فيها أحد"(٢).

٤- التنصيص على أنه لم يكن يُعير كتابه، ولايُخْرِج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه،وقد يعيره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شئ في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يميز ذلك، لاسيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه.

وقد ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز التحديث من كتاب الراوي لمجرد خروجه من يده ثم عوده إليه؛ وقد ذكر ذلك الخطيب فقال:" ويجب على صاحب الكتاب أن يحتفظ بكتابه الذي سمع فيه فإن خرج عن يده وعاد إليه فقد توقف بعض العلماء عن جواز الحديث منه" (٣).

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٥).

(٢) تاريخ بغداد (٦/ ١٩٤ ترجمة رقم:٣٢٥١)

(٣) الكفاية (ص٢٣٥).

أما الخطيب فله في المسألة رأي أخر وهو جواز الرواية من كتاب الراوي إذا غاب عنه ثم عاد إليه ولم ير فيه أثر تغيير، واطمأنت نفسه إلى سلامته.

قال رحمه الله:" والذي عندي في هذا أنه متى غاب كتابه عنه ثم عاد إليه ولم ير فيه أثر تغييرٍ حادث من زيادة أو نقصان أو تبديل وسكنت نفسه إلى سلامته جاز له أن يروي منه" (١).

(١) الكفاية (ص ٢٣٦).

المبحث الثامن

أسباب الطعن في الراوي

المراد بالطعن في الراوي هو التكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن ناحية ضبطه وحفظه، وتنقسم أسباب الطعن في الراوي إلى عشرة أسباب؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط، وسوف نتناول هذه الأسباب من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالطعن في العدالة:

١- **الكذب**: بأن يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، متعمدا لذلك [١].

حكم روايته: الكاذب في حديث الرسول ﷺ لا تقبل روايته حتى وإن تاب، وفي ذلك يقول الخطيب - رحمه الله تعالى -: "فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث، وادعاء السماع؛ فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبدًا، وإن تاب فاعله"[٢].

وقد استدل على ذلك بما رواه بسنده عن عبد الرحمن عبيد الله بن أحمد الحلبي، قال:" سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع، قال:" توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبدًا"[٣].

---

(١) نزهة النظر ص١٠٦.

(٢) المرجع السابق (ص ١١٧).

(٣) المرجع السابق (ص١١٧).

ثم عاد ففصل القول فيه – فبين أن الذي ترد روايته أبدًا هو الذي تعمد الكذب وأقر به، أما من أخطأ ولم يتعمد فإنه يقبل منه وتجوز رواية حديثه– فقال:" هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقر به، فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته، ولم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه وتجوز روايته بعد توبته، سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبري يقول:" إذا روى المحدث خبرًا ثم رجع عنه، وقال: كنت أخطأت فيه، وجب قبول قوله، لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه عنه، كما تقبل روايته، وإن قال: كنت تعمدت الكذب فيه، فقد ذكر أبو بكر الصيرفي في كتاب الأصول أنه لا يعمل بذلك الخبر ولا بغيره من روايته"[١].

٢- **التهمة بالكذب**: بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول [٢].

حكم رواية المتهم بالكذب:

متى عرف الراوي بالكذب في كلامه العادي لكن لم يظهر منه كذب في الحديث النبوي، ومتى اتهم الراوي بالكذب ترك حديثه.

قال الإمام مالك بن أنس:" لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من صاحب هوىً يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله

(١) الكفاية (ص ص١١٨).

(٢) نزهة النظر ص ١٠٦.

-صلى الله عليه وسلم-، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به" [١].

٣- الفسق:

الفسق لغة: هو الخروج عن الشيء أو القصد، وهو الخروج عن الطاعة، والفسق: الفجور. ويقال إذا خرجت الرطبة من قشرها؛ قد فسقت الرطبة من قشرها، والفأرة عن جحرها [٢].

الفسق اصطلاحاً: للعلماء تعاريف مختلفة للفسق تصب في معنى واحد على اختلاف فيما بينها في تحقيق المراد الاصطلاحي من الكلمة، فمنهم من قال: هو ارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر [٣]، ولعل التعريف الأجود للفسق عند الفقهاء بأنه: ارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة أو صغائر ولم تغلب طاعاته معاصيه [٤].

٤- البدعة: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة [٥]، ومن أفضل تعاريفها هو تعريف الشُّمُنّي:" ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة واستحسان، وجعل دينا قويما

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٣٩.

(٢) لسان العرب ١٠/ ٣٠٨.

(٣)البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٦/ ٢٨٤

(٤)تحفة المحتاج ٦/ ٢٦٩

(٥) نزهة النظر ص٢٢٣.

وصراطا مستقيما [١]. وسياتي لها مزيد بيان في مبحث حكم الرواية عن أهل الأهواء والبدع.

٥- الجهالة:

عرف الخطيب المجهول بقوله: " هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد" [٢].

أسباب الجهالة: للجهالة سببان بينهما الحافظ ابن حجر بقوله:

أَحَدُهُما: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعوتُهُ مِن اسمٍ أَو كُنْيَةٍ أَو لَقَبٍ أَو صِفَةٍ أَو حِرْفةٍ أَو نَسَبٍ ، فيشتَهِرُ بشيءٍ مِنها ، فيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ مِن الأغْراضِ ، فيُظنُّ أَنَّه آخرُ ، فيَحْصُلُ الجهْلُ بحالِه.

والأمر الثاني: أَنَّ الرَّاويَ قد يكونُ مُقِلاً مِن الحديثِ ، فلا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ، وَقد صَنَّفوا فِيهِ الوُحْدانَ، وهو مَن لم يَرْوِ عنهُ إِلاَّ واحِدٌ ، ولو سُمِّي [٣].

وتنقسم الجهالة إلي:-

أولاً جهالة العين: وهو أن يذكر اسم الراوي ولكن لا يروي عنه غير راوٍ واحد فقط .

وحكم رواية مجهول العين :

١- لا يقبله بعض من يقبل مجهول العدالة، قال السيوطي: ورده هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

---

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) ١/ ٥٦١

(٢) الكفاية ص ١١١.

(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص ٥١-٥٢

٢- وقيل يقبل مطلقاً وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيداً علي الإسلام.

٣- وقيل إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ويحيي بن سعيد القطان واكتفينا في التعديل بواحد قبل وإلا فلا.

٤- وقيل إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد كمالك بن دينار قُبل وإلا فلا واختاره ابن عبد البر.

٥- وقيل إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قُبل وإلا فلا واختار هذا القول أبو الحسن القطان وصححه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني.

ثانياً : مجهول الحال: وينقسم إلي قسمين

أ- مجهول الحال ظاهراً وباطناً وذلك بأن لا يزكيه ويشهد له بالعدالة عالمان معتبران من علماء الجرح والتعديل .

حكم روايته: قال ابن الصلاح وتبعه النووي والسيوطي: رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه لا تقبل عند الجماهير يعني من المحدثين والفقهاء والأصوليين

٢- وقيل: تقبل مطلقاً

٣- وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبل وإلا فلا

ب- مجهول الحال باطناً دون الظاهر وهو المستور

عرفه ابن حجر فقال: المستور: هو ما روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق.

حكم روايته: ١- قبل روايته جماعة بغير قيد. ٢- ردها الجمهور.

يقول ابن حجر: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلي استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر[١].

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالضبط: وهي خمسة أسباب:

١- **فحش الغلط**: ومعناه كثرة الغلط، وكل شيء جاوز حده فهو فاحش، وذلك بأن يكون غلط الراوي أكثر من صوابه أو يتساويان، أما إذا كان الغلط قليلاً فإنه لا يؤثر إذ لا يخلو الإنسان من الغلط والنسيان [٢].

قال سفيان الثوري رحمه الله:" ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك [٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى - وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحياناً وفيمن بعدهم، وإذا كثر غلط الراوي ترك حديثه [٤].

وروى الخطيب البغدادي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان لا يترك حديث رجل إلا رجل متهم بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط [٥].

٢ - **سوء الحفظ**: وسيء الحفظ هو من لم يُرَجَّح جانب إصابته على جانب خطئه.

---

(١) الكفاية (١/ ٨٨)، مقدمة ابن الصلاح (١/ ١١٠)، تدريب الراوى (١/ ١٧٢).

(٢) شح نخبة الفكر، عبد الكريم خضير ٦/ ١٨.

(٣) شرح علل الترمذي ١/ ٣٣٩.

(٤) قاعدة جليلة في التوسل والوَسيلة (ص: ١٦١).

(٥) الكفاية (ص: ٢٢٧).

أنواعه: سيء الحفظ نوعان.

الأول: أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته ويلازمه في جميع حالاته، ويسمى خبره الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

والثاني: أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه، أما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، فهذا يسمى " المُخْتَلَط "، والاختلاط: هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض : من موت ابن أوسرقة مال أو ذهاب كتب واحتراقها [1].

٣- حكم روايته:

أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة.

وأما الثاني: أي المُخْتَلَط فالحكم في روايته التفصيل الآتي :

إذا وصف الراوي بالاختلاط فإنه ينظر في عدة أمور:-

أولاً: هل الراوي المختلط حدث بشيء بعد اختلاطه.

ثانياُ: إن كان حدث بعد الاختلاط، لزم أن ينظر الراوي عنه، هل هو ممن سمع منه قبل الاختلاط أم بعد الاختلاط، أم أنه سمع منه في الحالتين.

ثالثاً: إن كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط وكان المختلط ثقة، فلا يضر آنذاك الاختلاط.

رابعاً: إن كان الراوي عنه ممن سمع منه بعد الاختلاط، فينظر، هل تابع المختلط أحداً من الثقات ؟ فإن كان قد توبع، فهذا دليل علي أنه لم يخطيء في هذه الرواية،

---

(١) فتح المغيث ٤/ ٤٥٨.

وأنه قد ضبطها، وإن كان قد خولف فيها فهذا دليل علي أنه قد أخطأ في هذه الرواية، وأنها من جملة ما اختلط عليه.

خامساً: إن كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فإن كان ثمة قرينة تدل علي أن روايته هذه عنه مما سمعه منه قبل الاختلاط، فلا كلام، وإلا نظر في متابعات السند كالذي قبله.

سادساً: إن كان الراوي المختلط ضعيفاً أصلاً، فلا حاجة للبحث في حاله، لأنه لا يؤثر آنذاك مسألة الاختلاط، إذ أنه سبب آخر للضعف غير السبب الأصلي، وإنما ينظر في متابعات السند.

وبذلك يمكن للباحث الحكم علي حديث رمي بعض رواته بالاختلاط [١].

٣- الغفلة: وهي غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له، كذا في المصباح، وعرفه الفيروز آبادي في البصائر :بأنه سهو يتعري عن قلة التحفظ والتيقظ، ولا بد من تقييد الغفلة بالكثرة، لأن مجرد الغفلة ليست سبباً للطعن لقلة من يعافيه الله منها[٢].

أسباب الغفلة: ذكر شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى -للسهو والغفلة سبعة أسباب هي:

١- الاشتغال عن هذا الشأن- أي: شأن الحديث- بغيره: ككثير من أهل الزهد و العبادة.

٢- الخلو عن معرفة هذا الشأن.

---

(١) نزهة النظر ص (٧٣-٧٤)، وفتح المغيث (٣/ ٢٧٧- ٢٩٢).

(٢) شرح النخبة للخضير٦/ ١٩.

٣- التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

٤- أن يُدخَل في حديثه ما ليس منه و يزوَّر عليه.

٥- أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

٦- الإرسال، و ربما كان الراوي له غير مرضي.

٧- التحديث من كتاب لإمكان اختلافه.

و قال: فلهذه الأسباب و غيرها اشترط أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر [١].

وقد عرف الحميدي الغفلة التي ترد بها حديث الرضا الذي لا يعرف بكذب فقال:" هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك، فيكف عنه [٢].

و حديث كثير الغفلة يسمى المنكر عند من لا يشترط قيد المخالفة في المنكر.

٤- **كثرة الأوهام**: الوهم: من خطرات القلب، والجمع أوهام، وللقلب وهم. وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن[٣].

واصطلاحا : هو رواية الحديث على سبيل التوهم، أي بناءً على الطرف المرجوح المقابل للظن، وبيان ذلك أن المعلوم إما أن يستقر في الذهن من غير تردد أو بتردد،

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٤٦.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص٢٣٣..

(٣) لسان العرب ١٢/ ٦٤٣.

فالأول يسمى العلم وسبق الكلام عليه، الثاني :إما أن يكون راجحاً أو مرجوحاً أو مساوياً. فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم والمساوي هو الشك [١].

فإذا كان الوهم هو الغالب على رواية الراوي ترك حديثه، أما الوهم اليسير فإنه لا يضر ولا يخلو عنه أحد، قال ابن المهدي : الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه" [٢].

٥- مخالفة الثقات: والثقة في الاصطلاح :من جمع بين صفتي العدالة والضبط، فمن خالف الثقات لا شك أنه ليس بثقة؛ لأن موافقة الثقات هي المقياس لمعرفة ضبط الراوي[٣].

والمقصود هنا مخالفة الثقات، الإكثار من مخالفة الثقات، أما وقوع مخالفة الثقات النادر هذا يحكم على حديثه بالشذوذ لكنه لا ينزل عن درجة الثقات، المقصود بالمخالفة الكثيرة [٤].

---

(١) شرح النخبة للخضير ٦/ ٢٥.

(٢) الجامع ٢/ ٩٠.

(٣) شرح النخبة للخضير ٦/ ٢٥.

(٤) شرح النخبة، خضير ٦/ ٢٦.

المبحث التاسع

ألفاظُ الجرحِ والتعديلِ ومراتُبها.

المطلب الأول: نشأة مراتب الجرح والتعديل.

إن معرفة عبارات وألفاظ الجرح والتعديل من أهم ما يجب معرفته، وضبطه، وتحريره في علم الجرح والتعديل؛ فهي قوام هذا العلم، وهي أساسه الذي يُبنَى عليه، وهي أيضًا المعيار الذي يقاس به حال الراوي عدالةً، وضبطًا، وحفظًا، وإتقانًا، أو جهالةً وضعفًا، وغير ذلك. وهي المقياس الذي نحتكم إليه إذا أردنا قبول رواية الراوي، أو ردها، أو ترجيحها على رواية غيره عند التعارض.

والذي يطالع كتب الجرح والتعديل يقف على كثير من الألفاظ والعبارات والمصطلحات التي أطلقها الأئمة النقاد في الرواة جرحًا وتعديلًا؛ سواء أكانت هذه الألفاظ والعبارات مفردة، أم مركبة، أم مكررة.

ومن المعلوم أن أول من قام بمحاولة جمع ألفاظ الجرح والتعديل هو الإمام الحافظ: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)؛ فقد كان له فضل السبق في جمعها، وترتيبها، وتصنيفها في مراتب أربع من حيث الشدة، والتوسط، والضعف بالنسبة للجرح، وكذلك للتعديل.

قال رحمه الله تعالى:" وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد أنه ثقة، أو متقن ثبت: فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له أنه صدوق، أو محله الصدق، أو لابأس به: فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ: فهو بالمنزلة الثالثه يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث: فأنه يكتب حديثه للاعتبار(١)، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث: فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارًا، وإذا قالوا ليس بقوي: فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث: فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كَذَّاب: فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعه"(٢).

غير أن ابن أبي حاتم لم يستوعب جميع ألفاظ الجرح والتعديل ولم يكن ذلك قصده؛ وإنما ذكر نماذج مما وقف عليه من أقوالهم يستدل بها على غيرها.

لكن الذي لا شك فيه أن ما قام به ابن أبي حاتم كان نقطة الانطلاق لمن جاء بعده من أئمة الجرح والتعديل الذين استفادوا من تجربته، ثم ساروا على دربه، فزادوا ألفاظًا لم يذكرها؛ نتيجةً للنظر في كتب الرجال أو نتيجة لاجتهاداتهم الشخصية،

---

(١) أي للنظر والبحث والتفتيش عن أصله ومقارنته بروايات أهل الثقة والضبط، قال الإمام السيوطي:" **الاعتبار**: أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث، راو غيره فرواه عن شيخه أو لا؟،فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عمن روى عنه؟ وهكذا إلى آخر الإسناد وذلك المتابعة، فإن لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر؟ وهو الشاهد فإن لم يكن فالحديث فرد فليس الاعتبار قسيمًا للمتابع والشاهد بل هو هيأة التوصل إليهما.[تدريب الراوي (١/ ٢٤١)].

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

وقد تراوحت هذه اللفاظ والمصطلحات بين القلة عند بعضهم، والكثرة عند البعض الآخر، لكن المؤكد أنه لم يؤثر عن أحدهم ادعاء استيعاب تلك الألفاظ، والمصطلحات.

لذا فقد صرح الحافظ السّخاوي(ت٩٠٢ه): بأن ما زاده الحافظ العراقي كان نتيجة النظر في كتب الرجال، ولم يأت نتيجة استقصاء وتتبع فعندما قال الحافظ العراقي(ت٨٠٦ه):" وجدت من الألفاظ في ذلك" تعقبه السخاوي بقوله:"يعني بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال ظفر بألفاظ كثيرة"[١].

ثم تباينت مناهج الأئمة الذين جاءوا بعد ابن أبي حاتم في جمع وترتيب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل؛ فمنهم من ارتضى تقسيمه، وصار عليه دون زيادة أو نقصان، ومنهم من زاد عليه بعض المراتب، ومنهم من توسع في ذكر الألفاظ، ومنهم من زاد عليه بيان حكم كل مرتبة من تلك المراتب.

فالحافظ أبو بكر الخطيب سار على دربه، ونقل نص كلامه من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تقديم، ولا تأخير، وذلك بعد أن قدم له بقوله:" فأما أقسام العبارات بإلاخبار عن أحوال الرواة فأرفعها: أن يقال حجةٌ، أو ثقةٌ، وأَدْوَنُها أن يقال: كَذَّاب، أو ساقطٌ"[٢] فقد اكتفى بذكر أرفع عبارات التوثيق، وأردأ عبارات الجرح.

---

(١) فتح المغيث (١/ ٣٦٢).

(٢) الكفاية (ص ٢٢).

ثم جاء بعده الحافظ ابن الصلاح(ت ٦٤٣هـ) فاكتفى بتقسيم ابن أبي حاتم أيضًا، وزاد عليه بعض الألفاظ التي يستخدمها النقاد، فكانت زياداته أول محاولة لإضافة بعض الألفاظ التي لم يذكرها ابن أبي حاتم.

قال رحمه الله:" وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح، والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكرناه، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره"(١).

ثم ذكر الألفاظ التي زادها على ابن أبي حاتم فقال:" ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم:" فلان قد روى الناس عنه"، "فلان وسط"، "فلان مقارب الحديث"، "فلان مضطرب الحديث"، "فلان لا يحتج به"، "فلان مجهول"، "فلان لا شيء"، "فلان ليس بذاك"، وربما قيل "ليس بذاك القوي"، "فلان فيه أو في حديثه ضعف"، وهو في الجرح أقل من قولهم "فلان ضعيف الحديث"، "فلان ما أعلم به بأسًا"، وهو في التعبير دون قولهم "لا بأس به"، وما من لفظة منها، ومن أشباهها إلا ولها نظير، أو أصل أصَّلْنَاه فتنبه إن شاء الله تعالى به عليها"(٢).

ثم جاء بعده الحافظ الذهبي(ت ٧٤٨هـ) فسار على تقسيم ابن أبي حاتم في التعديل، إلا أنه زاد عليه صيغة جديدة وهي؛ تكرير التوثيق كقولهم في الراوي

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٢١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٢٦).

"ثقةٌ ثقة"، أما في الجرح فقد رتب الألفاظ في خمس مراتب[١]، وفي كل من مراتب الجرح والتعديل زاد ألفاظًا لم يذكرها الحافظ ابن أبي حاتم.

ثم جاء بعده الحافظ زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) فتابع الحافظ الذهبي في تقسيمه لمراتب الجرح والتعديل، إلا أنه أكثر في زيادة الألفاظ، واهتم ببيان حكم هذه المراتب بيانًا واضحًا؛ فقال بعد أن ذكر مراتب التعديل:" وأما تمييز الألفاظ التي زدتها على كتاب ابن الصلاح؛ فهي المرتبة الأولى بكمالها، وفي المرتبة الثالثة قولهم: "مأمون خيار"، وفي المرتبة الرابعة قولهم:" فلان إلى الصدق ما هو"،و "شيخ وسط"، و"وسط"،و "جيد الحديث"،و"حسن الحديث"، و"صُوَيْلِح"،و "صدوق إن شاء الله"، و"أرجو أنه لا بأس به"، وهي نظير "ما أعلم به بأسًا"، و الأولى أرفع ؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك"[٢].

ثم قال بعد ذكر مراتب الجرح:" وأما تمييز ما زدته من ألفاظ الجرح على ابن الصلاح فهي:"فلان وضَّاع"، و"يضع"، و"وضَعَ"، و"دجال"، و"متهم بالكذب"، و"هالك"، و"فيه نظر"، و"سكتوا عنه"، و"لا يعتبر به"، و"ليس بالثقة"، و"رُدَّ حديثه"، و"ضعيف جدًا"، و"واهٍ بمَرَّة"، و"طرحوا حديثه"، و"ارمِ به"، و"مطرَّح"، و"لا يساوي شيئًا"، و"منكر الحديث وواه"، و"ضعَّفوه"، و"فيه مقال"، و"ضُعِّفَ"، و"تَعْرِف وتُنْكر"، و"ليس بالمتين"،"وليس بحجة"، و"ليس بعمدة"، و"ليس بالمرضي"، و"للضعف ما هو"، و"فيه خُلْفٌ"، و"طعنوا فيه"، و"سيئ الحفظ"، و"تكلموا فيه". فهذه

---

(١) مقدمة ميزان الاعتدال (١/ ١١٤).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١/ ٣٧٢).

الألفاظ لم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح، وهي موجودة في كلام أئمة أهل هذا الشأن"[١].

ثم جاء بعده الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) فاقتصر على أرفع مراتب التعديل، وأدناها، وأسوأ مراتب التجريح، وأسهلها، ولم يسرد المراتب كما فعل غيره[٢].

ثم جاء بعده الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) فجعل المراتب اثنتي عشرة مرتبة، وحاول جاهدًا أن يتم ما بدأه شيخه الحافظ ابن حجر من تتبع أقوال الأئمة جرحًا وتعديلًا في كتابه (التقريب)؛ فزاد ألفاظًا لم يذكرها شيخه الحافظ ابن حجر، ولا ذكرها غيره من العلماء.

وإن كان شيخه لم يتيسر له ذلك فإن السّخاوي سار في ذلك خطوة لا بأس بها، وها نحن أولاء نجده يستقصي ألفاظًا كثيرة لم يستقصها مَنْ قبله، وبذلك قدم لنا تعريفات لبعض المصطلحات التي أطلقها علماء الجرح والتعديل[٣].

أولا: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم.

قسم الحافظ ابن أبي حاتم ألفاظ التعديل إلى أربعة مراتب، وكذلك الجرح على النحو إلاتي:

١ - مراتب ألفاظ التعديل:

الأولى: إذا قيل في الراوي: أنه ثقة، أو: متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٧٩).

(٢) نزهة النظر (ص ١٣٦).

(٣) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: (ص ٢٤٣).

الثانية: وإذا قيل له: أنه صدوق، أو: محله الصدق، أو: لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه. وهي المنزلة الثانية.

الثالثة: وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: وإذا قيل: صالح الحديث، فأنه يكتب حديثه للاعتبار.

٢- مراتب ألفاظ الجرح:

الأولى: وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

الثانية: وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه، إلا أنه دونه.

الثالثة: وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

الرابعة: وإذا قالوا: متروك الحديث، أو: ذاهب الحديث، أو: كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة ".

فيلاحظ أن ابن حاتم اعتبر في هذه الدرجات الإحتجاج بالراوي أو عدمه، وعليه يمكن أن يستخلص من قسمته أن مراتب الرواة في الجملة ثلاث:

المرتبة الأولى: الاحتجاج.

وهو درجتان:

الدرجة الأولى: درجة راوي (الحديث الصحيح).

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم " ثقة، أو: متقن ثبت ".

والدرجة الثانية: درجة راوي (الحديث الحسن).

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم " صدوق، أو: محله الصدق، أو: لا بأس به ".

المرتبة الثانية: الاعتبار.

وهو ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: راوي الحديث الصالح المحتمل للتحسين.

ويندرج تحتها قول ابن أبي حاتم: " شيخ " و " صالح الحديث ".

الدرجة الثانية: راوي الحديث اللين الصالح للاعتبار.

ويندرج تحتها قول ابن أبي حاتم: " لين الحديث "، و " ليس بقوي ".

الدرجة الثالثة: راوي الحديث الضعيف الصالح للاعتبار.

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم: " ضعيف الحديث ".

المرتبة الثالثة: السقوط.

وجعلها ابن أبي حاتم درجة واحدة، وهي حرية بذلك وإن تفاوتت ، فرواية أخف من رواية الكذاب، لكن جمعهما بطلان نسبة الراوية إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم: " متروك الحديث، أو: ذاهب الحديث، أو: كذاب "[1].

ثانيا: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي.

قال الذهبي في ديباجة ميزان إلاعتدال:

١ – فأعلى الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، أو ثقة متقن، وثقة ثقة.

---

(١) تحرير علوم الحديث ١/ ٥٦٥ بتصرف.

٢ – ثم ثقة.

٣ – ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

٤ – ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.

فقد زاد رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة.

أما في الجرح فقال:

١ – وأردأ عبارات الجرح: دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث.

٢ – ثم: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

٣ – ثم متروك، وليس بثقة، و"سكتوا عنه" وذاهب الحَدِيث وَ"فِيه نظر" وهالك وساقط.

ويلحق بهذه المرتبة قولهم في الراوي:" متروك الحديث" قال ابن مهدي: سئل شعبة من الذي يترك حديثه؟ قال من يتهم بالكذب ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه، فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون [1].

ومجيء لفظ " سكتوا عنه" و " فيه نظر" في المرتبة الثالثة هنا، والثانية عند الحافظ العراقي، إنما يتماشى مع اصطلاح الإمام البخاري فقط في اطلاق هاتين الكلمتين. قال السخاوي:" وكثيرا ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا

(١) فتح المغيث ٢/ ١٢٦.

حديثه بل قال ابن كثير: إنها أدنى المنازل عنده وأردؤها، قلت: لأنه لورعه قل أن يقول: كذاب أو وضاع. نعم، ربما يقول: كذبه فلان، ورماه فلان بالكذب، فعلى هذا فإدخالها في هذه المرتبة بالنسبة للبخاري خاصة مع تجوز فيه أيضا، وإلا فموضعها منه التي قبلها"[١].

٤ - ثمَّ واه بِمرَّة وَلَيْسَ بِشَيْء وَضَعِيف جدا وضعفوه وَضَعِيف وواه وَنَحْو ذَلِك

٥ - ثمَّ يضعف وَفِيه ضعف وَقد ضعف لَيْسَ بِالْقَوِيّ لَيْسَ بِحجَّة لَيْسَ بِذَاكَ يُعْرَف ويُنْكَر [٢] فِيهِ مقَال تكلم فِيهِ لين سيء، الْحِفْظ لَا يحْتَج بِهِ اخْتلف فِيهِ صَدُوق لكنه مُبْتَدع وَنَحْو ذَلِك من الْعبارَات الَّتِي تدل على اطراح الرَّاوِي بالأصالة أو على ضعفه أو على التَّوَقُّف فِيهَا أو على عدم جَوَاز أن يحْتَج بِهِ[٣].

ثالثا: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ العراقي.

مَرَاتِب التَّعْدِيل على أَرْبَعْ أو خمس طَبَقَات.

فالمرتبة الأولى الْعليا من ألفاظ التَّعْدِيل وَلم يذكرهَا ابْن أبي حَاتِم وَلَا ابْن الصّلاح هِيَ إِذا كرر لفظ التوثيق اما مَعَ تبَاين اللَّفْظَيْنِ كَقَوْلِهِم ثَبت حجَّة أو ثَبت حَافظ أو

---

(١) فتح المغيث ٢/ ١٢٧.

(٢) المشهور في هذه الجملة: تَعْرِف وتُنْكِر بتاء الخطاب، ومعناها على وجهيها: أن الراوي المتصف بها يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة، فحديثه يحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين. (ينظر تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٤٣ رقم ١ بتصرف).

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

ثِقَة ثَبت أو ثِقَة متقن أو نَحْو ذَلِك وأما مَعَ اعادة اللَّفْظ إلاول كَقَوْلِهِم ثِقَة ثِقَة وَنَحْوهَا.

الْمرتبَة الثَّانِيَة: هِيَ الَّتِي جعلهَا ابْن أبي حَاتِم وَتَبعهُ ابْن الصّلاح الْمرتبَة الأولى قَالَ ابْن أبي حَاتِم وجدت الألفاظ فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل على مَرَاتِب شَتَّى فإذا قيل للْوَاحِد أنه ثقه أو متقن فَهُوَ مِمَّن يحْتَج بحَديثه قَالَ ابْن الصّلاح وَكَذَا اذا قيل فِي الْعدْل أنه ضَابِط أو حَافظ وَقَالَ الْخَطِيب ارْفَعْ الْعبارَات أن يُقَال حجَّة أو ثِقَة.

الْمرتبَة الثَّالِثَة قَوْلهم لَيْسَ بِهِ بَأْس او لا باس بِهِ أو صَدُوق أو مامون وَجعل ابْن أبي حَاتِم وَابْن الصّلاح هَذِه ثَانِيَة وادخلا فِيهَا قَوْلهم محَله الصدْق

الْمرتبَة الرَّابِعَة: قَوْلهم محَله الصدْق أو رووا عَنهُ أو إلى الصدْق مَا هُوَ أو شيخ وسط أو وسط أو شيخ أو صَالح الحَدِيث أو مقارب الحَدِيث بِفَتْح الرَّاء وَكسرهَا أو جيد الحَدِيث أو حسن الحَدِيث أو صُوَيْلِح ان شَاءَ الله أو ارجو أنه لَيْسَ بِهِ بَأْس.

وَاقْتصر ابْن أبي حَاتِم فِي الثَّالِثَة على قَوْلهم شيخ وَقَالَ هُوَ بالمنزلة الَّتِي قبلهَا يكْتب حَدِيثه وَينظر فِيهِ إلا أنه دونهَا وَاقْتصر فِي الرَّابِعَة على قَوْلهم صَالح الحَدِيث.

ثمَّ ذكر ابْن الصّلاح من ألفاظهم على غير تَرْتِيب قَوْلهم فلَان روى عَنهُ النَّاس فلَان وسط فلَان مقارب الحَدِيث فلَان مَا اعْلَم بِهِ بَأْسا قَالَ وَهُوَ دون قَوْلهم لَا بَأْس بِهِ.

مراتب ألفاظ الجرح:

مَرَاتِب الفاظ التجريح على خمس مَرَاتِب وَجعلهَا ابْن أبي حَاتِم وَتَبعهُ ابْن الصّلاح ارْبَعْ مَرَاتِب

الْمرتبَة الأولى: وَهِي أسوؤها أن يُقَال فلَان كَذَّاب، أو يكذب، أو يضع الحَدِيث، أو وَضاع، أو وضع حَدِيثا، أو دجال، وأدخل ابْن حَاتِم والخطيب بعض الفاظ الْمرتبَة الثَّانِيَة فِي هَذِه. قَالَ ابْن أَي حَاتِم إذا قَالُوا مَتْرُوك الحَدِيث، أو ذَاهِب الحَدِيث، أو كَذَّاب فَهُوَ سَاقِط لَا يكْتب حَدِيثه.

الْمرتبَة الثَّانِيَة: فلَان مُتَّهم بِالْكَذِبِ، أو الْوَضع، وَفُلَان سَاقِط، وَفُلَان هَالك، وَفُلَان ذَاهِب أو ذَاهِب الحَدِيث، أو مَتْرُوك، أو مَتْرُوك الحَدِيث، أو تَرَكُوهُ، أو فِيهِ نظر، أو سكتوا عَنهُ، فلَان لَا يعْتَبر بِهِ أو لَا يعْتَبر بحَديثه أو لَيْسَ بالثقة أو لَيْسَ بِثِقَة وَلَا مَأْمُون وَنَحْو ذَلِك

الْمرتبَة الثَّالِثَة: فلَان رد حَدِيثه أو ردُّوهُ حَدِيثه أو مَرْدُود الحَدِيث وَفُلَان ضَعِيف جدا وواه بِمرَّة وطرحوا حَدِيثه أو مطرح أو مطرح الحَدِيث وَفُلَان ارْمِ بِهِ وَلَيْسَ بشئ أو لَا شئ وَفُلَان لَا يُسَاوِي شَيْئا وَنَحْو ذَلِك

وكل من قيل فِيهِ ذَلِك من هَذِه الْمَرَاتِب الثَّلَاث لَا يحْتَج بِهِ وَلَا يستشهد بِهِ وَلَا يعْتَبر بِهِ

الْمرتبَة الرَّابِعَة: فلَان ضَعِيف مُنكر الحَدِيث أو حَدِيثه مُنكر أو مضطرب الحَدِيث وَفُلَان واه وضعفوه وَفُلَان لَا يحْتَج بِهِ.

الْمرتبَة الْخَامِسَة: فلَان فِيهِ مقَال فلَان ضَعِيف أو فِيهِ ضعف أو فِي حَدِيثه ضعف وَفُلَان يعرف وينكر وَلَيْسَ بِذَاكَ أو بِذَاكَ الْقوي وَلَيْسَ بالمتين وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ وَلَيْسَ بِحجَّة وَلَيْسَ بعمدة وَلَيْسَ بالمرضي وَفُلَان للضعف مَا هُوَ وَفِيه خلف

وطعنوا فِيهِ ومطعون وسيء الْحِفْظ ولين أو لين الحَدِيث أو فِيهِ لين وَتَكَلَّمُوا فِيهِ وكل من ذكر من بعد قولي لَا يُسَاوِي شَيْئا فأنه يخرج حَدِيثه للاعتبار [1].

رابعا: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند السخاوي والسندي.

ذكر السخاوي فِي شرح الألفية والسندي فِي شرح النخبة فِي هَذَا الْمقَام تَفْصِيلًا حسنا وَجعلا لكل من ألفاظ الْجرْح والتزكية سِتّ مَرَاتِب وبيناها بَيَانا مستحسنا ومحصله أن الفاظ التَّعْدِيل على سِتّ مَرَاتِب:

الأولى: أرفعها عِنْد الْمُحدثين الْوَصْف بِمَا دلّ على الْمُبَالغَة أو عبر عَنهُ بأفعل كأوثق النَّاس، وأضبط النَّاس، وإليه الْمُنْتَهى فِي التثبيت، وَيلْحق بِهِ لَا أعرف لَهُ نظيرا فِي الدُّنْيَا.

الثانية: ثمَّ مَا يَلِيهِ كَقَوْلِهِم فلَان لَا يسْأَل عَنهُ.

الثالثة: ثمَّ مَا تَأَكد بِصفة من الصِّفَات الدَّالَّة على التوثيق كثقة ثِقَة وَثَبت ثَبت واكثر مَا وجد فِيهِ قَول ابْن عُيَيْنَة حَدثنَا عَمْرو بن دِينَار وَكَانَ ثِقَة ثِقَة إلى أن قَالَه تسع مَرَّات وَمن هَذِه الْمرتبَة قَول ابْن سعد فِي شُعْبَة ثِقَة مَأْمُون ثَبت حجَّة صَاحب حَدِيث.

الرابعة: ثمَّ مَا انْفَرد فِيهِ بِصِيغَة دَالَّة على التوثيق كثقة أو ثَبت أو كَأنه مصحف أو حجَّة أو إمام أو ضَابِط أو حَافظ وَالْحجّة اقوى من الثِّقَة.

الخامسة: ثمَّ قَوْلهم لَيْسَ بِهِ بَأْس أو لَا بَأْس بِهِ عِنْد غير ابْن معِين [1]، أوْ صَدُوق أو مَأْمُون أو خِيَار الْخلق.

---

(١) شرح الألفية ١/ ٣٧٠.

السادسة: ثمَّ مَا اشعر بِالْقربِ من التجريح وَهُوَ ادنى الْمَرَاتِب كَقَوْلِهِم لَيْسَ بِبَعِيد من الصَّوَاب أو شيخ أو يروي حَدِيثه أو يعْتَبر بِهِ أو أو صَالح الحَدِيث أو يكْتب حَدِيثه أو مقارب الحَدِيث أو صُوَيْلِح أو صَدُوق ان شَاءَ الله وارجو ان لَا بَأْس بِهِ وَنَحْو ذَلِك هَذِه مَرَاتِب التَّعْدِيل [٢].

وأما مَرَاتِب الْجرْح فست:

الأولى مِنْهَا مَا يدل على الْمُبَالغَة كأكذب النَّاس أو اليه الْمُنْتَهى فِي الْكَذِب أو هُوَ ركن الْكَذِب أو منبعه أو معدنه وَنَحْو ذَلِك.

الثَّانِيَة مَا هُوَ دون ذَلِك كالدجال والكذاب والوضاع فأنها وان اشْتَمَلت على الْمُبَالغَة لَكِنَّهَا دون الأولى وَكَذَا يضع أو يكذب.

الثَّالِثَة مَا يَليهَا كوقولهم فلَان يسرق الحَدِيث وَفُلَان مُتَّهم بِالْكَذِبِ أو الْوَضع أو سَاقِط أو مَتْرُوك أو هَالك أو ذَاهِب الحَدِيث أو تَرَكُوهُ أو لَا يعْتَبر بِهِ أو بحَديثه أو لَيْسَ بالثقة أو غير ثِقَة الرَّابِعَة مَا يَليهَا كَقَوْلِهِم فلَان رد حَدِيثه أو مَرْدُود الحَدِيث أو ضَعِيف جدا أو واه بِمرَّة أو طرحوه أو مطروح الحَدِيث أو مطروح أو لَا يكْتب حَدِيثه أو لَا تحل كِتَابَة حَدِيثه أو لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ وَلَيْسَ بشئ أو لَا شَيْء خلافًا لِابْنِ معِين

---

(١) فإنها عنده تساوي " ثقة" عن ابن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان " ليس به بأس "، وفلان " ضعيف "؟ قال: إذا قلت لك: " ليس به بأس " فهو ثقة، وإذا قلت لك: " هو ضعيف " فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه. (مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٤).

(٢) فتح المغيث ٢/ ١١٢.

الخامسة: وَهِي فلَان لَا يحْتَج بِهِ أو ضَعَّفُوهُ أو مضطرب الحَدِيث أو لَهُ مَا يُنكر أو لَهُ مَنَاكِير أو مُنكر الحَدِيث أو ضَعِيف.

السَّادِسَة: وَهِي اسهلها قَوْلهم فِيهِ مقَال أو ادنى مقَال أو ضعف أو يُنكر مرّة وَيعرف اخرى أو لَيْسَ بِذَاكَ أو لَيْسَ بِالْقَوِيّ أو لَيْسَ بالمتين أو لَيْسَ بِحجَّة أو لَيْسَ بعمدة أو لَيْسَ بمأمون أو لَيْسَ بِثِقَة أو لَيْسَ بالمرضي أو لَيْسَ يحمدونه أو لَيْسَ بِالْحَافِظِ أو غَيره اوثق مِنْهُ أو فِيهِ شيء أو فِيهِ جَهَالَة أو لَا أدري مَا هُوَ، أو ضَعَّفُوهُ، أو فِيهِ ضعف، أو سيء الْحِفْظ، أو لين الحَدِيث، أو فِيهِ لين عِنْد غير الدَّارَقُطْنِيّ فأنه قَالَ إذا قلت لين لَا يكون سَاقِطا مَتْرُوك الاعتبار وَلَكِن مجروحا بشيء لَا يسْقط بِهِ عَن الْعَدَالَة، وَمِنْه قَوْلهم تكلمُوا فِيهِ نظر عِنْد غير البُخَارِيّ[1].

وبناء على ذلك فيمكن حصر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل في ست مراتب على النحو التالي:

أولًا: مراتب ألفاظ التعديل:

الأولى: ما دل على المبالغةِ في التوثيق بلفظ " أفعل "، مثل" أوثق"، وأعلم، وإليه المنتهى في التثبت.

الثانية: ما تأكدَ بصفةٍ أو صفتين من صفاتِ التوثيقِ مثل: ثقة ثقة، ثقة ثبت، ثقةٌ حجةٌ، ثقة مأمون.

الثالثة: ما دلَّ على التوثيقِ من غير توكيد، مثل: ثقة، حجة، عدلٌ ضابطٌ.

---

(١) فتح المغيث ٢/ ١٢٤.

الرابعة: ما دلَّ على التعديلِ، من دون إشعارٍ بالضبطِ، مثل: صدوق، لا بأس به عند غير ابن معين.

الخامسة: ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل: شيخ، إلى الصدق ما هو.

السادسة: ما أشعر بالقربِ من التجريح، مثل: فلانٌ مقاربُ الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه، يعتبر به.

حكم هذه المراتب:

أما المراتب الأولى، والثانية، والثالثة؛ فيُحتجُّ بأهلها، وإنْ كان بعضُهم أقوى من بعضٍ، وأما المرتبة الرابعة، والخامسة؛ فلا يحتجُّ بأهلها، ولكن حديثهم للاختبار، وإن كانت الخامسة دون الرابعة، وأما المرتبة السادسة، فلا يحتجُّ بأهلها، ولكن حديثهم يُكتبُ للاعتبار، دون الاختبار [1].

ثانيًا: مراتب ألفاظ التجريحُ.

الأولى: ما دلّ على التليـين: وهو أسهل مراتب الجرح، مثل: فلانٌ ليّن الحديث، فيه مقال، ليس بذاك، فيه ضعف.

الثانية: ما صُرّح بعدم الاحتجاج به، مثل: لا يحتج به، واهٍ، لا يكتب حديثه، له مناكير.

الثالثة: ما صُرح بعدم كتابة حديثه، مثل: لا يكتب حديثه، لا تحل الرواية عنه، طرحوا حديثه.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧)، فتح المغيث (١/ ٣٦٢)، الكفاية (ص ٢٢).

الرابعة: ما دل على اتهامه بالكذب، مثل: فلانٌ متهم بالكذب، ساقط، يسرق الحديث، ليس بثقة.

الخامسة: ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، دجال، وضاع.

السادسة: ما دل على المبالغة في الكذب: وهو أسوأ المراتب، مثل: فلان أكذب الناس، ومعدن الكذب، وإليه ينتهي الوضع.

حكم هذه المراتب:

المرتبة الأولى، والثانية؛ لا يحتج بحديثهم، لكن يُكتب للاعتبار، والمراتب الباقية لا يُكتب حديثهم، ولا يُعتبر به [1].

المطلب الثالث: تحرير بعض عبارات الجرح والتعديل.

من المعلوم أن هذه الألفاظ والعبارات جاءت نتيجة اجتهادات أئمة الجرح والتعديل(ﷺ) ولذا فأنها لم تأتِ متفقة في كل الأحوال؛ وإنما جاءت متفقة حينًا ومختلفة حينًا آخر تبعًا لاختلاف اجتهاداتهم؛ فلم يكن هناك اصطلاح دقيق ومحدد يمكن من خلاله الحكم على الراوي قولًا واحدًا؛ بل كان لكل إمام منهم ألفاظه وعباراته الخاصة التي يعبر بها عما يريد بيأنه، حتى جاء ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) - رحمه الله تعالى – وقام بمحاولة جمع العبارات والمصطلحات، وتحديدها، ونظمها في مراتب.

ويضاف إلى ذلك – أيضًا - وجود بعض العبارات والألفاظ المختصرة اختصارًا شديدًا أو النادرة أو قليلة الاستعمال، أو المتجاذبة بين التعديل والتجريح التي

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

أطلقها الأئمة على الرواة والتي تحتاج إلى توضيح وبيان، ومن ذلك وصفهم الراوي ب "الميزان"، وهو وصف لعبد الملك بن أبي سليمان. قال سفيان الثوري (ت١٦١ه) في عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمِي:"حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان"(١)، وهو أيضًا وصف للإمام العلم مِسعر بن كِدام، قال إبراهيم بن سعيد الجوهري:" كان مِسعر يسمى الميزان"(٢)، وقال أيضًا:" كان شعبة وسفيان إذا اختلفا في شيءٍ قالا: اذهب بنا إلى الميزان مِسعر بن كِدام"(٣)، وباستقراء الأئمة لهذا اللفظ تبين أنه كناية عن قوة الحفظ، وشدة الإتقان.

ومنه أيضًا قولهم في الراوي "سمن وعسل"، و" خل وزيت"، و" دعني لا أَقِيءُ به"، فقد روي عن شعبة (ت١٦٠ه) أنه سئل عن عبد الله بن عَون فقال:" سمن وعسل"، قيل فما تقول في هشام بن حسان؟ فقال:" خل وزيت"، قيل فما تقول في أبي بكر الهُذَلِي؟ قال:" دَعْنِي لا أَقِيءُ به"(٤).

ومنه أيضًا قول الإمام أحمد (ت٢٤١ه) في الراوي:" هو كذا وكذا".

قال عبد الله: سألت أبي عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثَرَوَان فقال:" هو كذا وكذا روى أحاديث عن الأعمش وهو يخالف في أحاديث"(٥).

---

(١) تهذيب التهذيب (٦ / ٣٥٢ ترجمة رقم: ٧٥١ عبد الملك بن أبي سليمان).

(٢) المرجع نفسه (١/ ١٠٣ ترجمة رقم: ٢١٠ مسعر بن كدام).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧ / ٤٦٦ ترجمة رقم: ٥٩٠٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٠ ترجمة رقم: ٨٠ شعبة بن الحجاج).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤١٢ ترجمة رقم: ٨٧٠).

قال الإمام اللكنوي (ت١٣٠٤ه):" هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء تبين أنها كناية عمن فيه لين"[١]، إلى غير ذلك من الألفاظ والعبارات.

ولم يكن هذا ديدن الأئمة الكرام في استخدام الألفاظ الغامضة، أو قليلة الاستعمال، وإنما كان يقع منهم ذلك قليلا أو نادرا وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت بعض العبارات على حالها يحتاج إلى شرح وبيان، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من الأئمة ﷺ فقد قال ابن الصلاح (ت٦٤٣ه):" ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة"[٢].

وقال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه):" ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديلِ والجرح، وما بين ذلك من العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أهَمُّ من ذلك أن نَعلمَ بالاستقراء التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"[٣].

وقال الحافظ السّخاوي (ت٩٠٢ه):" من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارعٌ بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً

---

(١) الرفع والتكميل (ص ٢٢٤ – إيقاظ ١٠ في بيان مراد أحمد من قوله في الراوي هو كذا وكذا).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٦).

(٣) الموقظة (ص٨٢).

واصطلاحًا لكان حسنًا، ولقد كان شيخنا[١] يلهج بذكر ذلك، فيما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"[٢].

وقال الإمام السبكي (ت٧٥٦هـ):" ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضًا: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ؛ فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ ؛ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفى بعضها ذمًا أمر شديد لا يدركه إلا قَعِيْدٌ بالعلم"[٣].

من أجل ذلك فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى تحرير ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، ومعرفة قائليها، وبيان مرادهم منها، وغير ذلك.

۞ أهمية تحرير ألفاظ وعبارات الأئمة وبيان مرادهم منها.

وتظهر أهمية تحرير ألفاظ وعبارات الأئمة وبيان مرادهم منها فيما يأتي:

• عدم الخطأ في الحكم على الراوي، وما روى من حديث:

قال أبو الوليد الباجي(ت٤٧٤هـ):" واعلم أنه قد يقول المعدل "فلانٌ ثقةٌ" ولا يريد به: أنه مما يُحتج بحديثه، ويقول "فلان لا بأس به" ويريد: أنه يُحتج بحديثه؛ وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، وَوُجِّهَ السؤال له"[٤].

---

(١) الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – .

(٢) فتح المغيث (١/ ٣٦٢) مراتب التعديل.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٨) قاعدة في الجرح والتعديل.

(٤) التعديل والتجريح (١/ ٢٨٣) باب الجرح والتعديل.

إلى أن قال: فعلى هذا يَحْمِلُ ألفاظ الجرح والتعديل مَنْ فَهِمَ أقوالهم، وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة، والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل؛ فأنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا؛ وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم"[1].

• **عدم نسبة الأئمة إلى الجهل، والتناقض:**

إذ أن الخطأ في فهم عبارات الإمام، ومراده منها قد يؤدي إلى نسبته إلى الجهل أو إلى التناقض، والذي يطلع على أقوال ابن معين في الرجال دون معرفة لمراده نسبه إلى الجهل، أو التناقض، أو غير ذلك وهو لا يدري.

أولا: تحرير بعض عبارات التعديل:

۞ قولهم في الراوي "ثقة":

جاءت هذه اللفظة في المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وكذلك عند الخطيب البغدادي؛ فهي من أرفع عبارات التعديل عنده، وتبعهم ابن الصلاح، ومن الثانية عند الإمام الذهبي، والحافظ العراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر، ومن الرابعة عند الحافظ السخاوي، والسندي [2].

---

(١) التعديل والتجريح (١/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٤٢) وما بعدها.

وفي جميع تلك المراتب تفيد أن الراوي المتصف بها: صحيح الحديث، يكتب حديثه، ويحتج به عند الانفراد والاجتماع، لأنه جمع بين صفتي العدالة والضبط [١].

قال أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤ه) في حصين بن عبد الرحمن السُّلَمِيّ: " ثقة"، فقال له ابن أبي حاتم (ت٣٢٧ه):" يحتج بحديثه؟" قال:" إي والله"[٢].

۞ قولهم في الراوي: "صدوق":

جرى المتأخرون على إطلاق مصطلح"صدوق" على الراوي الذي خف ضبطه قليلًا، وهو الذي يطلقون على حديثه "حسن". قال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ه):" وخبر الآحاد، بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته فإن خَفَّ الضبط؛ فالحسن لذاته"[٣].

لكن حديث الموصوف بها لا يؤخذ على إطلاقه؛ وإنما ينظر فيه، ولا يحكم بحسنه حتى تندفع عن راويه مظنة الوهم والخطأ.

قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧ه):" إذا قيل للواحد أنه صدوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو لا بأس به: فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية"[٤].

وقد جعله ابن أبي حاتم، وابن الصلاح في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وذكره الحافظ الذهبي، والعراقي في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، وذكره

---

(١) معجم مصطلحات الحديث وعلومه،د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٤٤)، ط: دار النفائس، ط١ ١٤٢٩هـ.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٩٣ترجمة رقم:٨٣٧).

(٣) نخبة الفكر (ص ١) .

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧/ باب بيان درجة رواة اللآثار).

الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة التي فسرها بقوله:" من قصر درجة عن الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس"[١].

قال الدكتور نور الدين عتر – حفظه الله –:" إن مرتبة الرواة الذين قيل فيهم "صدوق"، و" لا بأس به"، و"خيار"، و"مأمون"، ونحوها تدل على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتًا مؤكدًا، وبالتالي صدقه، وأمانته، إن هذه المرتبة ساكتة عن صفة الضبط، والضبط شرط أساسي لابد منه لكي يحتج بحديث الراوي ؛لكن ألفاظ هذه المرتبة لا تشعر بإثباتها للراوي، ولا تشعر بنفيها عنه كذلك، ودلالة الصيغ اللغوية على ذلك واضحة، ونص على ذلك أئمة علم هذه المصطلحات، والعمدة في فهم المصطلحات على فهم أهلها، وتداولها لا خلاف في ذلك في أي علم من العلوم"[٢].

۞ قولهم في الراوي:" لا بأس به" ويلحق بها" لم يكن به بـأس".

هذه العبارة ذكرها ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وكذلك فعل ابن الصلاح، وجاءت في المرتبة الثالثة عند كلٍ من الحافظ الذهبي، والعراقي، وفي الخامسة عند السّخاوي ﷺ.

---

(١) مقدمة تقريب التهذيب (ص ٧٤).

(٢) ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها والتحقيق في مرتبة الصدوق: د. نور الدين عتر (ص ٤٧) ، ومعجم ألفاظ الجرح والتعديل مع تراجم موجزة لأئمة الجرح والتعديل: سيد عبد الماجد الغَوْرِي (ص١٠٧) ط: دار ابن كثير – دمشق.

وقد اختلف مدلول هذه العبارة تبعًا لمنهج من أطلقها فالمتقدمون يرون: أنه يكتب حديث من اتصف بها على سبيل الاعتبار وينظر فيه، وقد جرى المتأخرون على إطلاق هذه العبارة وما شابهها على الراوي الذي نزل عن درجة الثقة.

أما عند الإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣ه) فلها مدلول آخر فهي عنده بمعنى: "ثقة".

قال ابن أبي خيثمة(ت٢٧٩ه):" قلت ليحيى ابن معين:"إنك تقول فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت"ليس به بأس"فهو"ثقة"، وإذا قلت لك"هو ضعيف" فليس بثقة ولا يكتب حديثه"[١].

وقال اللّكنوي (ت١٣٠٤ه):" كثيرًا ما تجد في الميزان وغيره نقلًا عن ابن معين في حق الرواة لا بأس به فلعلك تظن منه أنه أدون من "ثقة" كما هو مقرر عند المتأخرين وليس كذلك فأنه عنده كثقة"[٢].

ومن الذين أطلقوا "لا بأس به" وأرادوا بها توثيق الراوي الإمام: دُحَيْم (ت٢٤٥ه)[٣].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص ٢٧٠/ ١٦٥٣).

(٢) الرفع والتكميل (ص ٢٢١) في بيان مراد ابن معين من قوله في الراوي لا بأس به أو ليس به بأس.

(٣) هو الإمام الحافظ والفقيه الكبير أبو سعيد: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو أبو سعيد الأموي، ثم الدمشقي محدث الشام. ثقة حافظ متقن، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومأتين.[تقريب التهذيب (ص ٣٣٥/ ٣٧٩٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)].

قال أبو زرعة الدمشقي(ت٢٦٤ه):" قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به. قال فقلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيرًا؟ قال: قد قلت لك أنه ثقة"[١].

۞ **قولهم في الراوي:" مَحَلُّه الصدق"**. هذه العبارة إذا قيلت في الراوي فأنها لا تشعر بكمال ضبطه؛ بل لا بد من النظر في حال هذا الراوي لمعرفة مقدار ضبطه.

قال البدر بن جماعة:" الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل رتبها ابن أبي حاتم فأجاد. فألفاظ التعديل مراتب، الأولى أعلاها: "ثقة"، أو"متقن"، أو"ثبت"، أو"حجة"، وفي العدل "حافظ"، أو "ضابط" فهذا حجة، الثانية: "صدوق"، أو"مَحَلُّه الصدق"، أو "لا بأس به" فهذا يكتب حديثه وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط، فينظر ليعتبر ضبطه، وقد تقدم الاعتبار"[٢].

كما أنها لا تدل على الضعف المطلق في حق الراوي المتصف بها.

قال الحافظ الذهبي – رحمه الله تعالى –: " ولم أتعرض لذكر من قيل فيه "مَحَلُّه الصدق"، أو" لا بأس به"، أو"صالح الحديث"، أو"ليس حديثه بشيء"، أو"هو شيخ"، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"[٣].

إذن فالوصف بهذه العبارة درجة متوسطة بين كمال الضبط وبين الضعف المطلق؛ لذلك فأنه إذا قيل في الراوي "مَحَلُّه الصدق" فأنه يكتب حديثه، وينظر فيه كما نص عليه ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى–[١].

---

(١) فتح المغيث (١ / ٣٦٧) مراتب التعديل.

(٢) المنهل الروي (ص ٦٥) الطرف الثاني في الإسناد وما يتعلق به.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ١١٤) خطبة الكتاب.

ثانيًا: ألفاظ وعبارات الجرح:

۞ قولهم في الراوي: "كذّاب":

الكذب إما أن يقع من الراوي في حديث الناس وإما في حديث النبي (ﷺ)؛ فالكاذب في حديث الناس لا تقبل روايته وإن توقى الكذب في حديث النبي (ﷺ) إلا إذا تاب فإن تاب قبلت روايته.

وقد عقد الخطيب بابًا عنونه بقوله: "باب في أن الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ ترد روايته"، ثم قال:" قد ذكرنا آنفًا قول مالك بن أنس في ذلك، ويجب أن يقبل حديثه إذا ثبتت توبته"(٢).

أما الكاذب في حديث الرسول ﷺ فلا تقبل روايته حتى وإن تاب، وفي ذلك يقول الخطيب - رحمه الله تعالى -: "فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث، وادعاء السماع؛ فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبدًا، وإن تاب فاعله"(٣).

وقد استدل على ذلك بما رواه بسنده عن عبد الرحمن عبيد الله بن أحمد الحلبي، قال:" سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع، قال:" توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبدًا"(٤).

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧/ باب بيان درجات رواة الآثار).

(٢) الكفاية (ص ١١٧).

(٣) المرجع السابق (ص ١١٧).

(٤) المرجع السابق (ص١١٧).

ثم عاد ففصل القول فيه – فبين أن الذي ترد روايته أبدًا هو الذي تعمد الكذب وأقر به، أما من أخطأ ولم يتعمد فأنه يقبل منه وتجوز رواية حديثه– فقال:" هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقر به، فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته، ولم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه وتجوز روايته بعد توبته، سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبري يقول:" إذا روى المحدث خبرًا ثم رجع عنه، وقال: كنت أخطأت فيه، وجب قبول قوله، لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه عنه، كما تقبل روايته، وإن قال: كنت تعمدت الكذب فيه، فقد ذكر أبو بكر الصيرفي في كتاب الأصول أنه لا يعمل بذلك الخبر ولا بغيره من روايته"[1].

۞قولهم في الراوي:" يسرق الحديث":

من الجرح الشديد الوصف بسرقة الحديث وقبل الحديث عن منهج الخطيب في الرواية عمن رمي بسرقة الحديث لابد من معرفة المقصود بسرقة الحديث، وحكم هذا الفعل.

أ- معنى سرقة الحديث:

قال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢ه):"الثاني والعشرون المقلوب: وهو أن يكون الحديث معروفًا برواية رجل معين فيروى عن غيره طلبًا للاغتراب، وتنفيقًا لسوق تلك الرواية؛ مثل أن يكون معروفًا برواية مالك عن نافع عن ابن عمر فيرويه عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهذا فيه على طريقة الفقهاء

(١) الكفاية (ص ص١١٨).

أنه يجوز أن يكون عنهما جميعًا، لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث أنه مقلوب، وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث" [١].

ب- حكم سرقة الحديث:

قال الذهبي (ت٧٤٨ه) في قولهم: "يسرق الحديث": " أهون من وضعه واختلاقه في الاثم؛ إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعى أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث"[٢].

۞ قولهم في الراوي: "كان غير ثقة" ويلحق بها: "ليس بثقة" – "لم يكن ثقة".

هذه العبارة من عبارات الجرح الشديد. وقد جاءت في المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، والحافظ السيوطي، ومن المرتبة الثالثة عند الحافظ الذهبي، وكذلك الحافظ شمس الدين السخاوي، وحديث المتصف بها لا يصلح للاحتجاج، ولا للاعتبار.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة يونس بن خبَّاب أبو حمزة، ويقال أبو الجَهْم مولى بني أسد، فقد قال فيه ابن معين: "ليس بثقة كان يشتم أصحاب النبي ﷺ ومن شتم أصحاب النبي ﷺ فليس بثقة"[٣].

فابن معين – رحمه الله تعالى – حكم على الراوي بقوله "ليس بثقة"، ولم يقصد بها اتهامه بالوضع أو الكذب؛ لأنه لم يكن كذلك فقد ترجم له ابن أبي حاتم فقال: "قال: سألت أبي عن يونس بن خبَّاب فقال:" مضطرب الحديث ليس

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢٦) القول في الأسانيد الواهية.

(٢) السخاوي فتح المغيث (١/ ٣٧٠) مراتب التجريح.

(٣) سؤالات بن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (٤٠٥ رقم ٥٥٩)،.

بالقوي"[١]. وإنما أراد ابن معين أنه لم يكن ثقة في دينه؛ وفسر ذلك بسببه للصحابة الكرام عليهم الرضوان. وقد علق الشيخ المعلمي - رحمه الله تعالى - على صنيع ابن معين فقال:" قد يطلقها - أي ابن معين- ولا يريد بها الجرح الشديد، وإنما يريد بها أن الرجل لم يبلغ درجة الاستقامة، والضبط المعروف عند إطلاق كلمة ثقة"[٢].

قال الخطيب الحافظ - رحمه الله تعالى - بعد ذكر بعض صور جرح الرواة بما لا يسقط العدالة: "وكذلك قول الجارح إن فلانًا "ليس بثقة " يحتمل أن يكون لهذا المعنى فيجب أن يفسر سببه"[٣].

ولما كانت هذه العبارة من العبارات المجملة وجب أن تفسر. فقد أطلقها بعض النقاد في حق جماعة بسبب فعل بعض المباحات، أو مقارفة بعض المكروهات، أو ارتكاب بعض ما يختلف في تحريمه، أو بعض المحرمات مما لا علاقة له بالعدالة، والضبط، والإتقان[٤].

والخطيب - رحمه الله تعالى- يستعمل هذه العبارة في الجرح الشديد؛ فقلما تجده يطلقها إلا على راوٍ متهم بالكذب، أو كَذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث، ويسوق من الأحاديث ما يبرهن على ذلك.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٣٨ ترجمة رقم: ١٠٠١).

(٢) التنكيل (١/ ٦٩).

(٣) الكفاية (١/ ١١١).

(٤) تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع (١/ ٦٢٣) ط: مؤسسة الريان ط: الثالثة ٢٠٠٧م.

مثال ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون أبو الحسين الرازي، قال:" وكان غير ثقة"(١).

قلت: ومحمد بن إسماعيل هذا ضعفه الإمام الدَّارَقُطنِيّ، وترجم له الحافظ الذهبي (٧٤٨ه) فقال:" وهو كَذَّاب ادعى لقي موسى بن نصر صاحب جرير بن عبد الحميد، وقال: "ولدت سنة سبعٍ وستين ومائتين"؛ فأنكر أبو القاسم اللالكائي وغيره ذلك. وقال: "موسى شيخ قديم".

ثم قال الذهبي:" قال الخطيب: كان غير ثقة، روى الأباطيل. ثم ساق له الخطيب ستة أحاديث باطلة بأسانيد صحاح. قال: "وذكر أنه سمع من موسى سنة ثلاثٍ وسبعين ومائتين"(٢).

۞ قولهم في الراوي: "منكر الحديث".

هذه العبارة يختلف مدلولها باختلاف قائلها.

فإذا صدرت هذه العبارة من الإمام البخاري كانت بمعنى كَذَّاب، أو وضَّاع، أو غير ذلك من ألفاظ الجرح القادحة.

نقل ابن القَطَّان أن البخاري قال:" كل من قلت فيه منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه"(٣). أي لا يحتج به، ولا يستشهد، ولا يعتبر بحديثه.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٥٠ ترجمة رقم:٤٤٨).

(٢) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني (ص١٠٠/ ٥١)، وتاريخ الإسلام (٢٥/ ٤٧٦).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ١١٩ ترجمة رقم:٣) ترجمة أبان بن جبله.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن زَاذَان فقد قال فيه البخاري:" منكر الحديث"[١].

قلت: ومحمد بن زاذان متروك الحديث؛ فقد قال أبو حاتم في ترجمته: "متروك لا يكتب حديثه"، وقال ابن عدي: "أحاديثه مضطربة"، وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"، وتساهل الدَّارَقُطنِيّ فقال:"ضعيف"، وقال ابن حجر: "متروك من الخامسة"[٢].

أما إذا صدرت هذه العبارة من أبي حاتم الرازي أفادت الضعف الهين الذي يُخَرَّج معه حديث المتصف بها للاعتبار.

ومن إلادلة على ذلك ما يلي:

١- ما جاء في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأَشْهَلي، فقد وثقه أحمد، وعن ابن معين روايتان إحداهما "صالح ولا يحتج به"، والثانية: "ليس بشيء"، وقال أبو حاتم:" شيخ ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث"، وقال النسائي:" ضعيف"، وقال الدَّارَقُطنِيّ:" شيخ ليس بقوي في الحديث"، وقال ابن حجر: "ضعيف من الثامنة"[٣].

قلت: اختلف الأئمة في إبراهيم بن إسماعيل؛ فقد وثقه الإمام أحمد وحسبك به، وحسن ابن معين أمره في إحدى الروايتين عنه، وجرحه في الأخرى جرحًا

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٨٧ ترجمة رقم: ٢٤٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٠٤)، تقريب التهذيب (ص ٤٧٨/ ٥٨٨٢).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٨٣ ترجمة رقم:١٩٦)، الضعفاء والمتروكين، (ص١١/ ٢).

شديدًا، وضعّفَه النسائي، والدَّارَقُطنِيّ، وابن حجر، وانفرد أبو حاتم فوصف حديثه بالنكارة؛ ومع ذلك قال في ترجمته: **شيخ ليس بقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به. أي يكتب حديثه للاعتبار**، فلو كان مقصوده من قوله" منكر الحديث" هو مقصود البخاري لما قال" يكتب حديثه".

۞ **قولهم في الراوي: "كان رافضيًا"، كان شيعيًا"، كان قدريًا" وما في معنى هذه العبارات.**

يُطعن في عدالة الراوي بأحد الأمور: الفسق، والكذب، والتهمة به، وسرقة الحديث، والجهالة، والبدعة.

وأكثر ما وقع به الطعن على الرواة فيما يعود إلى العدالة هو البدعة، حتى طال الطعن بها جماعة من الثقات الحفاظ.

وكان الأئمة ﷺ يحبذون تجنب الرواية عن أهل الأهواء والبدع، وكذلك الرواية عن الضعفاء.

قال الخطيب:" وينبغي للراوي أن يعتمد في إملائه الرواية عن ثقات شيوخه، ولا يروي عن كَذَّاب، ولا متظاهر ببدعة، ولا معروف بالفسق، بل تكون روايته عمن حسنت طريقته، وظهرت عدالته"[1].

۞ **قولهم في الراوي:" والعلماء من أهل النقل لا يثبتون قوله ولا يحتجون بحديثه".**

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٨٩).

هذه العبارة تفيد أن المتصف بها متهم بالكذب غير موثوق بقوله عند النقاد، وذلك لكثرة تخليطه، وتحديثه بالبواطيل.

قال الخطيب في ترجمة عثمان بن الخطاب بن عبد الله بن العوام، أبو عمرو البلوي، الأشج، المعروف بابن أبي الدنيا:" والعلماء من أهل النقل لا يثبتون قوله، ولا يحتجون بحديثه"(١).

وساق في ترجمته حديثًا فقال:" حدثني أبو القاسم عبيد الله يوسف بن أحمد بن عبد إلاعلى بن محمد بن مروان الرقي الفقيه، حدثنا أبو القاسم يوسف بن أحمد بن محمد البغدادي التمار، وكان بالرقة يعرف بالبنا، وكان شاهدًا بالرقة، فقلت له: إن المفيد حدث عن إلاشج، عن علي بن أبي طالب فقال: إن إلاشج دخل بغداد، واجتمع الناس عليه في دار إسحاق، وأحدقوا به، وضايقوه، وكنت حاضره. فقال: لا تؤذوني، فإني سمعت علي بن أبي طالب يقول: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" **كُلُّ مُؤْذٍ فِي النَّارِ**"(٢).

وقال أيضًا:" وحدث ببغداد خمسة أحاديث، حفظت منها ثلاثة هذا أحدها، وما علمت أن أحدًا ببغداد كتب عنه حرفًا واحدًا، ولم يكن عندي بذاك الثقة"(٣).

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٩٧ ترجمة رقم:٦٠٨١).

(٢) موضوع والحمل فيه على صاحب الترجمة ابن أبي الدنيا فإنه كذاب، والحديث ذكره ابن الجوزي في: العلل المتناهية (٢/ ٧٤٩ح رقم:١٢٥١) وقال: هذا حديث لا يصح والأشج غير موثوق بقوله عند العلماء.

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٢٩٧ ترجمة رقم:٦٠٨١).

قلت:"وابن أبي الدنيا ترجم له الأئمة، فأثبتوا في ترجمته ما يفيد اتهامه بالكذب، ورواية البواطيل.

قال السمعاني(ت٥٦٢ه):" وقيل أنه قدم بغداد، وحدث بالبواطيل، عن علي بن أبي طالب (ﷺ)، وقال الذهبي (٧٤٨ه):" طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذبه النقاد"، وقال ابن حجر(٨٥٢ه):" إذا تأملت هذه الروايات ظهرت على تخليط هذا الرجل في اسمه، ونسبه، ومولده، وعمره، وأنه كان لا يستمر على نمطٍ واحد في ذلك كله، فلا يغتر بمن حَسَّنَ الظن به"[1].

إلى غير ذلك من الألفاظ العبارات، مما يضيق المقام عن ذكره، مما هو منثور في كتب الجرح والتعديل، ولمعرفة المزيد عن مراد الأئمة من عباراتهم أنصح طلابنا بالرجوع إلى كتاب (الرفع والتكميل في معرفة ألفاظ الجرح والتعديل) للكنوي، فإنه كتاب عظيم الفائدة.

المبحث: العاشر

---

(١) الأنساب (١/ ١٦٤/ باب الألف والشين)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٦٧)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٤).

أشهر علماء الجرح والتعديل فب القرون الثلاثة الأولى

١- الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج، أمير المؤمنين في الحديث وإمام علم الجرح والتعديل، وأول من فتَّش عن الرجال بالعراق، وما من مشتغل بالحديث إلا وهو يذكر له مواقف خلدت في التاريخ ذكره، ونحتت في ذاكرة المحدثين والعلماء اسمه. لذا قال فيه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: الإمام المشهور، والعلم المنشور، في المناقب مذكور، له التقشف والتعبد، والتكشف عن الأخبار والتشدد، أمير المؤمنين في الرواية والتحديث، وزين المحدثين في القديم والحديث، أكثر عنايته بتصحيح الآثار والتبري من تحمل الأوزار، المتثبت المحجاج: أبو بسطام شعبة بن الحجاج، كان للفقر عانقا، وبضمان الله تعالى واثقا.

أولا: اسمه ونسبه، ونشأته العلمية:

هو الإمام الحافظ أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم الواسطي ثم البصري، أمير المؤمنين في الحديث في زمانه، ولد بقرية نهريان أسفل مدينة واسط بالعراق، سنة ٨٢هـ وقيل ٨٣هـ في خلافة عبد الملك بن مروان.

نشأ رحمه الله وترعرع في مدينة واسط بالعراق، ثم ارتحل إلى البصرة فسكن بها إلى أن تُوفي، وقدم العراق مرتين وحدث بها. قال الخطيب البغدادي: قدم شعبة بغداد مرتين وحدَّث بها، وكان قدومه إحدى المرتين بسبب أخ له حبس في دين كان عليه .. فجاء يتكلم فيه، وكان شعبة واسطيا نزل البصرة [1].

---

(١) تاريخ ابن معين ٤/ ١٦٢.

وقد بدأ الإقبال على الحديث مبكرًا، فقد كان أبوه من علماء الحديث، وكانت أمه تحثه على السماع والطلب، وأما أخواه فقد فرَّغاه عن العمل وكفياه مؤونته، روى الخطيب البغدادي أنه كان للإمام شعبة ابن يقال له سعد بن شعبة، وكان له أخوان، بشار وحماد، وكانا يعالجان الصرف. وكان شعبة يقول لأصحاب الحديث: "ويلكم الزموا السوق، فإنما أنا عيال على إخوتي [١].

وقد كان يطلب الشعر قبل طلب الحديث حتى مر بالحكم بن عتيبة وهو يحدث فأعجبه ما سمع فتحول من طلب الشعر إلى الحديث. روى الخطيب عن الأصمعي عن شعبة قال: "كنت ألزم الطرماح، أسأله عن الشعر، فمررت يومًا بالحكم بن عتيبة وهو يقول: حدثنا يحيى بن الجزار، وقال: حدثنا زيد بن وهب، وقال: حدثنا مقسم؛ فأعجبني، وقلت: هذا أحسن من الذي أطلب، أعني الشعر؛ قال: فمن يومئذ طلبت الحديث" [٢].

ثانيا: صبره على طلب العلم

الصبر على طلب العلم صفة ملازمة للعلماء العاملين، فقد رحلوا في طلبه، وتركوا الأهل والأوطان وتجشموا الصعاب، وحرموا أنفسهم ملذات الحياة طلبا لمرضاة الله.

ولقد ضرب الإمام شعبة أروع الأمثلة في الصبر على طلب العلم؛ قال شعيب بن حرب: سمعت شُعْبة يقول: اختلفت إلى عمرو بن دينار خمسمائة مرة، وما

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٥٣.

(٢) نفسه ١٠/ ٣٥٣.

سمعت منه إلا مائة حديث. وقال شعبة: "ما سمعت من رجل عدد حديث إلا اختلفت إليه أكثر من عدد ما سمعت منه الحديث" [١].

ثالثا: شيوخه وتلاميذه:

١- شيوخه: تتلمذ شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى على عدد كبير من الشيوخ، فقد رأى محمد بن سيرين، والحسن البصري وأخذ عنه مسائل، وأخذ الحديث وسمعه من ثلاثمائة شيخ من التابعين، قال الذهبي في السير: ذكر شيخنا أبو الحجاج في تهذيبه: لشعبة ثلاث مائة شيخ سماهم"، منهم: أنس بن سيرين، وسلمة بن كهيل، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وقتادة بن دعامة، وعمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، وعبيد بن الحسن، وأيوب السختياني، ومعاوية بن قرة، وأبي جمرة الضبعي، وعدي بن ثابت، وطلحة بن مصرف، والمنهال بن عمرو، وسعيد بن أبي بردة، وسماك بن الوليد، ومنصور بن المعتمر، والأسود بن شيبان، وسليمان بن المغيرة، وخلق كثير سواهم. كما رأى ناجية بن كعب شيخ أبي إسحاق السبيعي. حتى صار شعبة من أوعية العلم الذي لا يتقدمه أحد في الحديث في زمانه، إضافة إلى كونه عالم البصرة وشيخها. وهو من نظراء الأوزاعي، ومعمر بن راشد، وسفيان الثوري في الكثرة [٢].

٢- تلاميذه:

وقد روى عنه الحديث خلق عظيم من أهل العلم؛ قال الحافظ الذهبي:" روى عنه: عالم عظيم، وانتشر حديثه في الآفاق، فممن تتلمذوا على يدي الإمام الحافظ

---

(١) الكامل ١/ ١٥٩.

(٢) السير ٦/ ٦٠٨.

شعبة بن الحجاج خلق كثير، منهم: أيوب السختياني، وسعيد الجريري، ومنصور بن المعتمر، ومطر الوراق، ومنصور بن زاذان -وهؤلاء هم أحد شيوخه، وابن إسحاق، وأبان بن تغلب، وسفيان الثوري، وإبراهيم بن طهمان، وعلي بن حمزة الكسائي، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو معاوية الضرير، وبشر بن منصور، وبقية بن الوليد، والحمادان، وسفيان بن عيينة، وشريك القاضي، وعبد الله بن إدريس، وعبد الله بن داود الخريبي، وخلق سواهم [١].

رابعا: غيرته على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال أبو داود الطيالسي:" سمعت شُعْبة بن الحَجَّاج يقول: كل حديث ليس فيه (حدثنا) و(أخبرنا)، فهو خَلٌّ وبقلٌ". وقال الشافعي: كان شُعْبة يجيء إلى الرجل (الذي لا يراه أهلا للحديث) فيقول: لا تحدِّث، وإلا استعديتُ عليك السلطان" [٢]، وقال حماد بن زيد: رأيت شُعْبة قد لبَّب أبان بن أبي عياش، يقول: أستعدي عليك إلى السلطان؛ فإنك تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فبصر بي، فقال: يا أبا إسماعيل، قال: فأتيته، فما زلت أطلب إليه حتى خلصته" [٣].

وقال صالح بن محمد البغدادي: أول مَن تكلم في الرجال: شُعْبة بن الحَجَّاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تبعه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. وقال وكيع

---

(١) السير ٦/ ٦٠٤.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ١٢٧.

(٣) السير ٦/ ٦١٥.

بن الجراح: إني لأرجو أن يرفع الله لشُعْبة درجات في الجنة؛ بذَبِّه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" [١].

ومما يدل على غيرته على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وشدة تحريه؛ وما ذكره الخطيب عن الرحلة التي قام بها الإمام شعبة بن الحجاج، من أجل اعتبار حديث واحد، حتى يقف على علته.

روى الخطيب عن نصر بن حماد الوراق ، قال: كنا قعودا على باب شعبة نتذاكر ، قال: فقلت: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء ، عن عقبة بن عامر ، قال: كنا نتناوب رعاة الإبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجئت ذات يوم والنبي صلى الله عليه وسلم جالس وحوله أصحابه ، فسمعته يقول: «من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم دخل مسجدا فصلى ركعتين فاستغفر الله ، غفر الله له» قال: فقلت: بخ بخ ، قال: فجذبني رجل من خلفي ، فالتفت فإذا هو عمر بن الخطاب ، فقال: الذي قال قبل أحسن ، قال: " من شهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت " قال: فخرج إلي شعبة فلطمني ، ثم دخل ثم خرج ، فقال: ما له بعد يبكي؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه ، فقال: أما تنظر ما يحدث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة؟ أنا قلت لأبي إسحاق: من حدثك؟ قال: حدثني عبد الله بن عطاء عن عقبة ، قلت: سمع عبد الله بن عطاء من عقبة؟ قال: فغضب

(١) السير ٦/ ٦١٣.

ومسعر بن كدام حاضر فقال: أغضبت الشيخ ، فقال مسعر: عبد الله بن عطاء بمكة ، فرحلت إلى مكة لم أرد الحج ، أردت الحديث ، فلقيت عبد الله بن عطاء فسألته ، فقال سعد بن إبراهيم حدثني فقال لي مالك بن أنس: سعد بالمدينة لم يحج العام ، فرحلت إلى المدينة ، فلقيت سعدا فقال: الحديث من عندكم زياد بن مخراق حدثني ، قال شعبة: فقلت: إيش هذا؟ الحديث بينا ، هو كوفي إذ صار مدنيا ، إذ رجع إلى البصرة ، قال أبو يحيى: هذا الكلام أو نحوه ، قال: فرجعت إلى البصرة فلقيت زياد بن مخراق فسألته فقال: ليس هو من بابتك ، قلت: حدثني به ، قال: لا ترده ، قلت: حدثني به قال: حدثني شهر بن حوشب عن أبي ريحانة عن عقبة ، قال شعبة: فلما ذكر شهرا قلت: دمر على هذا الحديث ، لو صح لي مثل هذا الحديث كان أحب إلي من أهلي ومالي ومن الناس أجمعين "[1].

خامسا: دقته وتثبته

قال أبو قطن: سمعت شعبة بن الحجاج يقول: ما شيء أخوف عندي من أن يدخلني النار من الحديث. وعنه، قال: وددت أني وقاد حمام، وأني لم أعرف الحديث. قال الذهبي معقبا: "كل من حاقق نفسه في صحة نيته في طلب العلم، يخاف من مثل هذا، ويود أن ينجو كفافا". وعن أبي زيد الهروي: عن شعبة:" لأن أقع من السماء إلى الأرض، أحب إلي من أن أدلس"، وقال أبو داود:" سمعت شعبة يقول: ليس شيء أحدثكموه الا شيئًا حفظته أنا، لم يعنّي عليه أحد". وأخرج الخطيب عن محمد بن أحمد بن يعقوب حدثنا جدي قال:" يقال إن شعبة

(١) الكفاية ص ٤٠٠.

كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به ضبطا منه له وإتقانا وصحة أخذ"، وروى ابن أبي حاتم عن الحميدي قال:" قيل لسفيان: إِن شُعبة استحلف عَبد الله بن دينار، يَعني في حديث ابن عُمر: نهي النَّبي صَلى الله عَليه وسَلم عن بيع الولاء وعن هبته، قال سُفيان لكنا لم نستحلفه سمعناه مرارا" [١].

سادسا: تجرده للحق وعدم محاباته لأحد

مما عرف به الإمام شعبة رحمه الله تجرده للحق وقوته في هذا الشأن وعدم محاباته فيه أحدًا من الناس كائنًا من يكون، قال الآجري في (سؤالات أبي داود): "وسمعت أبا داود يقول: قال شعبة: لو حابيت أحدًا حابيت هشامًا بن حسان، وكان قريبَه"، وقال مكي بن إبراهيم: سئل شعبة عن ابن عون، فقال: سمن وعسل. قيل: فما تقول في هشام بن حسان؟ فقال: خل وزيت. قيل: فما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال: دعني لا أقيء به [٢].

وقال ابن حبان:" أخبرنا الحسن بن سفيان قال سمعت معاذ بن شعبة يقول: قال أبو داود: جاء عباد بن صهيب إلى شعبة فقال: إن لي إليك حاجة، فقال: ما هي؟ قال: تكف عن أبان بن أبي عياش، فقال: أنظرني ثلاثة أيام، ثم جاء بعد الثالث فقال: نظرت فيما قلتَ فرأيت أنه لا يحل السكوت عنه".

وعن حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش، فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني. قال: فكلمته فكف عنه أيامًا، فأتاني في بعض الليل، فقال: "إنك

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٥٣، الجرح والتعديل ١/ ١٧٣، السير ٦/ ٦٠٩

(٢) السير ٦/ ٦١٤.

سألتني أن أكف عن أبان، وإنه لا يحل الكف عنه، فإنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم"[١].

سابعا: ثناء العلماء عليه:

قال سفيان الثوري: شُعْبة أمير المؤمنين في الحديث. وقال الشافعي: لولا شُعْبة لَمَا عُرف الحديث بالعراق. وقال أحمد بن حنبل: كان شُعْبة أمةً وحده في الحديث. وقال حماد بن زيد: إذا خالفني شُعْبة في شيء تركتُه. وقال حماد: قال لنا أيوب السَّختياني: الآن يقدَمُ عليكم رجلٌ من أهل واسط، يقال له: شُعْبة، هو فارسٌ في الحديث، فإذا قدم فخذوا عنه،قال حمادٌ: فلما قدم أخذنا عنه. وقال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحدًا قط أحسن حديثًا من شُعْبة. وقال أبو داود الطيالسي: سمعت من شُعْبة سبعة آلاف حديث، وسمع منه غندرٌ سبعة آلاف. وقال أبو زيد الأنصاري: هل العلماء إلا شُعْبة من شُعْبة؟، وقال يحيى بن معين: شُعْبة إمام المتقين. وقال سلم بن قتيبة: أتيت سفيان الثوري، فقال: ما فعل أستاذنا شُعْبة؟. وقال يزيد بن زريع: كان شُعْبة من أصدق الناس في الحديث. وقال عبد الله بن إدريس: ما جعلت بينك وبين الرجال مثل سفيان وشُعْبة. وقال سليمان بن المغيرة: شُعْبة سيِّد المحدِّثين. وقال محمد بن عبد الله الرقاشي، عن حماد بن زيد: أنه كان إذا حدث عن شُعْبة، قال: حدثنا الضخم عن الضخام: شُعْبة الخير أبو بسطام. وقال سفيان بن عيينة: سمعت شُعْبة يقول: من طلب الحديث أفلس، بعت طست أمي بسبعة دنانير. وقال أبو الوليد الطيالسي: قال لي حماد بن زيد: إذا

---

(١) المجروحين ١/ ٩٦.

خالفني شُعْبة في حديث، صرت إلى قوله، قلت: كيف يا أبا إسماعيل؟ قال: إن شُعْبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث عشرين مرةً، وأنا أرضى أن أسمعه مرةً. وقال أبو بكر بن منجويه: كان شُعْبة بن الحَجَّاج من سادات أهل زمانه؛ حفظًا وإتقانًا، وورعًا وفضلًا، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين، وصار علمًا يقتدى به، وتبعه عليه بعده أهل العراق. وقال أبو عبد الرحمن النسائي: أمناء الله على علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: شُعْبة بن الحَجَّاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس. وقال النووي: أجمع العلماء على إمامة شُعْبة بن الحَجَّاج في الحديث، وجلالته، وتحرِّيه، واحتياطه، وإتقانه. وقال أبو عبد الله الحاكم: شُعْبة بن الحَجَّاج إمام الأئمة بالبصرة في معرفة الحديث. وقال الإمام الذهبي: كان شُعْبة بن الحَجَّاج إمامًا، ثبتًا، حجةً، ناقدًا، جِهْبِذًا، صالحًا، زاهدًا، قانعًا بالقوت، رأسًا في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أول مَن جرَّح وعدَّل" [1].

ثامنا: وفاته

وبعد حياة حافلة بخدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم توفي الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج بمدينة البصرة سنة ١٦٠هـ، وعمره ثمان وسبعون سنة، قال الإمام الذهبى في سير أعلام النبلاء: قال سعد بن شعبة: "أوصى أبي إذا مات أن

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٣٥٣، رجال صحيح البخاري ١/ ٣٥٤، تهذيب الكمال ١٢/ ٤٧٩، تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٤، السير ٧/ ٢٠٢.

أغسل كتبه، فغسلتها"، قال الذهبى: وهذا قد فعله غير واحد: بالغسل وبالحرق وبالدفن؛ خوفًا من أن تقع فى يد إنسان واهٍ يزيد فيها أو يغيِّرها [١].

٢ - يحيى بن سعيد القطان

أولا: اسمه ونسبه ومولده:

هو هو الحافظ، إمام النقَّاد، أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن فرُّوخ، التميمي مولاهم، البصْري، القطَّان، الأحْول، ولد في بداية سنة عِشْرين ومائة؛ كما نقل عنه عمرو بن علي الفلاس [٢].

ثانيا: عنايته بالحديث:

عُنِي بالحديث أشدَّ عناية، فلازم الإمامَ شُعْبة بن الحجَّاج عشرين سنة، يسمع حديثَه ويدوِّنه في أصوله، دون أن يَزيد على سماع أكْثَرَ من ثلاثةَ عشرَ حديثًا في كلِّ يوم واستفاد من علمه في صيْرفة الرِّجال، وقد رحل في طلَب الحديث، فساد الأقران، وانتهى إليه الحِفْظ والإتقان، مع علوٍّ كعْبه في عِلَل الحديث ونقْد الرِّجال [٣].

ثالثا: شيوخه وتلاميذه:

١ - شيوخه:

---

(١) الوافي بالوفيات ١٦/ ٩١.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ١٤٣، تهذيب الكمال ٣١/ ٣٣٠.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/ ١٣٦.

سمع هشام بن عُرْوة، وعطاء بن السَّائب، والأعمش، وحُميد الطَّويل، وسفيان الثوري، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان بْن صمعة، والأجلح بْن عَبد اللهِ الْكِنْدِيّ، وأسامة بْن زيد الليثي، وإسماعيل بْن أَبي خالد، وأشعث بن عَبد المَلِك، وبهز بْن حكيم، وخلْقًا يصعُب حصرهم.

٢- تلاميذه:

حدث عنه حقلق كثير لا يحصون عددا، فقد حدَّث عنه من شيوخه: شعبة، والسُّفيانان، ومِن أقْرانه: المعتمر بن سليمان، وعبدالرحمن بن مهدي، وقد تخرَّج به الحفَّاظ؛ كأبي بكر بن أبي شيْبة، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، ومسدَّد، وغيرهم كثير [١].

رابعا: ورعه وعبادته:

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: أقام يحيى ابن سعيد عشرين سنة يختم القرآن في كل ليلة ولم يفته الزوال في المسجد أربعين سنة، وما رؤي يطلب جماعة قط.

وقال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان: لم يكن أبو سعيد، يعني جده، يمزح ولا يضحك إلا تبسما، ما أعلم أني رأيته قهقه قط، ولا دخل حماما قط، ولا اكتحل ولا ادهن، وكان يخضب خضابا حسنا.

(١) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٣٠.

وقال بندار: اختلفت إلى يحيى بن سعيد أكثر من عشرين سنة فما أظن أنه عصى الله قط [١].

خامسا: منزلته في علم الجرح والتعديل:

برز دور يحيى القطان رحمه الله تعالى في علم الجرح والتعديل؛ فكان إمامه بلا منازع، واعترف له بالسبق والفضل في هذا العلم القاصي والداني.

قال علي بن المديني: كان يحيى بن سعيد أعلم بالرجال، وكان عبد الرحمن أعلم بالحديث، وما شبهت علم عبد الرحمن بالحديث إلا بالسحر [٢].

وقال إبراهيم بن محمد التيمي يقول: ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان، وما رأيت أعلم بصواب الحديث من ابن مهدي [٣].

قال صالح جزرة: "هو أول من تكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين [٤].

وذكره الحافظ الذهبي في الطبقة الثانية ممن يعتم قوله في الجرح والتعديل فقال:" وكان هو (عبد الرحمن بن مهدي) ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ) قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد

---

(١) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٤٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٧/ ٤٣٩.

(٣)تهذيب الكمال ٣١/ ٣٣٦.

(٤)مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨٩.

– والله – يندمل جرحه، ومن وثَّقاه فهو الحجة المقبول، ومَنْ اختلفا فيه اجتهد في أمره، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعَّفا آخرين [١].

وأثنى عليه الحافظ الذهبي فقال:" وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين، وعلي

ابن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن أبي الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم، كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي، وخلق من بعدهم [٢].

قد أشار إلى تشدده في الجرح والتعديل غير واحد من العلماء، وقد مر بنا مناقشة هذه المسألة في مبحث من يقبل قوله في الجرح والتعديل، فلتنظر هناك.

سادسا: ثناء العلماء عليه:

قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل:" ما رأيت مثل يحيى ابن سعيد ولم يكن في زمانه مثله، كان تعلم من شعبة"، وقال أحمد بن الحسن الترمذي:" سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن يحيى بن سعيد ووكيع، فقال: لم تر عيني مثل يحيى ابن سعيد"، وقال محمد بن علي بن داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول:" ما رأيت في هذا الشأن مثل يحيى بن سعيد" وقال الفضل بن زياد:" سمعت أبا عبد الله وذكر

---

(١) ذكر من يعتمد قوله ص ١٦٦.

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢).

يحيى بن سعيد القطان، فقال: لا والله ما أدركنا مثله"، ثم قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وذكر يحيى بن سعيد القطان. فقال: لم تر عيناك مثله"،

وقال محمد بن الحسين بن مكرم، عن عبد الله بن محمد: سمعت أحمد بن حنبل يقول:" ما رأيت أحدا أثبت من يحيى يعني الحديث؟ قال: ما رأيت مثل يحيى بن سعيد. قلت: فهشيم؟ قال: هشيم شيخ، ما رأيت مثل يحيى. قلت: فعبد الرحمن بن مهدي؟ قال: لم نر مثل يحيى في كل أحواله"، وقال أبو بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدي، عن أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وقال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل:" ما رأيت مثل يحيى ابن سعيد ولم يكن في زمانه مثله، كان تعلم من شعبة"، وقال أحمد بن الحسن الترمذي:" سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن يحيى بن سعيد ووكيع، فقال: لم تر عيني مثل يحيى ابن سعيد" وقال محمد بن علي بن داود:" سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت في هذا الشأن مثل يحيى بن سعيد"، وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله وذكر يحيى بن سعيد القطان، فقال: لا والله ما أدركنا مثله، ثم قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وذكر يحيى بن سعيد القطان. فقال: لم تر عيناك مثله" وقال محمد بن الحسين بن مكرم، عن عبد الله بن محمد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت أحدا أثبت من يحيى" وقال محمد بن سعد:" كان ثقة مأمونا رفيعا حجة" وقال العجلي:" بصري ثقة، نقي الحديث، كان لا يحدث إلا عن ثقة" وقال أبو زرعة:"

يحيى القطان من الثقات الحفاظ"، وقال أبو حاتم:" ثقة حافظ"، وقال النسائي:" ثقة ثبت مرضي" [١].

سابعا: وفاته: مات رحمه الله تعالى في شهر صفر سنة ثمان وتسعين ومئة [٢].

٣- الإمام أحمد بن حنبل

أولا: اسمه ومولده:

هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن ابن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر وائل بن قاسط ابن هنب بن أقصى الشيباني المروزي الذهلي البغدادي [٣].

ولد أبو عبد الله أحمد بن حنبل في مدينة بغداد عاصمة العالم الإسلامي آنذاك، ومدينة العلم والعلماء، وقدم أبواه إليها من مرو وأمه حامل به، وكانت ولادته في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة. [٤].

ثانيا: نشأته وطلبه للعلم:

---

(١) الثقات للعجلي ص ٤٧٢، ثقات ابن حبان ٧/ ٦١١، مشاهير علماء الأمصار ٢٥٥، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٠٣، تهذيب الكمال ٣١/ ٣٢٩.

(٢) تهذيب الكمال ٣١/ ٣٤١.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٤.

(٤) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٩.

نشأ الإمام أحمد يتيما، فقد مات أبوه وعمره ثلاث سنين، فنشأ في حجر أمه تشرف عليه، وتنفق عليه من مال ضئيل تركه له أبوه ببغداد مكون من عقار يسكنه وآخر يغله غلة ضئيلة.

وكانت أمه تدفعه إلى العلا، وتكنف مواهبه لتزكو، وتنمو ولئلا تنطفئ أو تخبو وكانت لوائح النجابة تظهر منه زمن الصبا، وكان حفظه للعلم من ذلك الزمان غزيراً، وعلمه به متوافراً، وربما يريد البكور فتأخذ أمه ثيابه وتقول: حتى يؤذن الناس، أو حتى يصبحوا وقد اختارت أسرته له منذ صباه أن يكون رجل دين، فوجهته إلى حفظ القرآن الكريم، فاستحفظه وأتقنه.

وكان في موضع إعجاب من الناس حوله، فقد ذكر ابن الجوزي عن أبي سراح بن خزيمة، وهو ممن كان مع أحمد في الكتاب - إن أبي جعل يعجب من أدب أحمد، وحسن طريقته، فقال لنا ذات يوم أنا أنفق على ولدي وآتيهم بالمؤدبين على أن يتأدبوا فما أراهم يفلحون، وهذا أحمد بن حنبل غلام يتيم انظر كيف يخرج؟ وجعل يعجب [١].

وأظهر في هذه الفترة جودة الخط، وحسن التعبير، وكان محل ثقة الذين يعرفونه من الرجال والنساء، حتى أنه ليروى أن الرشيد كان بالرقة مع جنده، فكان أولئك الجند يكتبون إلى نسائهم بأحوالهم فيبعث نساؤهم إلى المعلم: ابعث إلينا بأحمد بن حنبل ليكتب لهم جواب كتبهم فيبعثه، فكان يجئ إليهن مطأطئ الرأس فيكتب جواب كتبهن فربما أملين عليه الشيء من المنكر فلا يكتبه لهن [٢].

---

(١) مناقب الإمام أحمد ص٤٤-٥٧.

(٢)مناقب الإمام أحمد ص ٤٣.

وقد بدأ رحمه الله طلب الحديث في سن مبكرة؛ فلازم شيخه هشيم بن بشير لمدة أربع سنوات.

روى صالح وعبد الله عن أبيهما قوله "طلبت العلم وأنا ابن ست عشرة سنة وأول سماعي من هشيم سنة تسع وسبعين" (١).

ومع تخصيصه شيخه هشيم بفضل من الملازمة لم ينقطع عن غيره انقطاعاً تاماً، بل كان يختلط بغيره، ويروي عنهم، ويلقف الأحاديث حيثما وجد الرواي الثقة، فيروى أنه سمع من عمير بن عبد الله بن خالد سنة ١٨٢ هـ قبل موت شيخه هشيم، وسمع في هذه الأثناء عبد الرحمن بن مهدي، وأبا بكر بن عياش رحمهم الله (٢).

ثالثا: شيوخه وتلاميذه:

١- شيوخه: كان الإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة، وهذا في الغالب، ولا سيما: من حَدَّث عنهم الإمام أحمد وهم أحياء، قال ابنه عبد الله:" كان أبي إذا رضي عن إنسان وكان عنده ثقة حَدَّث عنه وهو حي"، وقد أكثر الإمام أحمد من الرواية عن شيوخ في المسند وغيره، وهو دليل على ثقتهم عنده، حيث إن المعروف عن المحدثين أن الأئمة الحفاظ إذا أكثروا من الرواية عن راو، فهو دليل على إتقانه عندهم، ومن هؤلاء الذين أكثر عنهم الإمام أحمد: عفان بن مسلم، ووكيع بن الجراح، وغُنْدَر، وهو لقب: محمد بن جعفر، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ويحيى بن سعيد القطّان، ويزيد ابن هارون، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن

(١) المرجع السابق ص ٤٦.

(٢)المرجع السابق ص ٥٠.

عُيينة، وغيرهم كثير من أجِلّة الشيوخ، وقد بلغ عدد شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم في المسند (٢٩٢) شيخًا.

٢- تلاميذه: روى عنه ابناه عبد الله، وصالح، وابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل، والإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والإمام مسلم بن الحجاج القُشَيري، والإمام أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (صاحب السنن)، وأبي القاسم: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وهو آخر من حدث عنه.

ثالثا: رحلاته في طلب العلم:

ما أن انتقل شيخه هشيم بن بشير الواسطي إلى رحمة ربه حتى بدأت رحلات الإمام أحمد رحمه الله العلمية.

ففي سنة ثلاث وثمانين ومائة رحل إلى الكوفة لطلب العلم وأخذ من وكيع بن الجراح، وأعجب به فقال: "ما رأت عيني مثل وكيع يحفظ الحديث، ويذاكر بالفقه، ويحسن مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد"، كما أعجب به شيخه وكيع فقال: "ما قدم الكوفة مثل هذا الفتى."

كما سمع من حسين الجعفي، وجاء إليه ومعه كتاب شفاعة ليحدثه فقال له: يا أحمد لا تجعل فيما بيني وبينك منعماً، فليس تحمل علي بأحد إلا وأنت أكبر منه.

ورحل إلى البصرة خمس مرات قال الإمام أحمد: دخلت البصرة خمس دخلات، دخلتها في أول رجب سنة ست وثمانين ومائة سمعت من المعتمر بن سليمان، ودخلت الثانية في سنة تسعين، دخلت الثالثة في سنة أربع وتسعين، وقد مات غندر، فأقمت على يحى بن سعيد ستة أشهر، ودخلت سنة مائتين.

ودخل عبادان سنة ست وثمانين في العشر الأواخر من رجب وسمع من علمائها، ودخل واسط، وسمه من يزيد بن هارون الواسطي وصلى الإمام خلفه فلما سلم يزيد من الصلاة التفت إلى أحمد بن حنبل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في العارية؟ قال: مؤداة. فقال له يزيد: أخبرنا حجاج عن الحكم قال: ليست مضمونة فقال له أحمد: قد استعار النبيصلى الله عليه وسلم من صفوان بن أمية أدرعاً، فقال له: عارية مؤداة؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "العارية مؤداة"، فسكت يزيد، وصار إلى قول أحمد بن حنبل.

وخرج إلى طرسوس ماشياً كما رحل إلى الحجاز خمس مرات أولاها عام سبعة وثمانين ومائة، وسمع من سفيان بن عيينة وفي هذا العام أدى فريضة الحج، والتقى بالإمام الشافعي، وتوطدت علاقة الإخاء والمحبة بينهما.

قال الإمام أحمد: حججت خمس حجج منها ثلاث راجلاً، أنفقت في إحدى هذه الحجج ثلاثين درهماً، وضللت في بعضها عن الطريق وأنا ماش فجعلت أقول: يا عباد الله دلوني الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وفقت على الطريق.

قال ابن كثير: أول حجة حجها- الإمام أحمد - في سنة سبع وثمانين ومائة ثم سنة إحدى وتسعين، وفيها حج الوليد بن مسلم ثم سنة ست وتسعين وجاور في سنة سبع وتسعين، ثم حج في سنة ثمان وتسعين، وجاور إلى سنة تسع وتسعين.

وكان الإمام أحمد قد نوى الذهاب إلى عبد الرزاق الصنعاني باليمن برفقة صاحبيه في طلب العلم يحيى بن معين، وإسحاق بن راهوية ومن حسن حظهم أن عبد الرزاق قدم للحج في ذلك العام فالتقوا به، وقدم يحيى بن معين الإمام أحمد إلى عبد الرزاق، وعرفه به قائلاً له: هذا أحمد ابن حنبل أخوك فقال عبد الرزاق: حياه

الله وثبته فإنه يبلغني عنه كل جميل. ولم يكتف الإمام أحمد بلقيا عبد الرزاق الصنعاني العاجلة، والسماع منه لموسم الحج، بل نفذ عزمه في الرحيل إليه، والسماع منه في عقر داره حيث يوجد كتبه، فبعد انقضاء موسم الحج، وانصراف الحجيج يمموا وجوههم شطر اليمن قاصدين صنعاء والسماع من محدّثها الجليل القدر عبد الرزّاق، وقد نال الإمام أحمد كثيراً من المشقّة إذا انقطعت به النفقة في الطريق، فأكرى نفسه من بعض الحمالين إلى أن وافى صنعاء، وقد كان أصحابه عرضوا عليه المواساة فلم يقبل من أحد شيئاً ومكث الإمام أحمد في اليمن قرابة السنتين، وكتب عن عبد الرزاق حديث الزهري عن سالم عن عبد الله عن أبيه، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

كما التقى في مدة إقامته باليمن بإبراهيم بن عقيل، وكان عسراً لا يوصل إليه فأقام على بابه يوماً، أو يومين حتى وصل إليه فحدثه بحديثين وكان عنده أحاديث وهب عن جابر فلم يقدر على سماعها منه لعسره.

وجملة القول في رحلاته ما ذكر العليمي فقال: سافر في طلب العلم أسفاراً كثيرة إلى البلاد: الكوفة، والبصرة والحجاز، ومكة، والمدينة واليمن والشام، والثغور والسواحل والفراتين وأرض فارس وبلد خراسان، والجبال والأطراف، وغير ذلك ثم رجع إلى بغداد وساد أهل عصره، ونصر الله به دينه، وصار أحد الأعلام، من أئمة الإسلام [1].

رابعا: منزلته العلمية:

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ٩٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٨، السير ١١/ ١٨٣، حلية الأولياء ٩/ ١٦٣، البداية والنهاية ١٠/ ٣٤٠.

كان شيخ الإسلام وإمام الأمة في وقته وعالمها وفقيهها وحافظها وعابدها وزاهدها، ناصر السنة وقامع البدعة، قال أبو حاتم: محمد بن حبان البُستي:" كان أحمد بن حنبل حافظاً متقناً، ورعاً، فقيهاً، لازماً للورع الخفي، مواظباً على العبادة الدائمة، به أغاث الله جل وعلا أمة محمد ﷺ وذلك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عز وجل... وجعله علماً يقتدى به"، وقال أبو زرعة الرازي:" كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث فقيل ما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب، وعقب على ذلك الذهبي فقال:" هذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يَعُدُّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فُسِّرَ، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك"، وقال أبو زرعة أيضاً:" كان أحمد صاحب حفظ، وصاحب فقه، وصاحب معرفة، ما رأت عيناي مثل أحمد في العلم والزهد والفقه والمعرفة وكل خير"، وقال الشافعي:" خرجت من بغداد، فما خَلَّفْتُ بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل"، وقال أيضًا: يا أبا عبدالله، إذا صح عندكم الحديث، فأخبرونا حتى نرجع إليه، أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان خبرٌ صحيحٌ، فأعلِمْني حتى أذهب إليه؛ كوفيًّا كان أو بصريًّا أو شاميًّا؛ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل، أيهما أحفظ؟ فقال: كانا في الحفظ متقاربينِ، وكان أحمدُ أفقهَ، إذا رأيت من يحب أحمدَ، فاعلم أنه صاحبُ سُنة ، قال علي بن المديني: أحمد أفضل عندي من سعيد بن جبير في زمانه؛ لأن سعيدًا كان له نظراء.

وقال عليٌّ بن المديني أيضًا: أعزَّ الله الدِّين بالصِّدِّيق يوم الرِّدة، وبأحمدَ يوم المحنة، قال يحيى بن معين أيضًا: كان في أحمد بن حنبل خصالٌ ما رأيتُها في عالم قط، كان

محدثًا، وكان حافظًا، وكان عالمًا، وكان ورِعًا، وكان زاهدًا، وكان عاقلًا، قال قتيبة: خيرُ أهل زماننا: ابن المبارك، ثم هذا الشاب - يعني: أحمد بن حنبل - وإذا رأيت رجلًا يحب أحمد، فاعلم أنه صاحب سُنة، ولو أدرك عصر الثوري والأوزاعي والليث، لكان هو المقدَّم عليهم، فقيل لقتيبة: يضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين.

وقال قتيبة: لولا الثوري لمات الورعُ، ولولا أحمدُ لأحدَثوا في الدِّين؛ أحمد إمام الدنيا [١].

خامسا: وفاته: مرض أبو عبدالله ليلة الأربعاء لليلتين خلَتا من شهر ربيع الأول، ومرض تسعة أيام، فلما اشتد به المرض أشار إلى أهله أن يوضِّئوه، فجعلوا يوضئونه، وهو يشير إليهم أن خللوا أصابعي، وهو يذكر الله في جميع ذلك، فلما أكمَلوا الوضوء توفي - رحمه الله ورضي عنه، وكان ذلك يوم الجمعة، الثاني عشر من ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين ومائتين من الهجرة، وكان عمره سبعًا وسبعين سنة [٢].

---

(١) ينظر ترجمته في: الثقات ٨/ ١٨، الجرح والتعديل ١/ ٢٩٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨٧.

المبحث الحادي عشر

كلام الأقران بعضهم في بعض

المبحث الأول: تعريف الأقران لغة واصطلاحا

أولاً : التعريف اللغوي:

الأقران لغة : جمع قِرن – بكسر القاف – وهو الكفء والنظير في الشجاعة والحرب[١].

والقَرن هو : القوم المقترنون في زمانٍ واحد ، وقيل هو: الأمة تأتى بعد الأمة ، وقيل هو : الوقت من الزمان.

وقد اختلف العلماء في تحديد مدته فقيل : مدته عشر سنين ، وقيل : عشرون سنة ، وقيل : أربعون سنة ، وقيل : ستون سنة ، وقيل : سبعون سنة ، وقيل : ثمانون ، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل الزمان ، وقيل : مائة سنة ، وهو أرجح الأقوال وأشهرها ، واستدلوا لصحة هذا القول بأن النبي ﷺ مسح رأس غلامٍ وقال : **" عش قرنا"** [٢] فعاش مائة سنة .

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤ / ٤٩ ، ولسان العرب لابن منظور١١/ ١٤٠ .

(٢) قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني والبزار ورجال أحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير الحسن بن أيوب الحضرمي وهو ثقة (مجمع الزوائد ٩ / ٤٠٤ ، ٤٠٥).

وقيل القرن هو: أهل كل زمان ، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان مأخوذ من الاقتران فكأنه : المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم[١]

قال الأزهري : والذي يقع عندي والله أعلم أن القرن : أهل كل مدة كان فيها نبي أو كان فيها طبقة من أهل العلم قلّت السنون أو كثرت ، والدليل على هذا قول النبي ﷺ : **" خيركم قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم "** [٢].

وخلاصة هذه الأقوال أن القرن مدةٌ من الزمان على اختلاف العلماء في تحديد هذه المدة ، وإن كان أشهر الأقوال وأرجحها أنه: مائة سنة ، وهذا ما تعارف عليه الناس .

والأقران هم : جماعةٌ عاشوا في تلك المدة ، وكانوا نظراء وأكفاء لبعض سواءً في الشجاعة والحرب ، أو في العلم والحفظ ، أو في غير ذلك [٣].

ثانياً : التعريف الاصطلاحي:

المراد بالأقران هم جماعةٌ من العلماء عاشوا في زمنٍ واحد ، وعاصر بعضهم بعضاً ، وإن تفاوتت أسنانهم ، وقد يكونون متفقين في الأخذ عن بعض الشيوخ أولاً.

قال الإمام الحاكم : إنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما [١] .

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٤٥ ، لسان العرب ١١ / ١٣٧ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات باب لايشهد على شهادة جور إذا شهد (٥ / ٣٠٦) رقم ٢٦٥١ ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٤ / ١٩٦٢رقم ٢٥٣٣ .

(٣) كلام الأفران بعضهم في بعض، د: أيمن مهدي (ص ٧).

وقال ابن حجر: إن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمرٍ من الأمور المتعلقة بالرواية مثل : السن واللقى وهو : الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له : رواية الأقران لأنه حينئذٍ يكون راوياً عن قرينه [٢] .

وقال السخاوي : الأقران هم : من تماثلوا أو تقاربوا في السند يعني : الأخذ عن الشيوخ ، وكذا في السن ، لكن غالباً ، لأنهم ربما يكتفون كالحاكم بالتفاوت في الإسناد وإن تفاوتت الأسنان ، مع أن ظاهر كلام شيخنا – يعنى ابن حجر العسقلاني – أنه لو حصلت المقارنة في السن دون الإسناد كفى [٣] .

ثالثا: المراد بكلام الأقران بعضهم في بعص: جرح المعاصر لمعاصره من غير حجة أو برهان، وكان الجرح قائما على التعصب، أو المنافرة أو غيرهما من الأسباب غير المقبولة.

المبحث الثاني: حكم كلام الأقران

صرح جمهور العلماء إلى أن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يقبل ولا يعتد به وأنه يطوى ولا يروى إذا صدر عن هوى، وكان بغير حجة وبرهن، فإن كان غير هذا ولا ذاك قبل بلا شبهة، وهذه بعض أقوالهم في ذلك:

قال ابن عبد البر:" هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ١ / ٢١٥ .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص٥٥ ، ٥٦ .

(٣) فتح المغيث ٣ / ١٣٩ .

جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه... لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون وكان خيره غالبا وشره أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله [١].

ونقل التاج السبكي محترزا ومعلقا، ثم قال عقيبه:" إن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذى جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون من النظراء أو غير ذلك فنقول مثلا لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذيب في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صح لتوفرت الدواعي على نقله وكان القاطع قائما على كذبه [٢].

وقال الحافظ الذهبي:" كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب ، أو لحسد ، وما ينجو منه إلا من عصمه الله ، وما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٩٣ - ١١١٣).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٢).

علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس ، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا ربنا إنك رءُوفٌ رحيم [١].

المبحث الثاني : أسباب كلام الأقران بعضهم في بعض

أسباب كلام الأقران بعضهم في بعض كثيرة جدا، ومن أهم هذه الأسباب:

أولا: الحسد والغيرة والمنافسة:

والحسد: هو أن تكره النعمة التي أنعم الله بها على غيرك وتحب زوالها عنه [٢].

وقد تواترت أقوال أئمة الجرح والتعديل على أن الجرح الناشئ عن الحسد والغيرة غير مقبول، ولا يعتد به، وهذه بعض أقوالهم:

قال الذهبي: لا يُعتدُّ غالباً بكلام الأقران إذا كان بينهما منافسة [٣].

وقال أيضاً:" قد عُرِف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح[٤].

وقال في معرض كلامه عن أسباب رفض الجرح وعدم الاعتداد به:" ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين"[٥] .

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ١ / ١١١ .

(٢) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ٣ / ١٧٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٤٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٦٢ .

(٥) لسان الميزان ١ / ١٠٩ .

وقال أبو عبد الله الحاكم مُعلِّقاً على كلام من تكلم في ابن حبان من أقرانه:" وأبو حاتم كبير في العلو ، وكان يُحسد لفضله"[١].

وقال ابن حبان:" والمحسود أبداً يُقدح فيه، لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود فإن لم يجد ألزق مُثلةً به" [٢].

أمثلة للجرح الناشئ عن الحسد والغيرة:

المثال الأول: قال الإمام الذهبي في ترجمة المحدث محمد بن عبد الله ابن سليمان الملقب بمُطيَّن:" تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وتكلم هو في ابن عثمان، فلا يُعتدُّ غالباً بكلام الأقران، لا سيَّما إذا كان بينهما منافسة، فقد عدَّد ابن عثمان لمُطيَّن نحواً من ثلاثة أوهام، فكان ماذا ؟ ومطيَّن أوثق الرجلين، ويكفيه تزكية مثل الدارقطني له ، فقد سئل عنه الدارقطني فقال : ثقةٌ جبل [٣].

وقال ابن عدي الجرجاني بعد أن ذكر قول مطين في محمد بن عثمان ابن أبي شيبة:" ولعلَّ مطين بالبلدية لأنهما كوفيان جميعاً قال فيه ما قال [٤].

المثال الثاني: ذكر الحافظ الذهبي أن محمد بن يحيى لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور قال:" اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى

---

(١) لسان الميزان ٥ / ١٢١ .

(٢) الثقات ٨ / ٢٦ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٤٢ .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٢٩٥ .

فحسده بعد ذلك وتكلم فيه [١].

ثم قال رحمه الله معقبا على ما حدث بين محمد بن يحيى والإمام البخاري:" وتألم من فعل محمد بن يحيى وما زال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يلوى عليه بمفرده" [٢]. وَقَالَ التاج السُّبكِيُّ: ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلى لحقته آفة الحسد التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة"[٣].

الثاني : العداوة والبغضاء

قد تنشأ العداوة بين القرينين لسبب من الأسباب فيقع أحدهما في الآخر؛ وربما يختلف القرينان في المذهب أو في فروع الاعتقاد أو في غير ذلك فتنشأ عن ذلك عداوة بينهما، وكل واحدٍ منهما يظن صاحبه مخطئاً فيقول فيه، والعداوة إذا وقعت بين اثنين مؤمنين متفقين في المذهب والاعتقاد لم يُقبل كلام أحدهما في الآخر فكيف إذا كانت العداوة بسبب العقائد التي كان من جرّاء الاختلاف فيها : هتك المحارم وارتكاب العظائم وسفك الدماء؟ نسأل الله السلامة [٤].

قال الذهبي : لا يُسمع قول الأعداء بعضهم في بعض [٥].

وقال أيضا:" لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر ولا من الكلام بنَفَسٍ حاد فيمن بينه وبينه شحناء وإحنة ، وقد عُلِم أن كثيراً من كلام

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١١١).

(٢) المرجع السابق (١٠/ ١٦).

(٣) طبقات الشافعية (٢/ ٢٣٠).

(٤) كلام الأقران بعضهم في بعض، مهدي (ص١٩).

(٥) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٣٣ .

الأقران بعضهم في بعض مهدرٌ لا عبرة به ولاسيَّما إذا وثَّق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف" [١].

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : إذا صدر الجرح من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود ، وكذا جرح الأقران بعضهم في بعض إذا كان بغير حجة وبرهان وكان مبنياً على التعصب والمنافرة فإن لم يكن هذا ولا ذاك فهو مقبول فافهم [٢] .

ومن أمثلة الجرح الناشئ عن العداوة؛ ما أورده الحافظ الذهبي في ترجمة ابن أبى داود بعد أن ذكر جرح ابن صاعد له:" لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد ، وكذا لا يُسمع قول ابن جرير فيه فإن هؤلاء بينهم عداوة بيِّنه ، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض"[٣].

ثم ذكر جرح ابن جرير لابن أبي داود وتعقبه قائلاً :" لا يُسمع هذا من ابن جرير للعداوة الواقعة بين الشيخين"[٤].

وقال أيضاً:" وقع بين ابن جرير وبين ابن أبى داود وكان كل منهما لا يُنصف الآخر، وكانت الحنابلة حزب أبى بكر بن أبى داود فكثروا وشغبوا على ابن جرير ، وناله أذى ، ولزم بيته، نعوذ بالله من الهوى"[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧ / ٤١ .

(٢) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٩٧ .

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢ / ٧٧٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٣٠ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٧٧ .

ومن أمثلة الجرح الناشئ عن العداوة أيضا؛ ما وقع بين أبي نعيم وابن منده، فقد تكلم كل منهما في الآخر بكلام سببه العداوة والبغضاء، وقد أورد الحافظ الذهبي كلام أبي نعيم في ابن منده فروى عن أبي نعيم أنه قال:" ابن منده حافظ من أولاد لمحدثين، اختلط في آخر عمره، فحدث عن ابن أسيد، وابن أخي أبي زرعة الرازي، وابن الجارود بعد أن سمع منه أن له عنهم إجازة، وتخبط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالا في المعتقدات لم يعرفوا بها – نسأل الله الستر والصيانة" (١).

ثم تعقبه بقوله:" لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة كما لا يُسمع أيضاً قوله فيك ، فلقد رأيت لابن مندة حطاً مُقْذِعاً على أبى نعيم وتبديعاً ومالا أحب ذكره ، وكل منهما فصدوق في نفسه غير متهم في نقله بحمد الله"(٢).

وقال في موضعٍ آخر مخاطبا أبا نعيم :" لا يُعبأ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما كما لا يُعبأ بقوله فيك ، فلقد رأيت لابن منده مقالاً في الحط على أبى نعيم من أجل العقيدة أقذع فيه ، وكل منهما صدوق غير متهم بحمد الله في الحديث"(٣).

وقال أيضاً:" كان عبد الله بن منده يُقذع في المقال في أبى نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن ، ونال أبو نعيم أيضاً من أبي عبد الله

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٣٤.

(٢) نفسه ١٧ / ٣٤ .

(٣) تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٣٤ .

في تاريخه ، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح" [١].

الثالث: الغضب

وقد يكون كلام الأقران بعضهم في بعض؛ ناشئ عن الغضب، الناشئ عن موقف ما حدث بين المتقارنين، أو بسبب سوء الفهم وغير ذلك من الأسباب.

قال ابن الصلاح:" وذلك لأن عين السخط تبدى لها مساوئ لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط لا أن ذلك يقع منهم تعمداً للقدح مع العلم ببطلانه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة [٢].

وقال السخاوي:" ربما حصل غضبٌ لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة ، فحبك الشيء يعمي ويصم، لا أنهم مع جلالتهم ووفور ديانتهم تعمدوا القدح بما يعلمون بطلانه، حاشاهم وكل تقي من ذلك [٣].

ومن أمثلة كلام الأقران الناشئ عن الغضب؛ ما وقع بين الإمامين الجليلين، أحمد بن صالح المصري، والإمام النسائي رحمهما الله تعالى.

فقد وقع الإمام النسائي في أحمد بن صالح، وكان سيء الرأي فيه، وكان يتهمه ويقول فيه ، فلقد ذكره مرة فقال : ليس بثقة ولا مأمون، على الرغم من جلالة أحمد بن صالح المصري، فهو أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٦٢ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٩٠ .

(٣) فتح المغيث ٣ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

والحديث، وثَّقه البخاري ، وأبو حاتم ، ويعقوب الفسوي ، والعجلي وغيرهم ، واحتج بروايته جميع الأئمة إلا النسائي (١) .

وكان سبب تضعيف النسائي له أن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، فكان يحدثه ويبذل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة، فأتى النسائي ليسمع منه، فدخل بلا إذن، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه، أنكره، وأمر بإخراجه، فضعفه النسائي لهذا (٢).

قال ابن عدى:" وسبب كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري أنه حضر مجلسه فطرده ، فحمله ذلك على أن تكلم فيه"(٣).

وقال الخطيب البغدادي : نال النسائي منه جفاءاً في مجلسه ، فذلك الذي أفسد الحال بينهما (٤).

وقال أبو يعلى الخليلي : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل (٥).

وقد ذكر الحافظ الذهبي كلام النسائي في أحمد بن صالح ثم تعقبه بقوله:" أما كلام النسائي في أحمد بن صالح فكلام موتور لأنه آذى النسائي وطرده من مجلسه فقال فيه : ليس بثقة (١).

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٦١ رقم ٦٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدى ١ / ١٨٣ .

(٤) تاريخ بغداد ٤ / ٢٠٠ .

(٥) هدى الساري ص ٤٠٥ .

الرابع : الجهل بأقدار العلماء

وقد يكون كلام القرين في قرينه ناشئ عن عدم إدراك المُتكَلِّم لقدر المتكَلَّم فيه، لعدم معرفته التامة به، أو لعدم المجالسة له والسماع منه واختبار ما عنده، وقد وقع ذلك لجماعة من الأفاضل، ومن أشهر أمثلته، كلام الحافظ يحيى بن معين في الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى.

فقد سأل ابن معين عن الإمام الشافعي فقال:" ليس ثقة" فتعقبه الإمام أحمد بن حنبل مبينا أن هذا الجرح ناشئ عن عدم معرفة ابن معين بقدر الإمام الشافعي؛ فقالً:" من أين يعرف يحيى بن معين الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقوله أو نحو هذا ، ومن جهل شيئاً عاداه"(٢).

ثم علَّق ابن عبد البر على كلام الإمام أحمد فقال:" صدق أحمد بن حنبل رحمه الله إن ابن معين لا يعرف ما يقول الشافعي رحمه الله ... ولقد أحسن أكثم بن صيفي رحمه الله في قوله : ويل لعالم أمر من جاهل ، ومن جهل شيئاً عاداه ، ومن أحب شيئاً استعبده ، ثم ذكر قول من صرف كلام ابن معين إلى غير الإمام الشافعي وقال : وهذا كله عندي تخرص وتكلم على الهوى ، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه أحمد ابن حنبل رحمه الله ونبهه على موضعه من العلم وقال له : لم تر عيناك قط مثل قول الشافعي (٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١ / ٨٣ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص ٤٤٧ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص ٤٤٧ .

وقد نقل الحافظ الذهبي كلام ابن معين في الإمام الشافعي؛ ثم عقب عليه قائلا:" :" قلت قد آذى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الناس الى كلامه في الشافعي ولا الى كلامه في جماعة من الاثبات كما لم يلتفتوا الى توثيقه لبعض الناس فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده [١].

وقال أيضا:" وكلامه يعني ابن معين في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثا وكذا قول الحافظ ابي حامد ابن الشرقي كان يحيى ابن معين وابو عبيد سيئا الرأي في الشافعي فصدق والله ابن الشرقي أساءا في ذاتهما في عالم زمانه [٢].

ومن أمثلة هذا النوع أيضا: جرح الإمام مالك للإمام محمد بن إسحاق بن يسار؛ فقد سأل عنه فقال:" هو دجال من الدجاجلة" [٣].

فعن يعقوب بن شيبة قال: سألت علياً - يعني ابن المديني - فقلت: كيف حديث ابن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم حديثه عندي صحيح. قلت: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وأي شيءٍ حدث به ابن إسحاق بالمدينة؟[٤].

الخامس: الخلافات العقائدية

---

(١) نفسه ص ٢٩.

(٢)نفسه ص ٣٠.

(٣) الجرح والتعديل ١/ ٢٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤ .

وقد كان أغلبية العلماء قديماً يختلفون في جوٍ من الود والمحبة والنقاش العلمي النزيه – مادام للمخالف وجه مقبول ورأي سائغ وتأويل مقبول – ويعتبرون الخلاف رحمةً ونعمةً لا شراً ونقمة [١].

قال ابن حجر:" اعلم أنه قد وقع من جماعةٍ الطعن في جماعةٍ بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبُّه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق"[٢].

وقال التاج السبكي:" ومما ينبغي أن يُتفقَّد عند الجرح : حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح ، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك ، وإليه أشار الرافعي بقوله:" وينبغي أن يكون المزكُّون برآء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل ، أو تزكية فاسق ، وقد وقع هذا لكثيرٍ من الأئمة جرحوا بناءاً على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب" [٣].

وقال أيضا:" قد استقرأت فلم أجد مؤرِّخاً ينتحل عقيدة ويخلو كتابه عن الغمز ممن يحيد عنها ، سنة الله في المؤرخين ، وعادته في النقل ، ولا حول ولا قوة إلا بحبله المتين" [٤].

وقال أيضا:" مما ينبغي تفقُّده – وقد نبَّه عليه شيخ الإسلام ابن دقيق العيد – : الخلاف الواقع بين كثيرٍ من الصوفية وأصحاب الحديث ، فقد أوجب كلام

---

(١) كلام الأقران بعضهم في بعض (ص٣٩).

(٢) هدى الساري ص٣٨٥ .

(٣) قاعدة في الجرح والتعديل ص٣٥ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٦٢ .

بعضهم في بعض ، كما تكلم بعضهم في حق الحارث المحاسبي وغيره ، وهذا في الحقيقة داخل في قسم مخالفة العقائد. والطامة الكبرى إنما هي في العقائد المثيرة للتعصب والهوى، نعم وفي المنافسات الدنيوية على حطام الدنيا، وهذا في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين، وأمر العقائد سواء في الفريقين"[١].

ومن أمثلة كلام الأقران في بعض بسبب اختلاف العقائد ما يأتي:

١- جرح أبو عبد الله بن منده لأبي نعيم وكلامه فيه.

قال الذهبي:" كان أبو عبد الله بن منده يُقذع المقال في أبى نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبى الحسن – يقصد الأشعري – ونال أبو نعيم أيضاً من أبى عبد الله في تاريخه ، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح"[٢].

وسبب الخلاف بين أبي نعيم وابن مندة : أن أبا نعيم كان يميل إلى جانب القائلين بأن التلاوة مخلوقة بينما مال ابن مندة إلى جانب القائلين بأنها غير مخلوقة ، ولذلك يقول الذهبي : البلاء الذي بين الرجلين : الاعتقاد[٣].

٢- قدح محمد بن يحيى الذهلي في الإمام البخاري واتهامه بالبدعة.

لَّما دخل البخاري نيسابور اجتمع عليه الناس فسأله رجل فقال : يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً ، فألح عليه فقال البخاري : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد عير

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٦٢ .

(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ٧٦ .

مخلوقة ، والامتحان بدعة . فشغب الرجل وقال : قد قال : لفظي بالقرآن مخلوق [١] ، فبلغ ذلك محمد بن يحيى الذهلي وكان يحسده فقال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ، فلا يُجالس ، ولا يُكلَّم ، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه [٢].

٣- قدح التاج السبكي في شيخه وأستاذه الذهبي.

فقد تحامل التاج السبكي على شيخه الذهبي، وأفرط في انتقاده لأن السبكي شافعي المذهب، أشعري الاعتقاد، والذهبي حنبلي المذهب والاعتقاد ولذلك وبسبب مخالفته له في بعض فروع الاعتقاد تراه يأخذه التعصب والتحامل حتى يخرجه عن حد الإنصاف والاعتدال، وهو الذي طالما عاب غيره بذلك فتراه يقول عن شيخه الذهبي: وقد وصل من التعصب المفرط إلى حدٍ يُسخر منه، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يُبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنهم خصماؤه يوم القيامة عند من لعلّ أدناهم عنده أوجه منه" [٣].

وهذا منه – رحمه الله – إفراطٌ في النقد ، ومبالغةٌ طافحة ، وتحاملٌ مكشوف، وقال بعد ما ذكر تأثير الخلاف في العقيدة على قول الجارح : وهذا شيخنا الذهبي من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تُحامل مفرط، فلا يجوز أن

---

(١) هدى الساري ص ٥١٥ .

(٢) هدى الساري ص ٥١٥ .

(٣) قاعدة في الجرح والتعديل ص٤٤ .

يُعتمد عليه، ثم نقل قول العلائي عن الذهبي ونصه: الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي لا أشك في دينه وورعه وتحريه فيما يقوله الناس، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه حتى أثّر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه، وميلاً قوياً إلى أهل الإثبات، فإذا ترجم واحداً منهم يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه ، ويتغافل عن غلطاته ، ويتأوّل له ما أمكن ، وإذا ذكر واحداً من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما لا يبالغ في وصفه ، ويكثر من قول من طعن فيه ، ويعيد ذلك ويُبديه ، ويعتقده ديناً وهو لا يشعر ، ويُعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها ، وإذا ظفر لأحدٍ منهم بغلطة ذكرها ، وكذلك فعله في أهل عصرنا إذا لم يقدر على أحدٍ منهم بتصريح يقول في ترجمته : والله يصلحه ونحو ذلك، وسببه المخالفة في العقائد .

وبعد أن أورد هذا النقل واستروح إليه لم يعجبه هدوء ألفاظه على رغم ما فيه من شدة حتى قال : والحال في حق شيخنا الذهبي أزيد مما وصف ، وهو شيخنا ومعلّمنا غير أن الحق أحق أن يتبع ... والذي أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه ، وعدم اعتبار قوله ، ولم يكن يستجري أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يُعاب عليه .

وأما قول العلائي : لا أشك في دينه وورعه وتحريه فيما يقول ، فقد كنت أعتقد ذلك وأقول عند هذه الأشياء إنه ربما اعتقده ديناً ، ومنها أمور أقطع بأنه يعرفها بأنها كذب ، وأقطع بأنه لا يختلقها ، وأقطع بأنه يحب وضعها في كتبه لتنتشر ، وأقطع بأنه يحب أن يعتقد سامعها صحتها بغضاً للمُتحدَّث فيه ، وتنفيراً

للناس عنه مع قلة معرفته بمدلولات الألفاظ ، ومع اعتقاده أن هذا مما يوجب نَصْرَ العقيدة التي يعتقدها هو حقاً ، ومع عدم ممارسته لعلوم الشريعة .

غير أني لَمَّا أكثرت بعد موته النظر في كلامه عند الاحتياج إلى النظر فيه توقفت في تحريه فيما يقوله ، ولا أزيد على هذا غير الإحالة على كلامه فلينظر كلامه من شاء ثم يبصر هل الرجل متحرٍ عند غضبه أو غير متحرٍ ؟ وأعني بغضبه وقت ترجمته لواحدٍ من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية فإني أعتقد أن الرجل كان إذا مدّ القلم لترجمة أحدهم غضب غضباً مفرطاً ، ثم قرطم الكلام ومزقه ، وفعل من التعصب مالا يخفى على ذي بصيرة .

ثم هو مع ذلك غير خبيرٍ بمدلولات الألفاظ كما ينبغي فربما ذكر لفظةً من الذم لو عقل معناها لما نطق بها ، ثم عاب عليه ذكر الفخر الرازي ، والسيف الآمدي في ميزان الاعتدال ثم قال : ثم حلف في آخر الكتاب أنه لم يعتمد فيه هوى نفسه فأي هوى نفسٍ أعظم من هذا ؟ فإمّا أن يكون ورّى في يمينه ، أو استثنى غير الرواة فيقال له : فلِمَ ذكرت غيرهم ؟ وإما أن يكون اعتقد أن هذا ليس هوى نفس وإذا وصل إلى هذا الحد والعياذ بالله فهو مطبوعٌ على قلبه [1].

وكلام الحافظ السبكي هذا في الحافظ الذهبي لم يقبله أئمة الحديث، لأنه ناشئ عن هوى وتعصب.

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ٣٨ – ٤٦ .

قال الحافظ السخاوي:" بالغ السبكي في كلامه مع أن الذهبي عمدته في جلّ التراجم ، وكونه هو – أى السبكي – قد زاد في التعصب على الحنابلة كما أسلفته فشاركه فيما زعمه من التعصب ودعوى الغيبة ، مع أنى لا أنزه الذهبي عن بعض ما نُسِب إليه ... ويكفينا في جلالة الذهبي شرب شيخنا الحافظ ابن حجر ماء زمزم لنيل مرتبته ، وهل انتفع الناس في هذا الفن بعده وإلى الآن بغير تصانيفه ؟ والسعيد من عُدَّت خطاياه" [١].

و**قال الإمام الصنعاني** : لا يخفى أن ابن السبكي شافعي حادّ أشعري ، وأن الذهبي إمام كبير الشأن ، حنبلي الاعتقاد ، شافعي الفروع ، وبين هاتين الطائفتين : الحنابلة ، والأشعرية في العقائد وفى الصفات وغيرها تنافر كلي ، فلا يُقبل السبكي على الذهبي بعين ما قاله فيه ، وإذا كان الأمر كما سمعت فكيف حال النظر في كتب الجرح والتعديل ، وقد غلب التمذهب والمخالفة في العقائد على كل طائفة حتى إن طائفةً تصف رجلاً بأنه حجة ، وطائفة أخرى تصفه بأنه دجال باعتبار اختلاف الاعتقاد والأهواء ، فمن هنا كان أصعب شيءٍ في علوم الحديث : الجرح والتعديل ، فلم يبق للباحث طمأنينة إلى قول أحدٍ بعد قول ابن السبكي : إنه لا يُقبل قول الذهبي في مدح حنبلي ، ولا ذم أشعري ، وقد صار الناس عالةً على الذهبي وكتبه ، ولكن الحق أنه لا يقبل على الذهبي ابن السبكي لما ذكره هو ، ولما ذكره الذهبي من أنه لا يقبل كلام الأقران بعضهم على بعض [٢].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢ / ٢٧٨ .

وقد انتقد الشوكاني قول السبكي عن الذهبي : إنه لا يدري ما يقول فقال : هذا باطل ، فمصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة ، وغالبها الإنصاف والذبُّ عن الأفاضل ، وإذا جرى قلمه بالوقيعة في أحدٍ فإن لم يكن من معاصريه فهو إنما روى ذلك عن غيره ، وإن كان من معاصريه فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه ، وإن وقع ما يخالف ذلك نادراً فهذا شأن البشر ، وكل أحدٍ يُؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ﷺ ، والأهوية تختلف ، والمقاصد تتباين ، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون [١].

ثامناً : التعصب وعدم الإنصاف

قال الشيخ عبد العلي اللكنوي:" لابد للمزكي أن يكون عدلاً ، عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب، كما قدح الدارقطنى في الإمام أبى حنيفة بأنه ضعيف في الحديث ، وأي شناعة فوق هذا ؟ إلى أن قال : والحق أن الأقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الإمام الهمام كلها صدرت من التعصب ولا تستحق أن يُلتفت إليها ، ولا ينطفئ نور الله بأفواههم فاحفظه [٢].

---

(١) البدر الطالع للشوكاني ٢ / ١١١ .

(٢) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢ / ١٥٤ .

المبحث الثاني عشر

الرواية عن أهل الأهواء والبدع

أولا: تعريف البدعة لغة واصطلاحًا:

البدعة في اللغة: قال ابن منظور:"أبدع وابتدع وتبدع: أتى ببدعة، ومنه قوله تعالى: "وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا" الحديد: ١٧، وبَدَّعه: نَسَبه إِلى البِدْعةِ. واسْتَبْدَعَه: عدَّه بَديعاً. والبَدِيعُ: المُحْدَثُ العَجيب. والبَدِيعُ: المُبْدِعُ. وأَبدعْتُ الشَّيْءَ: اخْتَرَعْته لَا عَلَى مِثال. والبَديع: مِنْ أَسماء اللهِ تَعَالَى لإِبْداعِه الأَشياء وإِحْداثِه إِيَّاها وَهُوَ الْبَدِيعُ الأَوّل قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ بِمَعْنَى مُبدِع أَو يَكُونَ مِنْ بَدَع الخلْقَ أَي بَدَأَه، وَاللهُ تَعَالَى كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ:" بَدِيعُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ" البقرة: ١١٧؛ أَي خَالِقُهَا ومُبْدِعُها فَهُوَ سُبْحَانَهُ الْخَالِقُ الْمُخْتَرِعُ لَا عَنْ مِثَالٍ سَابِقٍ" (١).

البدعة اصطلاحا:

أما البدعة في الاصطلاح فقد تعددت تعريفات العلماء لها وتنوعت تبعا لاختلاف وجهات نظرهم فمنهم من توسع في مدلولها وركز على المعنى اللغوي لها، ومنهم من ضيق مفهومها وحصرها في نطاق الشرع فقط:

فمن التعريفات التي تصب في الاتجاه الأول:

١- تعريف الإمام ابن الأثير حيث قال:" البدعة بدعتان :بدعة هدى وبدعة ضلال ، فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو في حيز

(١) لسان العرب (٨/ ٦).

الذم والإنكار ، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله إليه وحض عليه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو في حيز المدح ، ومالم يكن له مثال موجود كنوع من الجود والسخاء، وفعل المعروف فهو من الأفعال المحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به" إلى أن قال :"قوله "كل محدثة بدعة " إنما يريد ما خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة" [١].

٢- تعريف الإمام الغزالي؛ حيث قال:" وما يقال إنه أبدع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس كل ما أبدع منهيا ، بل المنهي عنه بدعة تضاد سنة ثابتة وترفع أمرا من الشرع مع بقاء علته ، بل الإبداع قد يجب في بعض الأحوال إذا تغيرت الأسباب[٢].

فقد لاحظ الإمامان الجليلان في تعريفهما للبدعة؛ المعنى اللغوي، حيث جعلوها عامة تشمل كل ما أحدث بعد عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، سواء أكان محمودًا أم مذمومًا ، فالمحمود هو ما وافق السنة، والمذموم هو ما خالفها.

ومن التعريفات التي تصب في الاتجاه الثاني:

١- تعريف ابن تيمية الذي يقول:" البدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة ، من الاعتقادات والعبادات" [٣].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٦).

(٢) إحياء علوم الدين (٢/ ٣).

(٣) مجموع الفتاوى ١٨/ ٣٤٦.

٢- تعريف ابن رجب الحنبلي رحمه الله في بيان المراد بالبدعة الشرعية فقال:" والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه ، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا وإن كان بدعة لغة " [١].

٣- تعريف الإمام الشاطبي: " البدعة عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه " ثم قال: " وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادات، وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة – فيقول، البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية [٢].

وتعريف الشاطبي هذا جامع ومانع، كما أكد ذلك الدكتور يوسف القرضاوي في تقييمه لتعريف الشاطبي حيث قال: " هذا هو أصدق وأوثق التعاريف لمسألة "البدعة" وهو تعريف دقيق جامع مانع كما يقول المنطقيون"

فالبدعة عنده ليس لها إلا معنى واحد وهو ما أحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم أنه دين وشرع بأن جعل من الدين ما ليس منه بناء على تأويل وشبهة غير معتد بها، فالمبتدع عند الشاطبي مشرع ومتبع لهواه، حيث هو الذي ابتدع في دين الله، وجعل نفسه نظيرا ومضاهيا للشارع حيث شرع مع الشارع ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع.

وبناء على ما تقدم فإن المراد بأهل الأهواء والبدع؛ كل من خالف السنة والجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين، من الفرق كالخوارج والشيعة والقدرية

---

(١) جامع العلوم والحكم ٢/ ١١٨.

(٢) الاعتصام ١/ ٣٧.

والمرجئة والمعتزلة والجهمية وأهل الكلام، والطرق الصوفية، أو الأفراد الذين يخرجون عن السنة والجماعة، فأهل الأهواء هم أهل الافتراق والبدع.

ثانيا: حكم الرواية عن أهل الأهواء والبدع.

اختلف أهل العلم في قبول رواية أهل الأهواء والبدع وعدم قبولها على أربعة مذاهب:

الأول: ترك حديثهم مطلقًا لعلة أنهم إما كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، أو فساق عند من لم يحكم بكفر متأول، وممن يروى عنه ذلك الإمام مالك بن أنس. فالكافر والفاسق بالتأويل، بمثابة الكافر المعاند، والفاسق العامد، فيجب إلا يقبل خبرهما، ولا تثبت روايتهما"[1].

الثاني: قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب، والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة كالخطّأبية[2].

---

(١) الكفاية (١/ ١٢٢).

(٢) هم أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدي الأجدع وهو الذي عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ﷺ) فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه وأمر أصحابه بالبراءة منه وشدد القول في ذلك وبالغ في التبرء منه واللعن عليه فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه، زعم أبو الحطاب أن الائمة أنبياء ثم آلهة وقال بألوهية جعفر بن محمد وألوهية آبائه (ﷺ) وهم أبناء الله وأحباؤه والألوهية نور في النبوة والنبوة نور فى الإمامة ولا يخلوا العالم من هذه الآثار والأنوار وزعم أن جعفراً هو الإله في زمانه وليس هو المحسوس الذي يرونه ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها، ولما

وظاهر هذا المذهب: التفريق بين أهل الأهواء والبدع من حيث شدة البدعة، وخفتها، وغلو القائلين بها من عدمه، وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وغيرهم(١).

قال الإمام الشافعي:" وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخَطَّابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"(٢).

وهذ هو اختيار الحافظ الخطيب قبول أخبار أهل الأهواء والبدع غير الغالين الذين يستحلون الكذب نصرة لمذهبهم، وهو وإن لم يصرح بذلك فإن عبارته دالة عليه قال رحمه الله:" والذي نعتمد عليه في تجويز إلاحتجاج بأخبارهم: ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك؛ لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا برواية عمران بن حطَّان وهو من الخوارج وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع، وكان عكرمة إباضيًا، وابن أبي نجيح وكان معتزليًا، وعبد الوارث بن سعيد، وشبل بن عباد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي

وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبخة الكوفة وافترقت الخطابية بعده فرقا. [الملل والنحل، الشهرستاني (١/ ١٨٠)].

(١) الكفاية (١/ ١٢٠).

(٢) الكفاية (ص ١٢٠).

عروبة، وسلام بن مسكين، وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن مخلد، وعبد الرزاق بن همام وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير يتسع ذكرهم، دون أهل العلم قديمًا وحديثًا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كإلاجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب"[١].

الثالث: ذهب كثير من العلماء إلى قبول أخبار غير الدعاة منهم، أما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم.

أي أن القائلين بهذا يرون ضرورة التفريق بين الداعين إلى بدعتهم وغير الداعين لها، فتقبل رواية غير الداعين، وترد رواية الداعين، وهو مذهب عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[٢].

قال أبو عبد الله الحاكم:" الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه"[٣].

الرابع: عدم اعتبار البدعة جرحًا يسقط به حديث الراوي، وقبول أخبار أهل الأهواء كلها، وإن كانوا كفارًا، أو فساقًا بالتأويل[٤].

وهو مذهب يحيى بن سعيد القَطَّان، وعلي بن المديني، قال ابن دقيق العيد(ت٧٠٢هـ):" المخالفة في العقائد أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو

---

(١) الكفاية (١٠/ ١٢٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٦١)، فتح المغيث (١|٣٢٧).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٦.

(٤) توضيح الفكار (٢/ ١٤٧) مسالة في قبول رواية الفساق.

تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها دينًا يتدينون به، ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع، وهذا موجود كثيرًا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين، والذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلكم وانضم إليه أهل التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى فقد حصل معتمد الرواية وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه فيما حكي عنه حيث يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الروافض، وعلة ذلك أنهم يرون جواز الكذب لنصرة مذهبهم"[1].

قال علي بن المديني(ت٢٣٤ه):" قلت ليحيى: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسًا في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد فقال:كيف يصنع بقتادة ؟ كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟ كيف يصنع بابن أبي رَوَّاد ؟ وعد يحيى قومًا أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرًا"[2].

---

(١) الاقتراح (ص ٥٨) الباب الثامن في معرفة الضعفاء.

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٩ ترجمة رقم:٤٨٤٨) ترجمة: قتادة بن دعامة.